

إمراة في قمة السلطة التنفيذية

فاطمة الزهراء
المنصوري.. أمام
هندسة الأغلبية
وثقل المرحلة

من عمودية مراكز إلى رئاسة
الحكومة.. مسار سياسي يبلغ
أعلى هرم السلطة التنفيذية،
في لحظة تاريخية تتحول فيها
رمزية أول امرأة إلى مسؤولية
بحجم المرحلة

ما الذي تكشفه قمة
نيويورك الثلاثية؟

المغرب في إفريقيا.. مقاربة تجمع
بين الوقاية الأمنية والتنمية والاندماج
الأطلسي

الحكومة الجديدة.. هندسة
مرحلة تتجاوز الحسابات
السياسية

امراة في قمة السلطة التنفيذية.. فاطمة الزهراء



لحظة تاريخية

على امتداد العقود الماضية، عرفت الحياة السياسية والمؤسساتية المغربية صعودا تدريجيا للنساء إلى مواقع القرار. وصلت نساء إلى الحكومة والبرلمان ومؤسسات الدولة والجماعات الترابية، وتولت كفاءات نسائية مسؤوليات سياسية وإدارية وقضائية ودبلوماسية بارزة. غير أن رئاسة الحكومة ظلت محطة لم تبلغها امرأة إلى أن جاء تعيين فاطمة الزهراء المنصوري لذلك، فإن وصولها إلى هذا المنصب لا يمثل فقط حدثا مرتبطا بشخصها، وإنما بشكل محطة جديدة في مسار حضور المرأة المغربية داخل مؤسسات القرار.

وقد حظي التعيين باهتمام واسع من وسائل الإعلام الدولية، التي ركزت بصورة خاصة على كون المنصوري أول امرأة تقود الحكومة المغربية، وربطت الحدث بمسار المشاركة النسائية في الحياة السياسية وبالمرحلة الجديدة التي تدخلها المملكة.

فمسارها السياسي سبق هذا التعيين بسنوات طويلة ومر عبر مستويات متعددة من العمل العام. درست القانون الخاص بجامعة محمد الخامس بالرباط، وحصلت على تكوين في قانون عقود

لم يكن يوم 29 شتنبر 2026 يوما عاديا في المسار السياسي المغربي. ففي القصر الملكي بالرباط، استقبل الملك محمد السادس فاطمة الزهراء المنصوري، منسقة القيادة الجماعية لحزب الأصالة والمعاصرة، وعينها رئيسة للحكومة وكلفها بتشكيل الحكومة الجديدة، عقب تصدر حزبها الانتخابات التشريعية التي جرت في 23 شتنبر. وجاء التعيين استنادا إلى الفصل 47 من الدستور، الذي ينص على تعيين رئيس الحكومة من الحزب السياسي الذي تصدر انتخابات أعضاء مجلس النواب.

بهذا القرار، دخلت المنصوري تاريخ المملكة باعتبارها أول امرأة تتولى رئاسة الحكومة، في انتقال سياسي يحمل دلالة مؤسسية ورمزية في آن واحد. لكن أهمية اللحظة لا تتوقف عند حدود السبق التاريخي؛ فمجرد مغادرتها القصر الملكي، بدأت مرحلة مختلفة تماما: مرحلة تشكيل الحكومة، وبناء الأغلبية، وترجمة التوجيهات العامة إلى برنامج حكومي، ثم قيادة جهاز تنفيذي أمام ملفات اجتماعية، واقتصادية واستراتيجية واسعة.

لقد انتقلت المنصوري من سؤال هل تصل المرأة المغربية إلى قمة السلطة التنفيذية؟ إلى سؤال أكثر ارتباطا بالممارسة السياسية: كيف ستقود هذه المرحلة؟

عمل القطاعات والإدارات والمؤسسات التابعة للدولة ومن موقع رئيسة الحكومة، ستصبح المنصوري في قلب هذا المسار. وعقب استقبالها الملكي حرصت في تصريحاتها الأولى على التأكيد أن المرحلة المقبلة تحمل انتظارات كبيرة وأن الحكومة الجديدة مطالبة بأن تكون في مستوى انتظارات الملك والمواطنات والمواطنين مع التشديد على أهمية العمل من أجل تقديم حلول واقعية كانت الرسالة واضحة في مضمونها: اللحظة التاريخية مهمة، لكن العمل يبدأ مباشرة بعدها.

فالتاريخ يسجل أن امرأة وصلت إلى رئاسة الحكومة للمرة الأولى، بينما السياسة ستتابع ما ستفعله هذه المرأة في موقعها الجديد ومن هنا، فإن قيمة الحدث لا تكمن فقط في كسر حاجز تاريخي، بل أيضا في الطريقة التي سيرتجم بها هذا الانتقال إلى ممارسة حكومية ومؤسسية.

هندسة المرحلة

إذا كان تعيين رئيسة الحكومة قد حسم إحدى أهم حلقات المسار السياسي فإن الخطوة التالية لا تقل أهمية: تشكيل الحكومة.

حصل حزب الأصالة والمعاصرة على 97 مقعدا في انتخابات مجلس النواب، متقدما على التجمع

الأعمال بجامعة مونبلييه، كما تلقت تكوينا في القانون الأنغلو ساسوني بالولايات المتحدة، قبل أن تمارس المحاماة وتنتج تدريجيا إلى العمل السياسي.

وفي سنة 2009، أصبحت رئيسة للمجلس الجماعي لمراكش لتكون أول امرأة تصل إلى عمودية المدينة ثم واصلت مسارها السياسي والبرلماني والحزبي قبل أن تنتقل إلى الحكومة، حيث تولت حقيبة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة.

وفي قيادة حزب الأصالة والمعاصرة، انتقلت بدورها إلى موقع أكثر ارتباطا بصناعة القرار السياسي قبل أن تصبح منسقة للقيادة الجماعية للحزب، التجربة المتعددة تمنح وصولها إلى رئاسة الحكومة سياقاً سياسياً يتجاوز البعد الرمزي.

فالمنصوري تعرف الإدارة المحلية وتعرف العمل الحكومي وتعرف البرلمان، وتعرف التنظيم الحزبي والتفاوض السياسي غير أن رئاسة الحكومة تجمع كل هذه المجالات داخل مسؤولية واحدة وعلى مستوى وطني شامل وهذا ما يجعل المرحلة الجديدة مختلفة في طبيعتها وحجمها.

فالحكومة ليست مجرد مجموعة من الوزراء، وإنما جهاز تنفيذي يعمل على تنفيذ البرنامج الحكومي وتبدير السياسات العمومية وتنسيق

المراسلون: الرباط: سفيان المرابط- سهام فؤاد- مراكش: سهام الحارثي - عبد الله بيبضود- أكادير: دينار محمد- طنجة: عبد الهادي حنتوت- زينب سمير- برشيد ايناس دامي- الدار البيضاء: - منى بروكسي: القنيطرة- ضحى حنتوت: الداخلة- سفيان الدامي: الرباط: دعاء الزاهير- أكادير: بشرى السباعي ورزازات- أندور خالد : أكادير

السكرتارية: جيهان آدمي الاعلانات الادارية والقضائية

الخراج الفني: محمد أعبيبي

التواصل: contact.aswatnews@gmail

القسم السياسي:

هند دامي - حياة المرينسي-

نهيلة الدويبي

القسم الاجتماعي والاقتصادي:

فؤاد عبرود- مجيد دامي- فؤاد دامي

القسم السياسي:

بوطرفة بوثينة- عزيزة غلانة

القسم الثقافي: عزيزة المحفوظة-

بنازين العابدين

القسم التقني: جمال عبد الرحيم

-الدويبي أيمن- رضا عزيز

أصوات
NEWS

تصدر عن شركة:

MEDIA.P.P.I

الايذاع القانوني 07 ص 2016

● المدير العام ومدير النشر:
خالد دامي

● رئيسة التحرير:
زينب عزيز

العنوان صندوق البريد:

2333 حي مولاي الرشيد شارع خالد ابن الوليد

مطران الصحراء العيون حي المسيرة 2 حي

الأمل عمارة رقم 8 الشقة رقم 1

الواتساب: 0666137692

الهاتف/ الفاكس: 0528982032

السحب مطبعة النجاح:

طبع من هذا العدد: 5000 نسخة



المنصوري أمام هندسة الأغلبية وثقل المرحلة

ضمن توجهات الدولة واختياراتها الاستراتيجية، في سياق إقليمي ودولي سريع التحول. كل هذه الملفات ستصل إلى مكتب رئيسة الحكومة وهنا يصبح المنصب أكبر من مجرد لقب تاريخي. لقد قطعت المنصوري المسافة التي تفصل بين عمودية مدينة كبرى وقيادة حزب ووزارة ورئاسة الحكومة. لكنها في هذه المرحلة لا تبدأ فقط فصلاً جديداً في سيرتها السياسية، بل تدخل أيضاً مرحلة جديدة من تاريخ المشاركة النسائية في القرار التنفيذي المغربي. إنها لحظة تختصر مسارين في أن واحد: مسار امرأة وصلت إلى أعلى منصب حكومي في تاريخ المغرب، ومسار دولة تواصل بناء مؤسساتها وسياساتها في مرحلة تتسارع فيها الرهانات ولذلك، فإن العنوان الحقيقي للمرحلة ليس فقط أول رئيسة حكومة

الوقت من خلال الممارسة. فالمرحلة المقبلة ستضع رئيسة الحكومة أمام مجموعة من التوازنات: بين متطلبات الأغلبية وتنوع مكوناتها، وبين الحكومة والبرلمان، وبين سرعة الإصلاحات وتعقيد الملفات، وبين المشاريع الاستراتيجية الكبرى وانتظارات المواطنين اليومية إذ ستكون قدرة الحكومة على العمل الجماعي عاملاً أساسياً. فالحكومة الناجحة في عملها المؤسساتي تحتاج إلى وضوح في الأولويات، وتنسيق بين القطاعات، وانسجام في القرار، وفعالية في التنفيذ. أما رئيسة الحكومة، فستكون مطالبة بتوفير الإطار السياسي والمؤسساتي الذي يسمح بتحقيق ذلك وهذا لا يعني أن المرحلة ستكون خالية من الاختلاف السياسي.



العنوان الأوسع هو امرأة في قمة السلطة التنفيذية أمام مرحلة وطنية متعددة الرهانات. فالمنصوري تحمل اليوم مسؤولية قيادة الحكومة، والمرحلة تحمل بدورها فرصة لإظهار أن وصول المرأة إلى أعلى مواقع القرار يمكن أن يتحول من سابقة تاريخية إلى ممارسة مؤسسية طبيعية وإذا كان يوم التعيين قد كتب أسم فاطمة الزهراء المنصوري في سجل السوابق السياسية المغربية، فإن الأيام المقبلة ستكتب تفاصيل تجربتها في إدارة الحكومة.

بين رمزية الوصول وثقل المسؤولية، تبدأ مرحلة جديدة. مرحلة لا تختصرها صورة في القصر الملكي، ولا عنوان في الصحافة الدولية، وإنما يصنعها العمل الحكومي، والبرامج، والسياسات، والقرارات، والنتائج وهكذا، تدخل فاطمة الزهراء المنصوري التاريخ بوصفها أول امرأة تترأس الحكومة المغربية، لكنها تدخل في الوقت نفسه إلى واحدة من أكثر المسؤوليات السياسية اتساعاً في المملكة. من هنا، لا يعود السؤال متعلقاً بمن سبقها أو بكونها امرأة وصلت إلى القمة بل يصبح السؤال عن كيفية قيادة المرحلة، وعن قدرتها على تحويل التجربة المتراكمة في السياسة والتدبير والحكومة إلى قيادة تنفيذية تنسجم مع حجم المسؤولية وانتظارات المواطنين.

فوجود أغلبية متعددة المكونات أمر طبيعي في الأنظمة البرلمانية، كما أن المعارضة جزء أصيل من الحياة السياسية. وستكون النقاشات البرلمانية، والأسئلة، والمسائلة، وتقييم السياسات العمومية، جزءاً من الحياة اليومية للحكومة الجديدة ومن هذه الزاوية، فإن المنصوري سنقود حكومة في بيئة سياسية تعددية، سيكون فيها الحوار والتفاوض والتنسيق أدوات أساسية لإدارة المرحلة.

أما على المستوى الاجتماعي فسيكون الشباب في صدارة المشهد لقد جعلت المنصوري نفسها من انظار الشباب جزءاً من حديثها الأول بعد التعيين، في إشارة إلى أن الحكومة الجديدة تدرك أهمية هذا الملف فالشباب لا ينتظر فقط برامج حكومية، وإنما ينتظر مسارات واضحة نحو العمل والاستقرار والمشاركة الاقتصادية والاجتماعية وهنا ستكون السياسات العمومية مطالبة بالاقتراب أكثر من النتائج الملموسة وفي الاقتصاد، ستتداخل ملفات الاستثمار والتشغيل والصناعة والبنية التحتية والتحول الرقمي وفي المجتمع، ستبقى الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية في صدارة الاهتمام وفي المجال الترابي، سننظر مسألة تقليص الفوارق بين الجهات والمناطق جزءاً أساسياً من النقاش حول التنمية وفي السياسة الخارجية، ستواصل الحكومة العمل

رئاسة الحكومة وهي تحمل لقباً سيظل مرتبطاً باسمها سياسياً أول امرأة تقود الحكومة المغربية.

لكن المنصب الذي وصلت إليه سيضعها أيضاً أمام مسؤولية تتجاوز دلالة اللقب فالمرأة التي دخلت التاريخ بمجرد وصولها إلى قمة السلطة التنفيذية ستصبح مطالبة بقيادة حكومة كاملة، وتنسيق عمل أغليبتها، والتفاعل مع البرلمان، ومتابعة تنفيذ السياسات العمومية، والتعامل مع الملفات الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية.

وهنا تتغير طبيعة الصورة في اليوم الأول، تكون المنصوري عنواناً لحدث تاريخي وفي الأيام التالية، تصبح رئيسة حكومة مسؤولة عن مرحلة كاملة وهذا الانتقال هو الذي سيمسح تجربتها معناها السياسي والمؤسساتي.

إن وصول المرأة المغربية إلى رئاسة الحكومة يفتح صفحة جديدة في مسار المشاركة السياسية النسائية، لكنه في الوقت نفسه يجعل هذه التجربة جزءاً من تطور الحياة المؤسسية في المملكة. فالمنصب لا يحمل فقط دلالة شخصية بالنسبة إلى المنصوري، وإنما يحمل أيضاً معنى أوسع بالنسبة إلى حضور النساء في مواقع القرار وقد عبرت المنصوري نفسها عن هذا البعد عندما وصفت وصولها إلى رئاسة الحكومة بأنه لحظة تاريخية، معتبرة أن الأمر يمثل فخراً للنساء المغربيات. لكن قوة هذه اللحظة ستحدد مع مرور

الوطني للأحرار الذي حصل على 66 مقعداً وحزب الاستقلال بـ 65 مقعداً، فيما حصل حزب العدالة والتنمية على 54 مقعداً. وأكدت النتائج النهائية الرسمية تطابقها مع النتائج العامة المؤقتة المعلنة عقب الاقتراع.

وبذلك، لا يمتلك الحزب المتصدر بمفرده الأغلبية المطلقة داخل مجلس النواب، وهو ما يجعل بناء الأغلبية الحكومية أول محطة سياسية كبرى أمام المنصوري. غير أن تشكيل الأغلبية لا يتعلق فقط بجمع المقاعد إنه يتعلق أيضاً بصياغة توافق سياسي قادر على إنتاج حكومة منسجمة، وتحديد أولويات مشتركة، وتوزيع المسؤوليات الحكومية في إطار يسمح للائتلاف بالعمل بفعالية وهنا ستحتاج المنصوري إلى خبرة سياسية وتفاوضية واسعة.

فالأحزاب التي ستشارك في الحكومة المقبلة لها برامجها ومرجعياتها وأولوياتها، كما أن لكل حزب حساباته السياسية أمام قواعده وأخابيه. ومن ثم، فإن بناء الائتلاف سيكون عملية سياسية تتطلب التوفيق بين نتائج الانتخابات ومتطلبات العمل الحكومي. وقد أعلنت المنصوري استعدادها للتفاوض مع مختلف القوى السياسية مؤكدة عدم وجود "خطوط حمراء" أمام مشاورات تشكيل الحكومة. كما اختار حزب العدالة والتنمية موقع المعارضة، وفق ما نقلته التغطيات الإعلامية عن قيادته وهكذا ستبلور في المرحلة المقبلة خريطة جديدة للأغلبية والمعارضة وإذا كان تشكيل الحكومة هو العنوان الأول، فإن البرنامج الحكومي سيكون العنوان الثاني.

فالاقتراع لا تنتهي عند إعلان النتائج وتعيين رئيس الحكومة لا يمثل نهاية المسار، وإنما بداية مرحلة تنفيذية يفترض أن تتحول فيها البرامج الانتخابية إلى سياسات عمومية. وفي مقدمة الملفات التي ستجد نفسها على طاولة الحكومة الجديدة، تبرز قضايا التشغيل، خصوصاً بالنسبة إلى الشباب وتحسين الخدمات الصحية، وتطوير المدرسة، وتعزيز الحماية الاجتماعية، وتحسين القدرة الشرائية ودعم الاستثمار، وتقليص الفوارق المجالية.

هذه الملفات ليست جديدة على

من الرمز إلى القيادة

تدخل فاطمة الزهراء المنصوري

المغرب ومجلس الأمن.. ترشح جديد يعكس اتساع



بل يرتبط أيضا بالمساهمات الإنسانية والطبية التي قامت بها المملكة في عدد من مناطق الأزمات، بما في ذلك إقامة مستشفيات ميدانية خلال فترات مختلفة، وتقديم خدمات صحية للسكان المتضررين من الأزمات والكوارث. ويشكل هذا البعد الإنساني جزءا من الصورة التي تحرص الدبلوماسية المغربية على إبرازها عند الحديث عن مساهمات المملكة في العمل الدولي.

وتتقاطع هذه التجربة مع موقع المغرب داخل لجنة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة. ففي يناير 2026، انتخب المغرب رئيسا للجنة بناء السلام للدورة العشرين، وهو موقع يرتبط بعمل اللجنة في دعم جهود منع النزاعات والحفاظ على السلام وتعزيز المقاربات الوطنية لبناء السلام. وتؤكد وثائق الأمم المتحدة أن اللجنة تؤدي دورا استشاريا وجسرا بين الدول والمؤسسات الدولية والجهات الإقليمية والمالية وشركاء المجتمع المدني.

ويمنح تولي المغرب رئاسة اللجنة خلال سنة 2026 بعدا إضافيا لحضوره داخل منظومة الأمم المتحدة، خصوصا أن اللجنة تعمل في مساحة تتقاطع فيها الوقاية من النزاعات مع التنمية وبناء المؤسسات وتعزيز التماسك الاجتماعي. كما أن رئاسة المغرب تأتي في سنة تحيي فيها اللجنة الذكرى العشرين لإنشاء هندسة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، في سياق دولي يناقش تطوير آليات الوقاية من النزاعات وتمويل جهود السلام.

ويظهر هذا الدور أيضا من خلال مشاركة السفير الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، عمر هلال، في إدارة أشغال اللجنة خلال فترة رئاستها المغربية. وقد شهدت سنة 2026 اجتماعات ومبادرات مرتبطة ببناء السلام في

وتبادل الخبرات والمشاريع التنموية. ويواكب ذلك حضور مغربي في عدد من المبادرات ذات الصلة بالفضاء الأطلسي، بما في ذلك المبادرة التي أعلن عنها المغرب لفائدة دول الساحل من أجل تعزيز ولوجها إلى المحيط الأطلسي. وتطرح هذه المبادرة في الخطاب المغربي باعتبارها آلية يمكن أن تجمع بين الأهداف الاقتصادية والتنموية والأمنية، عبر تسهيل الوصول إلى البنية التحتية والموانئ وتعزيز الربط التجاري بين دول المنطقة.

**من حفظ السلام إلى بناء السلام..
رصيد أممي بشكل
أحد مميزات التحرك
المغربي**

يشكل انخراط المغرب في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أحد العناصر الأساسية في الصورة التي تقدمها المملكة عن مشاركتها في منظومة الأمن الدولي. وتؤكد بيانات الأمم المتحدة استمرار مساهمة المغرب في عمليات حفظ السلام، بما يعكس انخراط القوات والأطر المغربية في مهام أممية مرتبطة بحماية المدنيين ودعم الاستقرار وتنفيذ ولايات البعثات الدولية. ولا يقتصر الحضور المغربي في هذا المجال على المشاركة العسكرية،

أن شغل العضوية غير الدائمة ثلاث مرات، خلال الفترات 1963-1964 و1992-1993 و2012-2013. ويأتي الترشيح الجديد بعد أكثر من عقد على آخر ولاية، بما يمنح الاستحقاق المرتقب بعدا إضافيا في مسار المشاركة المغربية داخل الجهاز الأممي المكلف بالأمن الدولي.

وتستند الدبلوماسية المغربية في تحركها إلى شبكة واسعة من العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف، تمتد من الفضاء الإفريقي إلى أوروبا والعالم العربي والمحيط الأطلسي، مع حضور متزايد في الملفات المرتبطة بالتعاون جنوب-جنوب. ويشكل هذا الامتداد أحد عناصر التحرك

المغربي داخل المنظمات الدولية، حيث تتقاطع القضايا الأمنية مع ملفات التنمية والهجرة والطاقة ومكافحة الإرهاب والأمن البحري. وتبرز القارة الإفريقية في صدارة هذا الاهتمام، بالنظر إلى موقعها في السياسة الخارجية المغربية خلال السنوات الأخيرة، وإلى عودة المملكة إلى الاتحاد الإفريقي وما أعقبها من مبادرات ومشاريع وشراكات. وتقدم الرباط التعاون جنوب-جنوب باعتباره إطارا للعمل مع الدول الإفريقية، من خلال الاستثمار والبنية التحتية والتكوين

**وتستند الدبلوماسية المغربية
في تحركها إلى شبكة واسعة من
العلاقات الثنائية ومتعددة
الأطراف، تمتد من الفضاء
الإفريقي إلى أوروبا والعالم
العربي والمحيط الأطلسي، مع
حضور متزايد في الملفات المرتبطة
بالتعاون جنوب-جنوب**

يتأسس التحرك الدبلوماسي المغربي الراهن على تراكم طويل من الحضور داخل المؤسسات متعددة الأطراف، ويتقدم في هذا السياق إعلان المملكة ترشحها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي للفترة 2028-2029، في خطوة تندرج ضمن توجه أوسع لتعزيز حضور المغرب في القضايا المرتبطة بالسلام والأمن الدوليين والعمل متعدد الأطراف. وقد أكدت المملكة رسميا ترشحها خلال أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، مقدمة الخطوة باعتبارها امتدادا لمساهماتها في مجالات السلام والتنمية وسيادة القانون واحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويأتي هذا الترشيح في سياق دولي شديد التعقيد، تتداخل فيه النزاعات المسلحة والأزمات الإقليمية والتنافس الجيوسياسي مع تحديات الأمن الاقتصادي والطاقي والمائي والغذائي، فضلا عن تنامي التهديدات العابرة للحدود. وفي ظل هذه البيئة، تسعى الرباط إلى تقديم نفسها من خلال خطاب دبلوماسي يقوم على دعم الحوار والتعاون الدولي واحترام سيادة الدول ووحدتها الترابية، مع التركيز على الملفات التي تعتبرها المملكة ذات صلة مباشرة باستقرار محيطها الإقليمي والدولي.

ويحمل الترشيح أيضا بعدا مؤسسيا، بالنظر إلى أن مجلس الأمن يمثل إحدى أهم منصات صناعة القرار داخل منظومة الأمم المتحدة، ويتولى مسؤوليات رئيسية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين. كما أن العضوية غير الدائمة، وإن كانت محدودة زمنيا ولا تمنح الدولة حق النقض، تتيح المشاركة في النقاشات والتصويت على القرارات والمساهمة في تحديد أولويات المجلس خلال فترة الولاية. وللمغرب تجربة سابقة داخل المجلس، إذ سبق

الحضور الدبلوماسي للمملكة في منظومة الأمن الدولي

ارتبطت مهمته بعدد من الملفات التي تشغل المؤسسة الأممية، من القضايا الإفريقية إلى بناء السلام وملف الصحراء والعلاقات متعددة الأطراف.

وتمنح الولاية المرتقبة، في حال انتخاب المغرب، مساحة إضافية للتحرك في ملفات الأمن الإفريقي ومكافحة الإرهاب والأمن البحري والهجرة والنزاعات الإقليمية. كما يمكن أن تشكل منصة لعرض المقاربة المغربية بشأن العلاقة بين الأمن والتنمية، خصوصاً في المناطق التي تعاني من هشاشة المؤسسات والفقر والنزاعات المسلحة.

ولا تفصل هذه المقاربة عن الرؤية المغربية التي تركز على التنمية باعتبارها أحد عناصر الاستقرار. فالمشاريع الاقتصادية والبنية التحتية والتعاون جنوب-جنوب تشكل في الخطاب الرسمي جزءاً من معالجة جذور الأزمات، إلى جانب المقاربات الأمنية والسياسية.

وفي المقابل، سيظل نجاح أي تحرك داخل مجلس الأمن مرتبطاً بقدرة الأعضاء على الوصول إلى توافقات، وبطبيعة الملفات المطروحة، وبمواقف القوى الكبرى. ولذلك فإن أهمية الولاية لا تقاس فقط بعدد القرارات التي يمكن أن يشارك المغرب في اعتمادها، وإنما أيضاً بقدرته على المساهمة في النقاشات وتقديم المبادرات وبناء الجسور بين مواقف مختلفة.

ويشكل الترشح المغربي للفترة 2028-2029، بهذا المعنى، محطة جديدة في تاريخ مشاركة المملكة داخل مجلس الأمن. فإذا ما حصلت المملكة على دعم الجمعية العامة وانتخبت للعضوية، ستكون أمام مسؤولية مزدوجة: تمثيل مصالحها الوطنية ضمن الإطار الدبلوماسي المشروع، والمشاركة في المسؤولية الجماعية للأمم المتحدة تجاه قضايا السلم والأمن الدوليين.

وتكشف المعطيات الأممية عن أن المغرب سبق أن شغل عضوية المجلس في ثلاث مناسبات، ما يوفر رصيداً مؤسسياً يمكن البناء عليه. كما أن رئاسة المملكة للجنة بناء السلام في 2026 تضفي تجربة حديثة في العمل الأممي المتصل بالوقاية من النزاعات وأستدامة السلام.

وبين التجربة السابقة والاستحقاق المقبل، تبدو الدبلوماسية المغربية أمام مرحلة تتطلب الجمع بين الحضور السياسي والعمل المؤسسي والفردية على التفاوض. فالعضوية غير الدائمة لا تمنح الدولة سلطة منفردة في تحديد أجندة المجلس، لكنها تتيح لها المشاركة في صناعة المواقف الدولية في لحظة تتسم بتعدد الأزمات وتشابك المصالح.

ويضع المغرب في صدارة خطابه الدبلوماسي ملفات الأمن والتنمية وسيادة الدول والتعاون الدولي، مع تركيز خاص على إفريقيا والشرق الأوسط والأمن البحري ومكافحة الإرهاب. وتلتقي هذه الملفات مع عدد من القضايا التي تشكل بالفعل جزءاً من جدول أعمال الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ومن هذه الزاوية، فإن الاستحقاق المرتقب لعامي 2028 و2029 سيكون اختباراً جديداً لحضور المملكة في منظومة العمل متعدد الأطراف، وامتداداً لمسار بدأ منذ عقود من المشاركة المغربية في الأمم المتحدة. كما سيكون مناسبة لقياس قدرة الرباط على الانتقال من الحضور الدبلوماسي إلى التأثير في صياغة التوافقات، ضمن القيود والقواعد التي تحكم عمل مجلس الأمن.

ويحمل الترشح في نهاية المطاف بعداً يتجاوز مجرد الحصول على مقعد، لأنه يرتبط بالصورة التي تريد المملكة تقديمها عن نفسها داخل النظام الدولي: دولة ذات انتماء إفريقي وعربي ومتوسطي وأطلسي، تمتلك شبكة واسعة من الشراكات، وتراهن على الدبلوماسية متعددة الأطراف باعتبارها إحدى أدوات إدارة الأزمات وبناء التوافقات.

هذا التوازن أكثر حساسية عندما يتعلق الأمر بالتصويت داخل مجلس الأمن على ملفات تحظى باهتمام مباشر من القوى الكبرى. وتحضر قضية الصحراء أيضاً بقوة في حسابات السياسة الخارجية المغربية، باعتبارها من الملفات الأساسية في الدبلوماسية الوطنية. وتدافع الرباط عن مبادرة الحكم الذاتي باعتبارها مقترحاً للحل، بينما تظل القضية موضوع مسار أممي ومفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة.

ويتيح أي حضور مغربي مستقبلي داخل مجلس الأمن المشاركة المباشرة في النقاشات المتعلقة بالملف، ضمن الحدود التي يفرضها نظام المجلس والقواعد الأممية. غير أن العضوية لا تعني حسم مسار القضية تلقائياً، إذ تظل تسوية النزاعات الدولية مرتبطة بالمفاوضات والقرارات الأممية وتفاعل الأطراف المعنية والدول الأعضاء.

وتسعى الدبلوماسية المغربية إلى توظيف شبكة علاقاتها الدولية في الدفاع عن مواقفها بشأن هذا الملف، بالتوازي مع تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياسية مع عدد من الدول التي أعلنت مواقف داعمة للمقترح المغربي أو فتحت تمثيلات دبلوماسية في الأقاليم الجنوبية.

نحو ولاية 2028-2029.. اختبار دبلوماسي في بيئة دولية متحولة

لا ينحصر الرهان المرتبط بالترشح المغربي لمجلس الأمن في الحصول على مقعد داخل المؤسسة، بل يمتد إلى كيفية توظيف الولاية في خدمة أجندة العمل متعدد الأطراف، وإبراز الأولويات التي ترى المملكة أنها مرتبطة بالأمن والاستقرار والتنمية.

ويأتي ذلك في مرحلة يشهد فيها النظام الدولي تحولات عميقة، مع عودة التنافس بين القوى الكبرى، وتعدد بؤر النزاع، وتصادم الأزمات الإنسانية، وتراجع الثقة في قدرة المؤسسات الدولية على الاستجابة السريعة لبعض التحديات. وفي مثل هذا السياق، تصبح العضوية غير الدائمة اختباراً لقدرة الدولة العضو على بناء التوافقات والتعامل مع الملفات المتعارضة.

ويفرض العمل داخل مجلس الأمن مهارات تفاوضية كبيرة، لأن القرارات لا تصدر بمعزل عن مواقف الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، كما أن صياغة مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية والوثائق الأخرى تتطلب مفاوضات مستمرة بين الدول الأعضاء.

لذلك، سيكون الحضور المغربي، في حال انتخاب المملكة، مرتبطاً بقدرتها على إدارة هذه التوازنات والتفاوض حول النصوص والمواقف.

ويمتلك المغرب في هذا المجال تجربة متراكمة من المشاركة في المؤسسات الأممية، إلى جانب شبكة علاقات واسعة مع الدول الإفريقية والعربية والأوروبية ودول الجنوب. ويضاف إلى ذلك حضور دبلوماسي مستمر في نيويورك، حيث تضطلع البعثة المغربية لدى الأمم المتحدة بمتابعة الملفات المطروحة أمام الجمعية العامة ومجلس الأمن وباقي الهيئات الأممية.

ويأتي اسم عمر هلال في صدارة هذا الحضور الدبلوماسي المغربي في نيويورك، بحكم موقعه ممثلاً دائماً للمملكة لدى الأمم المتحدة. وقد

كما يحضر مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي بين نيجيريا والمغرب في الرؤية الاقتصادية الإقليمية للمملكة، باعتباره مشروعاً للبنية التحتية الطاقية يمتد عبر عدد من الدول الإفريقية. ويقدم المغرب المشروع في إطار دعم التكامل الاقتصادي والأمن الطاقوي والتنمية الإقليمية، بينما يبقى إنجازهما مرتبطاً بمراحل تقنية وتمويلية ومؤسسية معقدة.

ويوازي هذا التوجه الأطلسي اهتمام مغربي متزايد بالأمن البحري وحرية الملاحة. فالموقع الجغرافي للمملكة، الممتد على الواجهة المتوسطية والأطلسية، يجعل قضايا الممرات البحرية والتجارة الدولية والطاقات والنقل البحري ذات أهمية خاصة في الخطاب الدبلوماسي المغربي.

وتكتسب المضائق والممرات البحرية الحيوية أهمية متزايدة في ظل الأزمات التي شهدها مناطق مختلفة من العالم، من البحر الأحمر وباب المندب إلى البحر المتوسط ومضيق جبل طارق. وتؤثر أي اضطرابات في هذه المسارات على سلاسل الإمداد وأسعار الطاقة وتكاليف النقل والتجارة الدولية، ما يجعل الأمن البحري موضوعاً متزايداً الحضور في النقاشات الدولية.

وفي الشرق الأوسط، تحافظ القضية الفلسطينية على موقع بارز في السياسة الخارجية المغربية. ويؤكد المغرب في مواقفه الرسمية دعم حل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية، مع التأكيد على مكانة القدس وضروية الحفاظ على وضعها القانوني والتاريخي. كما يرتبط الدور المغربي في هذا الملف برئاسة الملك محمد السادس للجنة القدس، وبعمل وكالة بيت مال القدس الشريف.

ويشمل هذا الحضور مشاريع اجتماعية وتنموية في القدس، تقدمها الوكالة في مجالات متعددة، في إطار دعم السكان المقدسين والحفاظ على الطابع الحضاري والاجتماعي للمدينة. ويأتي ذلك بالتوازي مع الموقف المغربي المعلن بشأن ضرورة العودة إلى مسار سياسي يفضي إلى تسوية للقضية الفلسطينية.

ويضع هذا الملف الدبلوماسية المغربية أمام تحديات متعددة، بالنظر إلى تعقيد المشهد في الشرق الأوسط وتداخل مواقف القوى الدولية والإقليمية. وفي

حال انتخاب المغرب لعضوية مجلس الأمن، ستكون قضايا الشرق الأوسط من بين الملفات التي ستطلب مواقف دقيقة داخل المجلس، خصوصاً في ما يتعلق بوقف الأعمال العدائية وحماية المدنيين والمساعدات الإنسانية والمسار السياسي.

كما تمثل الحرب الروسية الأوكرانية إحدى القضايا التي تعكس تعقيدات النظام الدولي الحالي، في ظل الانقسام بين القوى الكبرى بشأن الأمن الأوروبي والعلاقات الدولية. وقد اتخذ المغرب في مختلف المحطات مواقف مرتبطة باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والحلول السلمية، مع الحرص على الحفاظ على علاقاته الدولية المتنوعة.

وتمنح هذه المقاربة للمغرب هامشاً للتحرك داخل شبكة علاقاته مع أوروبا وإفريقيا والعالم العربي، لكنها تفرض في الوقت نفسه تحدياً دبلوماسياً يتمثل في الموازنة بين الشراكات والمواقف المختلفة للقوى الدولية. ويصبح

إفريقيا، من بينها عمل اللجنة بشأن جمهورية إفريقيا الوسطى، بما يعكس استمرار حضور القضايا الإفريقية في أجندة المؤسسات متعددة الأطراف.

ويستند الخطاب المغربي في مجال مكافحة الإرهاب إلى مقاربة تربط بين الأمن الإقليمي والتعاون الدولي وتبادل المعلومات وتعزيز قدرات الدول. كما شاركت المملكة في أطر دولية وإقليمية لمواجهة الإرهاب والتطرف العنيف، مع تركيز على التعاون مع الدول الإفريقية ومواجهة التهديدات التي تستفيد من هشاشة الحدود والمؤسسات.

وفي هذا السياق، يكتسب الساحل الإفريقي أهمية خاصة بالنسبة إلى الرباط، بسبب تعقيد المشهد الأمني وتداخل الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والبشر والمخدرات مع الأزمات السياسية والاقتصادية. وتدفع هذه التطورات نحو تعزيز التنسيق الدولي والإقليمي، وهو ما يشكل أحد الملفات التي يمكن أن تحضر بقوة في النقاشات المتعلقة بالأمن الإفريقي داخل المؤسسات الأممية.

وتتداخل هذه القضايا مع ملف الحركات المسلحة والانفصالية، الذي يمثل جزءاً من الخطاب الأمني المغربي، خصوصاً في ما يتعلق بمخاطر الجماعات المسلحة وانتشارها في المناطق الهشة. وتدفع المملكة باتجاه مقاربة تعتبر أن مكافحة الإرهاب لا يمكن فصلها عن تعزيز قدرة الدول على حماية حدودها ومؤسساتها وسيادتها.

ومن جهة أخرى، يحضر البعد الإنساني في السياسة المغربية متعددة الأطراف من خلال التركيز على أجندة المرأة والسلام والأمن، وهي أجندة أممية تهدف إلى تعزيز مشاركة النساء في الوقاية من النزاعات وحلها وفي عمليات بناء السلام. ويأتي هذا التوجه ضمن النقاش الدولي المتواصل حول ضرورة توسيع مشاركة النساء في عمليات الوساطة وصناعة القرار المرتبط بالأمن والسلام.

وتوفر هذه الملفات مجتمعة للمغرب مساحة لعرض تجربته ومقارباته داخل المؤسسات الأممية، دون أن يعني ذلك امتلاك العضوية غير الدائمة صلاحيات مماثلة لصلاحيات الدول الخمس دائمة العضوية. فالعضو غير الدائم يشارك في المداولات والتصويت، بينما يبقى حق النقض محصوراً في الأعضاء الدائمين.

وتكمن أهمية الاستحقاق المغربي المرتقب أيضاً في طبيعة الملفات التي يواجهها مجلس الأمن خلال المرحلة الحالية، من النزاعات المسلحة إلى الأزمات الإنسانية، ومن الأمن البحري إلى التهديدات الإرهابية، فضلاً عن مستقبل عمليات حفظ السلام. وفي حال انتخاب المغرب، ستكون هذه القضايا ضمن بيئة القرار التي سيشترك فيها خلال الولاية المقبلة.

إفريقيا والأطلسي والشرق الأوسط.. ملفات تتقاطع مع أولويات السياسة الخارجية المغربية

تحتل إفريقيا موقعاً مركزياً في الرؤية الدبلوماسية المغربية، وتبرز في هذا السياق مبادرات مرتبطة بالواجهة الأطلسية للقارة. وتسعى الرباط إلى توظيف موقعها الجغرافي وعلاقاتها مع عدد من الدول الإفريقية والأوروبية لتطوير فضاء اقتصادي وأمني أكثر ترابطاً، مع التركيز على البنية التحتية، والموانئ والتجارة والاستثمار.

وتندرج المبادرة المغربية المتعلقة بتسهيل ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي ضمن هذا التصور، إذ تقترح الرباط تطوير مسارات تمكن الدول غير الساحلية من الاستفادة من البنية التحتية البحرية واللوجستية. ويرتبط المشروع أيضاً بفكرة تعزيز الاندماج الاقتصادي الإقليمي، وتحويل الواجهة الأطلسية إلى مجال للتعاون بين دول الساحل ودول غرب إفريقيا والمغرب.

المغرب وإعادة هندسة التحالفات .. ما الذي تكشفه قمة نيويورك الثلاثية؟



تكشف المخرجات السياسية والدبلوماسية لقمة نيويورك الثلاثية عن مسار مغربي يتجه بصورة متزايدة نحو بناء شراكات متعددة الأبعاد، تتقاطع فيها الاعتبارات السياسية والأمنية والاقتصادية مع رهانات التنمية والاستقرار الإقليمي. ويأتي هذا التحرك في سياق دولي متغير، تسعى فيه الرباط إلى توسيع شبكة علاقاتها وتعزيز حضورها في الملفات الإقليمية والدولية، مع الحفاظ على ثوابت سياستها الخارجية ومصالحها الوطنية.

وانعقد اللقاء على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، في لحظة تتسم بتزايد التوترات الجيوسياسية وتداخل الأزمات الأمنية والاقتصادية، بما يجعل طبيعة الشراكات الدولية أكثر ارتباطا بالمصالح الاستراتيجية بعيدة المدى. وفي هذا السياق، تكتسب اللقاءات المغربية الأمريكية والإسرائيلية أهمية خاصة، بالنظر إلى تطور العلاقات بين الأطراف الثلاثة خلال السنوات الأخيرة.

وتعود إحدى أبرز محطات هذا المسار إلى ديسمبر 2020، عندما أعلنت الولايات المتحدة اعترافها بسيادة المغرب على الصحراء، بالتزامن مع استئناف العلاقات المغربية الإسرائيلية. وفي يوليو 2023، أعلنت إسرائيل بدورها اعترافها بسيادة المغرب على الصحراء، وهو تطور عزز البعد السياسي للعلاقات الثنائية بين الرباط وتل أبيب.

ومن منظور الرباط، لا تنحصر أهمية هذه المواقف في بعدها الرمزي، بل ترتبط بترجمتها إلى علاقات مؤسسية ومشاريع اقتصادية وأمنية ودبلوماسية مستدامة. ومن هنا، أصبح الانتقال من المواقف السياسية إلى بناء المصالح المشتركة أحد أبرز ملامح التحرك المغربي في السنوات الأخيرة. كما يعكس هذا المسار توجهها نحو تنويع الشركاء وعدم حصر السياسة الخارجية في محور واحد، إذ تعمل المملكة بالتوازي على تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول الخليج والدول الإفريقية، إلى جانب تطوير علاقاتها مع قوى دولية أخرى.

وبمنح هذا التنوع الرباط هامشاً أوسع للتحرك في بيئة دولية تتسم بتنافس القوى الكبرى وتعدد مراكز القرار، كما يسمح بربط الملفات السياسية بالأمنية والاقتصادية والتنموية ضمن رؤية أكثر تكاملاً.

الأمن والدفاع.. شراكات تتجاوز التعاون التقليدي

يشكل التعاون الأمني والدفاعي أحد أبرز مكونات العلاقات المغربية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، إلى جانب علاقات دفاعية متقدمة تربط المملكة بعدد من الدول الأوروبية والعربية. وقد شهدت السنوات الأخيرة تطوراً في مجالات التكنولوجيا الدفاعية والأمن السيبراني وتبادل الخبرات ومراقبة الحدود، في ظل تحديات أمنية متزايدة في منطقة شمال إفريقيا والساحل. وتشمل هذه التحديات الإرهاب والجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والمخدرات والهجرة غير النظامية والتهديدات العابرة للحدود.

وتعمل المملكة، في الوقت ذاته، على تطوير قدراتها الصناعية والدفاعية، بما يسمح لها بتعزيز قاعدة صناعاتها الوطنية والاستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرات. وتكتسب هذه السياسة أهمية خاصة في ظل التحولات التي يعرفها مفهوم الأمن القومي، والذي لم يعد مقتصرًا على القدرات العسكرية التقليدية.

فالأمن السيبراني، وحماية البنى التحتية الحيوية، وأمن الطاقة والمياه والغذاء، أصبحت جميعها عناصر مرتبطة بصورة مباشرة بالأمن الوطني. ومن ثم، فإن الشراكات الدولية في مجالات التكنولوجيا والدفاع أصبحت جزءاً من استراتيجية

والاستفادة من البنية التحتية والموانئ المغربية. وتطرح الرباط هذه المبادرة باعتبارها مشروعاً للتعاون والاندماج الاقتصادي، يمكن أن يساهم في ربط الدول غير الساحلية بالأسواق الدولية وتعزيز التجارة والاستثمار وتطوير البنية التحتية.

ويتقاطع هذا المشروع مع مشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي بين نيجيريا والمغرب، الذي يمثل أحد المشاريع الكبرى المطروحة في مجال الطاقة والبنية التحتية في غرب إفريقيا.

وتسعى المملكة من خلال هذه المشاريع إلى تعزيز موقعها كحلقة وصل بين إفريقيا وأوروبا، مستفيدة من موقعها الجغرافي ومن البنية التحتية اللوجستية التي طورتها خلال السنوات الماضية.

كما أصبحت ملفات تحلية المياه والطاقة المتجددة والأمن الغذائي والتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي مجالات جديدة للتعاون الدولي. وهي قطاعات تتقاطع بشكل مباشر مع التحديات التي تواجه المغرب والمنطقة، خصوصاً في ظل تغير المناخ والضغط المتزايد على الموارد الطبيعية.

وبمنح الاستثمار في هذه المجالات الشراكات الدولية بعداً اقتصادياً طويلاً الأمد، إذ لا تبقى العلاقات محصورة في الاتفاقيات السياسية، بل تتحول إلى مصالح متبادلة مرتبطة بالاستثمار، والتكنولوجيا، وسلاسل الإنتاج، والتجارة.

ويبرز هنا دور الجالية اليهودية المغربية والعلاقات التاريخية والثقافية بين المغرب وإسرائيل، باعتبارها أحد عناصر التواصل المجتمعي والثقافي التي يمكن أن تدعم قنوات إضافية للعلاقات الثنائية، إلى جانب السياحة والاستثمار والتبادل الثقافي.

وفي المحصلة، تعكس قمة نيويورك الثلاثية جانباً من التحول الذي تعرفه الدبلوماسية المغربية، حيث تتجه المملكة إلى بناء شبكة من الشراكات المتقاطعة التي تجمع بين السياسة، والأمن، والاقتصاد والتنمية.

ولا تكمن أهمية هذا المسار في عدد الاتفاقيات أو اللقاءات وحدها، بل في قدرة المغرب على تحويل العلاقات السياسية إلى مصالح مؤسسية ومشاريع طويلة الأمد، مع الحفاظ على هامش استقلالية القرار الوطني.

لكن العلاقات المغربية الإسرائيلية تحمل في الوقت نفسه بعداً آخر يتعلق بالقضية الفلسطينية، التي تحافظ على موقع بارز في السياسة الخارجية للمملكة. فقد أكدت الرباط في مناسبات متعددة دعمها لحل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية.

ويرتبط هذا الموقف أيضاً بالدور الذي يضطلع به الملك محمد السادس بصفته رئيساً للجنة القدس، إلى جانب عمل وكالة بيت مال القدس الشريف في المجالات الاجتماعية والإنسانية والثقافية.

ومع اندلاع الحرب في غزة، أصبحت هذه المعادلة أكثر حساسية، إذ وجدت الدبلوماسية المغربية نفسها أمام ضرورة إدارة علاقاتها الدولية، بالتوازي مع التعبير عن مواقفها بشأن حماية المدنيين وإبصار المساعدات الإنسانية والدفع نحو مسار سياسي يفضي إلى تسوية للقضية الفلسطينية. ويعكس هذا الوضع طبيعة السياسة الخارجية المغربية التي تقوم على تعدد القنوات، إذ تحاول المملكة الحفاظ على علاقاتها مع مختلف الأطراف، مع الاستمرار في التعبير عن مواقفها الرسمية بشأن القضايا الإقليمية.

ومن هذه الزاوية، فإن العلاقات المغربية الإسرائيلية لا يمكن قراءتها بمعزل عن شبكة العلاقات الدولية للمملكة، ولا عن موقع الولايات المتحدة وأوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط في الحسابات الدبلوماسية للرباط.

كما أن قمة نيويورك تأتي في ظرفية تتسم بتزايد أهمية الدبلوماسية متعددة الأطراف، حيث تشكل الأمم المتحدة فضاءً رئيساً للنقاش حول الأزمات الدولية. وهو ما يجعل اللقاءات التي تعقد على هامش الجمعية العامة جزءاً من حركة دبلوماسية أوسع تتجاوز القضايا الثنائية.

الأطلسي الإفريقي.. من الشراكة السياسية إلى المصالح الاقتصادية

إلى جانب الملفات السياسية والأمنية، أصبح الاقتصاد أحد أبرز أدوات السياسة الخارجية المغربية، خصوصاً في إفريقيا. وتبرز في هذا السياق المبادرة الملكية الأطلسية الرامية إلى تمكين دول الساحل منولوج إلى المحيط الأطلسي

أوسع لتطوير القدرات الوطنية. ويكتسب هذا التعاون بعداً إقليمياً بالنظر إلى الموقع الجغرافي للمغرب، الذي يجعله نقطة اتصال بين أوروبا وشمال إفريقيا، وبين البحر المتوسط والمحيط الأطلسي. كما أن قرب المملكة من منطقة الساحل يمنحها أهمية إضافية في الملفات المرتبطة بمكافحة الإرهاب والهجرة والأمن الحدودي.

وتتداخل هذه الاعتبارات مع التحولات الأمنية في منطقة الساحل، حيث أدى عدم الاستقرار السياسي في عدد من الدول إلى تصاعد نشاط الجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية العابرة للحدود. وأمام هذه البيئة، تبرز الحاجة إلى مقاربات تجمع بين الأمن والتنمية، بدل الاقتصار على الحلول العسكرية.

وتحاول الرباط تقديم هذا التصور من خلال ربط التعاون الأمني بالمشاريع الاقتصادية والتنموية، خصوصاً في إفريقيا. فبالنسبة إلى المغرب، فإن معالجة أسباب عدم الاستقرار تتطلب تعزيز فرص التنمية والاستثمار والتجارة، إلى جانب تطوير التعاون الأمني.

ولا تفصل هذه الرؤية عن المبادرات المغربية في غرب إفريقيا والساحل، حيث تسعى المملكة إلى الجمع بين البعد الاقتصادي والبعد الأمني في مقاربتها للعلاقات الإفريقية.

الصحراء والشرق الأوسط.. معادلة دبلوماسية متعددة المسارات

يظل ملف الصحراء المغربية أحد المحاور المركزية في السياسة الخارجية للمملكة، وهو ما يفسر الأهمية التي توليها الرباط للمواقف الدولية بشأن هذا الملف.

وخلال السنوات الأخيرة، كثفت المملكة تحركاتها الدبلوماسية والاقتصادية بهدف تعزيز حضورها في الأقاليم الجنوبية وتوسيع دائرة الدول التي أعلنت دعمها لمقترح الحكم الذاتي أو اتخذت خطوات دبلوماسية مرتبطة بهذه الأقاليم.

وبأتي الاعتراف الأمريكي بمغربية الصحراء سنة 2020 ثم الاعتراف الإسرائيلي سنة 2023 ضمن أبرز التطورات التي شهدتها الملف على مستوى العلاقات الثنائية للمغرب مع واشنطن وتل أبيب.

سبّية في قلب الحسابات الأوروبية.. حين تكشف الأزمة حدود المقاربة الإسبانية وحاجة أوروبا إلى المغرب

أزمة يوليوز أعادت إبراز هذه الحقيقة، لكنها لم تكن هي التي أنشأت الخلاف حول سبّية. فالقضية المرتبطة بالسيادة قائمة منذ عقود، بينما تتغير طبيعة الملفات التي تجعل المدينة في واجهة الاهتمام الأوروبي، من الهجرة إلى الأمن ومراقبة الحدود والتعاون الاقتصادي.

ومن هذه الزاوية، يمكن فهم التباين الأوروبي الحالي بصورة أكثر دقة. فالبرلمان الأوروبي ركز على حماية الحدود والتعامل مع ما اعتبره تحدياً لأمن إحدى الدول الأعضاء، بينما تركز المقاربة التنفيذية الأوروبية على استمرار التعاون مع المغرب باعتباره طرفاً مهماً في إدارة الهجرة ومكافحة التهريب. ولا يعني هذا بالضرورة أن هناك سياسة أوروبية موحدة أو أن مؤسسات الاتحاد تتبنى الموقف المغربي بشأن وضع سبّية؛ بل يكشف اختلافاً في الوظائف والأولويات داخل المنظومة الأوروبية نفسها.

وفي الوقت ذاته، فإن استمرار الحاجة إلى التعاون مع الرباط يبرز موقع المغرب في المعادلة الإقليمية. فحتى مع تعزيز الاتحاد الأوروبي لحدوده وتوسيع أدواته الأمنية، تظل الشراكة مع المغرب حاضرة في إدارة عدد من الملفات المرتبطة بالهجرة والعودة ومكافحة التهريب.

أما بالنسبة إلى المغرب، فإن هذه التطورات لا تغير جوهر موقفه من سبّية. فالمدينة تظل، في التصور المغربي، جزءاً من التراب الوطني، فيما تستمر قضية المدن والجزر المحتلة ضمن الملفات المرتبطة باستكمال الوحدة الترابية للمملكة.

وهكذا، كشفت أزمة سبّية عن معادلة أكثر تعقيداً من مجرد مواجهة بين الرباط وبروكسيل. فمن جهة، يسعى الاتحاد الأوروبي إلى حماية حدوده الخارجية وتعزيز أدواته في مواجهة الهجرة غير النظامية؛ ومن جهة أخرى، يواصل الاعتماد على التعاون مع المغرب في إدارة هذه الملفات.

وبين الضغوط السياسية الذي عثر عنه البرلمان الأوروبي، والمقاربة العملية التي تحافظ عليها المؤسسات التنفيذية الأوروبية، يظل المغرب طرفاً أساسياً في المعادلة، بينما تستمر سبّية في الجمع بين ثلاثة أبعاد متداخلة: أمن الحدود الأوروبية، والعلاقات المغربية الإسبانية، وقضية السيادة التي يتمسك المغرب بطرحها باعتبار المدينة جزءاً من ترابه الوطني.

دول جنوب المتوسط، وفي مقدمتها المغرب، بحكم موقعه الجغرافي وصلاته المباشرة بإسبانيا وبقيّة الفضاء الأوروبي.

وتكشف أزمة سبّية بوضوح عن هذا الجانب من العلاقة. فبالتوازي مع المطالب الأوروبية بتعزيز الحدود الخارجية، استمر التنسيق مع الرباط بشأن ملفات الهجرة والعودة ومكافحة شبكات التهريب، ما يعكس استمرار الحاجة إلى التعاون العملي حتى في فترات التوتر السياسي.

كما أن الاتحاد الأوروبي اتجه إلى دعم إسبانيا بوسائل مالية وعملية لمواجهة تداعيات الأزمة وتعزيز قدراتها الحدودية، في وقت استمر فيه المغرب طرفاً أساسياً في النقاش المرتبط بإدارة الهجرة على المسارات الغربية.

وهكذا، فإن تشديد الاتحاد الأوروبي لإجراءاته الحدودية لا يعني بالضرورة الاستغناء عن التعاون مع المغرب؛ بل إن التطورات أظهرت أن المسارين يسيران بالتوازي: تعزيز القدرات الأوروبية من جهة، والحفاظ على قنوات التعاون مع الرباط من جهة أخرى.

وتكتسب هذه المعادلة أهمية أكبر بالنظر إلى التحسن الذي سجلته مؤشرات الهجرة غير النظامية على المسارات الغربية قبل أزمة سبّية. فقد أظهرت البيانات الأوروبية تراجعاً في أعداد الوصول غير النظامي عبر مسارات غرب المتوسط والأطلسي، وهو ما يجعل التعاون مع دول المنطقة جزءاً من السياسة الأوروبية الأوسع في مجال إدارة الهجرة. ومن هذه الزاوية، لا تبدو سبّية مجرد نقطة حدودية، بل نافذة تكشف طبيعة العلاقة الأوسع بين المغرب والاتحاد الأوروبي؛ علاقة تجمع بين ملفات الأمن والهجرة والتجارة والاستثمار والاستقرار الإقليمي.

السيادة تتجاوز الهجرة

وراء كل هذه التفاصيل الأمنية والهجرية، تبقى قضية سبّية بالنسبة إلى المغرب أكبر من مجرد أزمة حدودية. فالمدينة تقع جغرافياً في شمال إفريقيا، وتجاور الأراضي المغربية مباشرة، فيما يشكل وضعها السياسي والقانوني موضوع خلاف بين المقاربة المغربية والموقف الإسباني. ولذلك، فإن اختزال القضية في الهجرة أو حماية الحدود الأوروبية لا يستوعب كامل أبعادها بالنسبة إلى الرباط.

تحدياً لأمن حدود دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ودعا إلى تعزيز البنية التحتية لحماية الحدود ورفع القدرات الأوروبية على الاستجابة للآزمات.

غير أن أهمية القرار لا تكمن فقط في لهجته، وإنما أيضاً في الطريقة التي أعاد بها وضع المغرب داخل المعادلة. فعلى الرغم من الانتقادات المرتبطة بأحداث سبّية، أبقى البرلمان على التعاون مع الرباط باعتباره عنصراً أساسياً في معالجة ملف الهجرة والعودة وتدابير الحدود.

وهنا تظهر خصوصية الملف المغربي بالنسبة إلى أوروبا. فالحدود الجنوبية للاتحاد لا تدار فقط بواسطة الوسائل الأوروبية، بل تتطلب أيضاً تعاوناً مع دول الجوار التي تنطلق منها أو تمر عبرها مسارات الهجرة. والمغرب، بحكم موقعه الجغرافي وعلاقاته الأمنية والاقتصادية مع أوروبا، يحتل موقعاً مركزياً في هذه المنظومة.

كما دعا البرلمان إلى إعداد آليات أوروبية لتعزيز أمن واستقرار وتنمية سبّية ومليية، وهو ما يوضح أن التعامل الأوروبي مع المدينتين بات مرتبطاً بصورة أكبر بسياسات الاتحاد نفسه، وليس فقط بالسياسة الإسبانية.

لكن إدراج سبّية ضمن منظومة الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي لا يغير الموقف المغربي منها. فالرباط تنظر إلى سبّية ومليية والجزر المحتلة باعتبارها جزءاً من ملف الوحدة الترابية، وهو موقف سياسي وتاريخي منفصل عن الترتيبات الأوروبية المتعلقة بأمن الحدود والهجرة.

وبذلك، فإن تحويل سبّية إلى ملف أمني أوروبي لا يحسم قضية السيادة، بقدر ما يكشف حجم التشابك بين الجغرافيا والسياسة والأمن في هذه المنطقة من المتوسط.

شراكة أوروبية مستمرة

في مقابل اللهجة التي طبعت النقاش داخل البرلمان الأوروبي، حافظت المؤسسات التنفيذية الأوروبية على مقاربة تقوم على استمرار التعاون مع المغرب في مجال الهجرة.

وتستند هذه المقاربة إلى واقع عملي مفاده أن إدارة المسارات الغربية للهجرة ومكافحة شبكات التهريب تتطلب تنسيقاً مستمراً مع

أعادت أزمة سبّية، التي تفجرت أواخر يوليوز 2026، المدينة إلى واجهة النقاش الأوروبي، بعدما تجاوزت تداعياتها البعد المحلي لتتحول إلى ملف يرتبط بأمن الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي، والهجرة غير النظامية، والعلاقات مع المغرب. وفي الوقت الذي اتخذ فيه البرلمان الأوروبي موقفاً شديداً للهجرة تجاه الأحداث، ورفع سقف المطالب المتعلقة بحماية الحدود والتعاون مع الرباط، حافظت المفوضية الأوروبية على مقاربة تقوم على استمرار الشراكة مع المغرب، خصوصاً في تدبير الهجرة ومكافحة شبكات التهريب.

ويكشف هذا التباين داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي عن اختلاف في المقاربة والأولويات أكثر مما يعكس بالضرورة موقفاً أوروبياً موحداً تجاه الرباط. فالبرلمان الأوروبي يتحرك من موقع سياسي ورقابي، بينما تضطلع المفوضية بدور تنفيذي يجعلها أكثر ارتباطاً بإدارة الملفات اليومية والشراكات التي تحتاجها بروكسيل لتحقيق أهدافها، وفي مقدمتها الحد من الهجرة غير النظامية وتعزيز أمن الحدود.

وفي خلفية هذا النقاش الأوروبي، تظل سبّية حاضرة في الحسابات المغربية باعتبارها مدينة مغربية محتلة، وجزءاً من ملف أوسع يتعلق بالوحدة الترابية للمملكة. أما إسبانيا فتتعامل معها باعتبارها جزءاً من ترابها، فيما تصنفها مؤسسات الاتحاد الأوروبي ضمن الحدود الخارجية للاتحاد. وهذا الاختلاف في المقاربات يجعل من المدينة نقطة تقاطع بين قضية السيادة والمصالح الأمنية الأوروبية والعلاقات المغربية الإسبانية.

تصعيد برلماني واضح

في 17 شتنبر 2026، اعتمد البرلمان الأوروبي قراراً بشأن أحداث سبّية، بأغلبية 339 صوتاً مقابل 225، مع امتناع 16 عضواً عن التصويت. ودعا القرار إلى تعزيز حماية الحدود البرية والبحرية الخارجية للاتحاد الأوروبي في سبّية، ورفع قدرات وكالة فرونتكس، وتوفير موارد إضافية لمواجهة الأزمات المرتبطة بالهجرة. كما دعا المغرب إلى الوفاء بالتزاماته باعتباره شريكاً رئيسياً للاتحاد الأوروبي في تدبير الحدود والعودة والتعاون في مجال الهجرة.

وتضمن القرار موقفاً شديداً للهجرة من أحداث أواخر يوليوز، إذ تناول العبور الجماعي غير النظامي نحو سبّية باعتباره

عبد الرحمان لطفي نائبا لقائد الدرك الملكي خلفا للفريق محمد معمر

ويأتي هذا التغيير في سياق حركية تشمل عددا من مناصب المسؤولية داخل الدرك الملكي، حيث تشكل التعيينات الجديدة جزءا من آلية تدبير المسؤوليات القيادية وتوزيع المهام وفقا لمتطلبات المرحلة. وبتوليته منصب نائب قائد الدرك الملكي، ينتقل عبد الرحمان لطفي من مسؤولية رئيس أركان الجهاز إلى موقع قيادي أعلى ضمن هيكل القيادة، في وقت تواصل فيه المؤسسة أداء مهامها في مجالات متعددة تشمل حفظ الأمن، ومكافحة الجريمة، ومراقبة المجال التربوي، إلى جانب المهام التي تضطلع بها وحدات الدرك الملكي وفق اختصاصاتها.

منصب رئيس أركان الدرك الملكي، وهو الموقع الذي تولاه قبل انتقاله إلى منصب نائب القائد. ويعد منصب نائب قائد الدرك الملكي ثاني أعلى موقع في هرم قيادة الجهاز، ما يجعل التعيين مرتبطا بإعادة توزيع المسؤوليات على مستوى القيادة العليا، في إطار تدبير المناصب القيادية والاستفادة من الكفاءات والخبرات المتراكمة داخل المؤسسة. ويحمل لطفي معه إلى مهمته الجديدة تجربة مهنية راكمها من خلال توليه مسؤوليات مختلفة داخل الدرك الملكي، بما يتيح له مواصلة العمل من موقع قيادي أكثر ارتباطا بمستوى القيادة العليا للجهاز.

المسؤولية داخل الجهاز. ويأتي انتقال عبد الرحمان لطفي إلى هذا المنصب بعد مسار مهني داخل الدرك الملكي، شغل خلاله عددا من المهام والمسؤوليات، كان من أبرزها



شهدت القيادة العليا للدرك الملكي تعيينا جديدا، تم بموجبه تعيين الجنرال دوديقيون عبد الرحمان لطفي نائبا لقائد الدرك الملكي، خلفا للفريق محمد معمر، الذي أحيل على التقاعد، وذلك في إطار الحركة التي تعرفها مناصب

الجنرال الدبسي ينهي مرحلة قيادية بارزة على رأس الدرك الملكي بالمنطقة الجنوبية

الجغرافي وطبيعة المهام والتحديات المرتبطة بتأمينها، خصوصا على المستويين الأمني والحدودي. وخلال فترة توليه قيادة المنطقة، أشرف الجنرال الدبسي على عمل مختلف وحدات الدرك الملكي بالأقاليم الجنوبية، في إطار المهام المنوطة بالمؤسسة، ولا سيما حفظ النظام العام، ومكافحة الجريمة، وتعزيز أمن الأشخاص والممتلكات، إلى جانب مواكبة مختلف العمليات والتدخلات الأمنية التي تفرضها خصوصية المنطقة.

ويأتي قرار إحالته على التقاعد في سياق اعتيادي من مسار تداول المسؤوليات داخل المؤسسة، ليطوي بذلك صفحة من مسيرته المهنية التي ارتبطت بقيادة منطقة ذات خصوصية استراتيجية، بعدما راكم تجربة طويلة في صفوف الدرك الملكي. وبمغادرته موقع المسؤولية، ينهي الجنرال دوبريكاد عبد المنعم الدبسي مرحلة من مساره المهني، بعد سنوات من الاضطلاع بمهام قيادية داخل المؤسسة، فيما تدرج الإحالة على التقاعد ضمن المسار الطبيعي للمسؤوليات داخل القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي.

بعد سنوات طويلة قضاها في خدمة المؤسسة، أحيل الجنرال دوبريكاد عبد المنعم الدبسي، قائد الدرك الملكي بالمنطقة الجنوبية، على التقاعد، منوها بذلك مسارا مهنيا امتد لسنوات داخل إحدى أبرز المؤسسات الأمنية والعسكرية بالمملكة.

وتولى الدبسي خلال مسيرته عددا من المسؤوليات، من بينها قيادة وحدات الدرك الملكي بالمنطقة الجنوبية، وهي منطقة تحظى بأهمية استراتيجية خاصة، بالنظر إلى امتدادها



خالد الساساوي ينتقل من قيادة الدرك الملكي بكلميم إلى مراكش

بالمدينة. ويأتي هذا الانتقال في سياق الحركية التي تعرفها مناصب المسؤولية داخل الدرك الملكي، والتي تشمل عددا من المسؤولين على المستوى الجهوي، في إطار تدبير الموارد البشرية وإعادة توزيع الأطر والمهام وفق الحاجيات التنظيمية للمؤسسة.

وكان خالد الساساوي يتولى مهمة القائد الجهوي للدرك الملكي بكلميم، قبل انتقاله إلى مراكش، حيث يرتقب أن يتولى مسؤولية جديدة ضمن الهيكلية الجهوية للجهاز.

وتندرج هذه الحركية ضمن التغييرات الدورية التي تطال مناصب المسؤولية داخل جهاز الدرك الملكي، في سياق إعادة توزيع المهام والمسؤوليات وتعزيز تدبير الموارد البشرية على المستوى الجهوي

يشمل الانتقال الكولونيل ماجور خالد الساساوي، القائد الجهوي للدرك الملكي بكلميم، في إطار حركة انتقالية تشمل عددا من المسؤولين داخل جهاز الدرك الملكي. وينتقل الساساوي إلى مدينة مراكش ضمن عملية لإعادة توزيع

المسؤوليات داخل المؤسسة، في وقت لم يتم فيه بعد الكشف عن طبيعة المهمة الجديدة التي سيتولاها



شوكي: مشاورات تشكيل الحكومة اتسمت بالوضوح والصراحة.. ومصلحة الوطن أولاً

للوطن، وفق تعبيره. وضم الوفد التجمعي، إلى جانب محمد شوكي، كلا من راشد الطالب العلمي ومحمد بوسعيد، عضوي المكتب السياسي للحزب. ويأتي هذا اللقاء في مستهل مشاورات تشكيل الحكومة المقبلة، التي يقودها حزب الأصالة والمعاصرة، حيث ضمت اللجنة المكلفة بالمشاورات كلاً من فاطمة الزهراء المنصوري، وعبد اللطيف وهبي، وفوزي لقجع، وأحمد خشيشن. وجرى اللقاء بمقر حزب الأصالة والمعاصرة في الرباط، وسط برنامج من المشاورات مع عدد من الأحزاب السياسية. ومن المرتقب أن تستقبل اللجنة وفداً عن حزب الاستقلال بقيادة نزار بركة، إلى جانب وفد عن الحركة الشعبية في وقت لاحق من اليوم، فيما يرتقب عقد لقاء مع حزب العدالة والتنمية دون تحديد موعده بشكل نهائي.



وأضاف أن حزب التجمع الوطني للأحرار «حزب مسؤول»، وأن مساهمته خلال المرحلة المقبلة ستظل مستحضرة للمصلحة العليا

قائلاً إن اللقاء «حضرت فيه لغة الوضوح والصراحة»، وتم خلاله استشراف عدد من التحديات المستقبلية التي تواجه المغرب.

«لحظة تاريخية» في المسار السياسي المغربي. وأوضح شوكي أن الوفد التجمعي ناقش مع المنصوري تصورها للمرحلة المقبلة،

أكد محمد شوكي، رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، أن المشاورات التي أجراها وفد حزبه مع فاطمة الزهراء المنصوري، رئيسة الحكومة المعينة والمكلفة بتشكيلها، وأعضاء اللجنة التي شكلها حزب الأصالة والمعاصرة لهذا الغرض، اتسمت بـ«الوضوح والصراحة».

وقال شوكي، خلال ندوة صحفية أعقبت اللقاء، إن التجمع الوطني للأحرار سيحدد مساهمته في المرحلة المقبلة انطلاقاً من «المصلحة العليا للوطن»، مؤكداً أن اللقاء شكل مناسبة لنقاش مسؤول حول التحديات التي تنتظر البلاد.

وهناك رئيس حزب «الأحرار»، باسم حزبه، فاطمة الزهراء المنصوري بمناسبة تعيينها من طرف الملك محمد السادس رئيسة للحكومة المكلفة بتشكيلها، معتبراً أن وصول أول سيدة إلى هذا المنصب يشكل

بركة: «الاستقلال» سيدعم تجربة حكومة «البام» سواء في الأغلبية أو المعارضة

مرتبطاً بقرار المجلس الوطني لحزب الاستقلال، الذي سيجتمع لمناقشة نتائج الانتخابات وتحديد موقف الحزب من المشاركة الحكومية. وكان وفد حزب الاستقلال، برئاسة نزار بركة وعضوية عبد الجبار الراشدي ومحمد ولد الرشيد وعبد الصمد قبوح، قد حل بمقر حزب الأصالة والمعاصرة للمشاركة في مشاورات تشكيل الحكومة المقبلة. وعقد الوفد لقاء مع اللجنة المكلفة بالمشاورات، والتي تضم فاطمة الزهراء المنصوري، رئيسة الحكومة المعينة والمكلفة بتشكيلها، إلى جانب عبد اللطيف وهبي وفوزي لقجع وأحمد خشيشن.

هذه القضايا تمثل محاور أساسية يتعين التعامل معها خلال المرحلة المقبلة. وأضاف أن الأحزاب السياسية قدمت خلال الحملة الانتخابية عدداً من البرامج والالتزامات، مبرزاً أن المرحلة المقبلة تتطلب تعزيز

أكد نزار بركة، الأمين العام لحزب الاستقلال، أن حزبه سيدعم تجربة الحكومة المقبلة التي يقودها حزب الأصالة والمعاصرة، سواء كان موقعه داخل الأغلبية أو في المعارضة، مشدداً على ضرورة تعزيز الجبهة الداخلية لمواجهة التحديات التي تواجه المغرب.

وأوضح بركة، في تصريح صحفي عقب المشاورات التي جمعت وفد حزب الاستقلال بقيادة حزب الأصالة والمعاصرة، أن اللقاء شكل مناسبة لتبادل الآراء حول عدد من القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها استعادة الثقة في العمل السياسي والوفاء بالالتزامات الانتخابية.

المصادقية والوفاء بما تم التعهد به أمام المواطنين. وفي ما يتعلق بمشاركة الحزب في الحكومة المقبلة، أوضح بركة أن الحسم في هذا الموضوع سيظل

وأشار الأمين العام لحزب «الميزان» إلى أن المشاورات ركزت على ملفات التشغيل ومحاربة البطالة، وحماية القدرة الشرائية، وتوسيع الطبقة الوسطى، مؤكداً أن

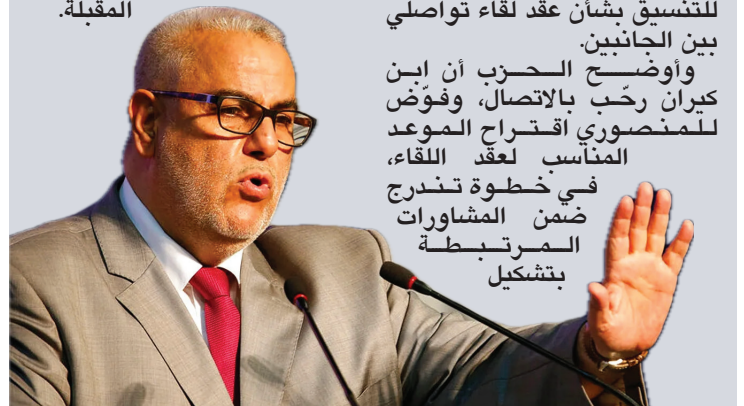


المنصوري تتجه للقاء بنكيران.. و البيجدي متمسك بالمعارضة

الحكومة المقبلة. ويأتي هذا التواصل في وقت سبق للأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية أن أعلنت قرارها عدم المشاركة في الأغلبية الحكومية المقبلة، والتوجه نحو الاصطفاف في المعارضة، على خلفية إسناد قيادة الحكومة لحزب الأصالة والمعاصرة. وكان المجلس الوطني للحزب قد صادق بالإجماع على هذا التوجه، ليحسم بذلك موقف «البيجدي» من المشاركة في الحكومة المقبلة، في انتظار ما قد يحمله اللقاء المرتقب مع رئيسة الحكومة المكلفة من نقاشات حول المرحلة السياسية المقبلة.

ينتظر أن يكون حزب العدالة والتنمية، صاحب المرتبة الرابعة في الانتخابات التشريعية الأخيرة، المحطة التالية في مشاورات تشكيل الحكومة، عقب اللقاءين اللذين جمعاً فاطمة الزهراء المنصوري، رئيسة الحكومة المعينة والمكلفة بتشكيلها، بقيادتي التجمع الوطني للأحرار والاستقلال. وأكد الموقع الرسمي لحزب العدالة والتنمية أن المنصوري أجرت اتصالاً هاتفياً بالأمين العام للحزب عبد الإله ابن كيران، مساء الثلاثاء 29 شتنبر 2026، مباشرة عقب تعيينها من طرف الملك محمد السادس، وذلك للتنسيق بشأن عقد لقاء تواصلي بين الجانبين.

وأوضح الحزب أن ابن كيران رحّب بالاتصال، وفوض للمنصوري اقتراح الموعد المناسب لعقد اللقاء، في خطوة تندرج ضمن المشاورات المرتبطة بتشكيل





الحكومة الجديدة... هندسة مرحلة تتجاوز الحسابات السياسية

أما على المستوى الدولي، فإن الحكومة المقبلة ستتحرك في بيئة تتسم بتداخل متزايد بين الاقتصاد والجغرافيا السياسية. وستظل الشراكات الخارجية، والاستثمار، والتجارة، والهجرة، والأمن، والامتداد الإفريقي للمغرب، ملفات تحتاج إلى قدر كبير من التنسيق بين العمل الحكومي والدبلوماسي.

وفي الداخل، تظل الإدارة العمومية الأداة التي تمر عبرها معظم هذه السياسات. ولذلك فإن الرقمنة، وتبسيط المساطر، وتحسين جودة الخدمات، ورفع نجاعة التنفيذ، ستشكل عناصر أساسية في تحويل الاختيارات السياسية إلى أثر فعلي.

وهنا تحديدًا تكمن إحدى أهم قضايا المرحلة الفارق بين صياغة السياسات وتنفيذها. فامتلاك برنامج حكومي واضح يمثل خطوة أولى، لكن القيمة الحقيقية تظهر في القدرة على تنزيله، وفي انتظام التقييم، وفي تصحيح المسار عندما تقتضي النتائج ذلك. إن تشكيل الحكومة الجديدة، بهذا المعنى، ليس خاتمة لمسار انتخابي بقدر ما هو افتتاح لمسار أكثر تعقيدًا. فالانتخابات تنتج التمثيل، والمشاورات تنتج الأغلبية، لكن التدبير هو الذي يمنح المرحلة مضمونها السياسي. ومن المنتظر أن تتحدد صورة الحكومة المقبلة تدريجيًا من خلال قدرتها على الجمع بين الاستقرار السياسي والفعالية التنفيذية، وبين الإصلاحات بعيدة المدى والاستجابة للانتظارات الآنية، وبين الحفاظ على التوازنات الكبرى للدولة ومواصلة بناء نموذج تنموي أكثر قدرة على خلق القيمة وتوزيعها. إنها مرحلة تحتاج إلى قدر من الهدوء في القرار، والوضوح في الأولويات، والانضباط في التنفيذ. فالمطلوب ليس فقط حكومة تستند إلى أغلبية برلمانية، وإنما حكومة قادرة على تحويل التوافق السياسي إلى رؤية، والرؤية إلى سياسة عمومية، والسياسة العمومية إلى نتائج.

ترتيب الأولويات ضمن رؤية أكثر ترابطًا. فالحكومة لا تستطيع معالجة كل الملفات بالوتيرة نفسها، لكنها تستطيع تحديد ما تعتبره أكثر إلحاحًا، ووضع مؤشرات واضحة لقياس التقدم فيه. وفي قلب هذه المعادلة يحضر الشباب باعتباره أحد أبرز محددات المرحلة. فالانتظارات المرتبطة بهذه الفئة لا تختزل في الوظيفة، وإنما تمتد إلى بناء أفق اقتصادي واجتماعي أكثر وضوحًا، وإلى قدرة المؤسسات على تحويل التحولات الديموغرافية والتعليمية والرقمية إلى فرص.

ومن هنا تكتسب عبارة "حلل حقيقة واقعية" التي وردت في خطاب المنصوري بعد تعيينها أهمية خاصة؛ لأن الواقعية السياسية في هذه المرحلة تعني، قبل كل شيء، الموازنة بين حجم الانتظارات والإمكانات المتاحة، وبين سرعة المطالب وطبيعة الإصلاحات التي تحتاج إلى وقت حتى تؤتي نتائجها.

رهانات استراتيجية

خارج الحسابات الحكومية المباشرة، ستعمل الحكومة الجديدة داخل سياق استراتيجي واسع يفرض التعامل مع ملفات ذات امتدادات تتجاوز الولاية السياسية. ويأتي الماء في مقدمة هذه الملفات، بالنظر إلى التحولات المناخية وتزايد الضغط على الموارد المائية. فالتحدي لم يعد مرتبطًا فقط بتوفير الموارد، بل بكيفية تدبيرها، وتوزيعها، وتحقيق قدر أكبر من النجاعة في استعمالها، وربط السياسة المائية بالسياسة الفلاحية والعمرانية والاقتصادية. وتبرز الطاقة بدورها كأحد مكونات التحول الاقتصادي، في ظل الحاجة إلى تعزيز الأمن الطاقوي وتطوير الطاقات المتجددة واستثمار الإمكانيات التي يتيحها التحول نحو اقتصاد أكثر استدامة.

على جمع المقاعد فحسب، وإنما على قدرة مكوناتها على الاشتغال ضمن تصور مشترك، مع الاحتفاظ لكل حزب بمساحته السياسية وبرنامجهم ومرجعيتهم. وتكشف المواقف الأولية للأحزاب أن قرار المشاركة في الحكومة يرتبط أيضًا بمؤسساتها الداخلية، وهو ما يمنح المشاورات بعدا مؤسسيًا يتجاوز اللقاءات الثنائية. فالأحزاب مطالبة من جهتها بمواءمة نتائج الانتخابات مع حسابات المشاركة، وبناء تفاهات تسمح بتشكيل أغلبية قادرة على تحمل مسؤولية المرحلة.

وفي هذا السياق، سيكون التحدي أمام رئاسة الحكومة المكلفة هو إيجاد نقطة التقاء بين التمثيل السياسي والانسجام الحكومي، بما يجعل الأغلبية إطارًا للعمل المشترك، لا مجرد صيغة عددية داخل البرلمان.

انتظارات اجتماعية

إذا كانت هندسة الأغلبية تمثل المدخل السياسي للمرحلة، فإن مضمونها سيحدد في النهاية القيمة الفعلية للحكومة المقبلة. فالانتظارات الاجتماعية أصبحت متعددة ومتداخلة. هناك التشغيل، والقدرة الشرائية، والتعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والسكن، والخدمات العمومية، إلى جانب مطالب مرتبطة بتكافؤ الفرص والعدالة المجالية.

ولا يتعلق الأمر هنا بمجرد توسيع قائمة المطالب، بل بتعقيد العلاقة بين هذه الملفات. فالتشغيل، مثلاً، يرتبط بجودة التعليم وبنية الاقتصاد والاستثمار، بينما ترتبط الحماية الاجتماعية بقدرة الدولة على تمويلها واستدامتها، كما أن تحسين الخدمات العمومية يتطلب إصلاحًا في الإدارة وطرق التدبير وليس فقط زيادة الموارد. لهذا تبدو المرحلة المقبلة مطالبة بإعادة

مع انطلاق مشاورات تشكيل الحكومة الجديدة، يدخل المغرب مرحلة سياسية تتجاوز في دلالاتها مجرد إعادة ترتيب مكونات الأغلبية. فنتائج الانتخابات أفرزت موازين جديدة داخل المؤسسة التشريعية، وتكليف فاطمة الزهراء المنصوري برئاسة الحكومة يفتح، في الوقت ذاته، نقاشًا أوسع حول طبيعة المرحلة المقبلة وأولوياتها وحدود قدرتها على الاستجابة لتحولات المجتمع والاقتصاد.

المشاورات التي بدأت في الرباط تمثل، في ظاهرها، مسارًا لتشكيل أغلبية حكومية، لكنها في جوهرها لحظة لإعادة صياغة التوافقات السياسية حول برنامج يفترض أن يستوعب انتظارات متعددة، وأن يترجمها إلى أولويات قابلة للتنفيذ. ولذلك فإن قيمة المرحلة لن تتحدد فقط بالشكل الذي ستستقر عليه الحكومة، وإنما بالمنظومة التي ستبنى حولها برنامجًا، وأولويات، وآليات للتنفيذ والتقييم.

إنها لحظة انتقال من استحقاق انتخابي انتهى إلى مسؤولية سياسية بدأت، ومن حسابات المقاعد إلى سؤال التدبير، ومن التنافس الحزبي إلى ضرورة بناء انسجام حكومي قادر على العمل في أفق واضح.

توازنات جديدة

الخريطة البرلمانية الجديدة تمنح المشاورات طابعًا خاصًا. فتصدر حزب الأصالة والمعاصرة للانتخابات لا يلغي الحاجة إلى بناء أغلبية قادرة على تأمين السند البرلماني للحكومة، كما أن تقارب الأوزان بين عدد من الأحزاب الكبرى يجعل عملية تشكيل الائتلاف أكثر ارتباطًا بالتفاهات السياسي منها بالحساب العددي وحده.

وهنا تبرز أهمية المشاورات باعتبارها مساحة لبناء التوافق حول الأولويات، وليس فقط حول الحقائق. فالحكومة المستقرة لا تقوم

المغرب في إفريقيا.. مقاربة تجمع بين الوقاية والأمنية والتنمية والاندماج الأطلسي

الخطاب الذي وجهه الملك محمد السادس إلى القمة التاسعة والعشرين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، والذي أكد فيه أن مواجهة التهديدات الجديدة تقتضي تطوير الاتحاد الإفريقي وتمكينه من إيجاد أجوبة مناسبة وفعالة. وتقوم هذه المقاربة، بحسب بوريطة، على تعزيز القدرات الجماعية لاستباق الأزمات ومعالجة أسبابها قبل تفاقمها، بما يجعل الوقاية سياسة قائمة بذاتها، وليس مجرد رد فعل على الأزمات بعد اندلاعها.

الساحل وامكانات التنمية

وفي لقاء رفيع المستوى حول "الأمن والتنمية في منطقة الساحل"، ركز بوريطة على ضرورة النظر إلى المنطقة من زاوية تتجاوز التحديات الأمنية، من خلال استحضار الإمكانيات البشرية والاقتصادية والطبيعية التي تتوفر عليها دولها.

وأكد الوزير أن منطقة الساحل تتوفر على مؤهلات مهمة، في مقدمتها الشباب، والموارد الطبيعية، والفرص المتاحة في القطاعات الفلاحية والطاقة والمنجمية. غير أن التحدي، وفق المقاربة المغربية، يتمثل في تحويل هذه المؤهلات إلى فرص اقتصادية وتنموية ملموسة تعود بالنفع على سكان المنطقة.

وفي هذا السياق، أعاد بوريطة التأكيد على المبادرة الملكية الرامية إلى تسهيل ولوج دول الساحل إلى المحيط الأطلسي، باعتبارها إطارا يمكن أن يساهم في تعزيز ارتباط هذه الدول بالمحالات البحرية والأسواق الدولية، وفتح آفاق جديدة أمام التجارة والاستثمار والبنية التحتية. وتستند المقاربة المغربية تجاه دول الساحل، كما أكد الوزير، إلى مجموعة من المبادئ، من بينها التضامن والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام السيادة والخيارات الوطنية، إلى جانب التعاون وفقا لأولويات الدول المعنية.

كما استحضرت بوريطة الروابط التاريخية التي تجمع المغرب بدول الساحل، من خلال طرق التجارة والتبادل العابرة للصحراء المغربية، فضلا عن الروابط الإنسانية والروحية التي تشكل، وفق

في نيويورك، وعلى هامش الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة، عرض وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، ملامح المقاربة المغربية تجاه عدد من التحولات التي تعرفها القارة الإفريقية، من خلال التركيز على الوقاية من الأزمات، ودعم الاستقرار في منطقة الساحل، وتعزيز فرص التنمية والاندماج الاقتصادي عبر الواجهة الأطلسية.

وتقاطعت مداخلات بوريطة خلال عدد من اللقاءات التي احتضنتها نيويورك حول فكرة أساسية تتمثل في ضرورة التعامل مع التحديات الإفريقية ضمن مقاربة متكاملة، لا تفصل بين الأمن والتنمية، ولا تحصر معالجة الأزمات في التدخل بعد وقوعها، بل تعطي أهمية أكبر للاستباق وتقوية المؤسسات وبناء آليات تعاون إقليمية.

تحولات أمنية متسارعة

خلال لقاء نظمته مصر وكينيا ومنظمة الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي حول تعزيز البنى الوطنية للسلام، أشار بوريطة إلى أن الوضع الأمني في إفريقيا يشهد تحولات عميقة، في ظل أزمات تتجاوز بشكل متزايد حدود الدول، واستغلال مجموعات مسلحة غير حكومية لهشاشة بعض المناطق الحدودية.

وأبرز الوزير كذلك الكلفة الإنسانية لهذه الأزمات، مشيرا إلى وجود نحو 45 مليون شخص في وضعية نزوح قسري داخل القارة الإفريقية، وهو ما يعكس اتساع التداعيات الاجتماعية والإنسانية للتوترات الأمنية التي تشهدها مناطق مختلفة من القارة.

ولم تعد التحديات، وفق الطرح الذي قدمه بوريطة، مقتصرة على المخاطر الأمنية التقليدية، إذ أشار أيضا إلى التحديات المرتبطة بالتكنولوجيا الحديثة، ولا سيما الذكاء الاصطناعي، وما يمكن أن يرافق استخدامه من زيادة في مخاطر التضليل الإعلامي وخطاب الكراهية والتوترات، في حال غياب الأطر المناسبة للتعامل معها.

وأمام هذا المشهد، شدد الوزير على الحاجة إلى تطوير آليات الاستجابة بما يتناسب مع طبيعة التهديدات الجديدة، مع إعطاء الأولوية للوقاية والاستباق. واستحضرت في هذا السياق مضمون

الأطلسية.

فمعالجة التحديات الأمنية، وفق التصور الذي قدمه بوريطة، لا تنفصل عن معالجة أسبابها الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، فيما تحتاج التنمية بدورها إلى بنية تحتية وممرات تجارية وشرائط إقليمية قادرة على تحويل الإمكانيات المتاحة إلى مشاريع عملية.

ومن هذا المنطلق، تكتسب المبادرة الأطلسية الإفريقية أهمية في المقاربة المغربية باعتبارها إطارا للتعاون يمكن أن يربط بين دول الساحل والواجهة الأطلسية، ويوفر فرصا إضافية أمام الاندماج الاقتصادي والتبادل التجاري.

كما أن إشراك مختلف القطاعات الوزارية في تنفيذ مسلسل التعاون الأطلسي يظل، وفق الطرح المغربي، عاملا أساسيا بالنظر إلى تعدد الملفات التي يشملها هذا التعاون، من الاقتصاد والطاقة إلى البنية التحتية والأمن والتنمية.

من الرؤية إلى التنفيذ

وبعد أربع سنوات من إطلاق المبادرة الأطلسية الإفريقية بالرباط في يونيو 2022، يركز المغرب على الانتقال التدريجي من مستوى التصور السياسي إلى مستوى التنفيذ، عبر تطوير آليات التعاون وتنسيق الخطط الوطنية وتسريع المشاريع ذات الصلة. ويضع هذا المسار أمام الدول المعنية تحديا يتمثل في تحويل المبادرات والأطر السياسية إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ، بما يتيح قياس أثرها على الاقتصاد والبنية التحتية والتنمية.

وفي هذا الإطار، يربط المغرب بين استقرار القارة وقدرتها على الوقاية من الأزمات وبين توفير شروط التنمية وتعزيز التعاون الإقليمي. وهي مقاربة تضع المؤسسات الوطنية في صلب الوقاية، وتربط أمن منطقة الساحل بأفاقها الاقتصادية، فيما تنظر إلى الواجهة الأطلسية كفضاء يمكن أن يدعم الاندماج والتعاون بين دول القارة.

الطرح المغربي، أساساً لعلاقات ممتدة بين شعوب المنطقة.

وأكد أن التزام المغرب تجاه دول الساحل ليس وليد الظرفية الحالية، بل يرتبط بروابط تاريخية وأفق مشترك، بما يجعل التعاون بين الجانبين جزءاً من مسار طويل الأمد.

المبادرة الأطلسية الإفريقية

وفي السياق نفسه، شكل الاجتماع الوزاري الثامن لمسلسل الدول الإفريقية الأطلسية في نيويورك محطة أخرى في مسار المبادرة الأطلسية الإفريقية التي أطلقها الملك محمد السادس.

وأكد بوريطة خلال الاجتماع أن الهدف يتمثل في جعل الواجهة الإفريقية الأطلسية مجالا للحوار الاستراتيجي والاندماج الاقتصادي، من خلال تطوير التعاون في مجالات البنية التحتية والطاقة وغيرها من القطاعات ذات الصلة بالتنمية.

ويأتي هذا الاجتماع بعد اجتماعي كوتونو في يوليو 2026 والرأس الأخضر في ماي 2025، ليوصل مسلسل المشاورات بين الدول الإفريقية الأطلسية بشأن تطوير آليات التعاون داخل هذا الفضاء.

وفي الإعلان الوزاري المعتمد خلال اجتماع نيويورك، جدد وزراء الخارجية انخراطهم في رؤية وأهداف المسلسل كما وردت في إعلان الرباط الوزاري الصادر في 8 يونيو 2022، مع التأكيد على مواصلة تنفيذ الشراكة وتسريع أنشطتها على أساس التشاور والتنسيق وتكامل الخطط الوطنية. ويرى المغرب في الفضاء الأطلسي مجالا يمكن أن يجمع بين الأبعاد الاقتصادية والأمنية والتنموية، خصوصا في ظل المؤهلات التي يوفرها المحيط الأطلسي للدول الإفريقية المطلة عليه، سواء من حيث التجارة أو الطاقة أو البنية التحتية أو الربط مع الأسواق الدولية.

نحو تعاون متكامل

تتقاطع هذه المقاربة في أكثر من مستوى، بدءاً من الوقاية الأمنية، مروراً بالتنمية في منطقة الساحل، وصولاً إلى تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية

من التنسيق إلى الاستباق.. كيف يعيد المغرب وألمانيا رسم معادلة الأمن العابر للحدود؟



تشهد الشراكة الأمنية بين المغرب وألمانيا تحولاً لافتاً، بعدما تجاوزت حدود التعاون الثنائي المرتبط بالملفات الظرفية، لتتحول إلى مسار مؤسساتي متعدد الأبعاد، يشمل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية، إلى جانب الجرائم السيبرانية وتأمين التظاهرات الرياضية الكبرى.

ويأتي هذا التطور في ظل تنامي التحديات الأمنية العابرة للحدود، التي باتت تفرض على الدول تطوير آليات التنسيق وتبادل المعلومات والخبرات بشكل أكثر سرعة وفعالية. وفي هذا السياق، تكتسب الإشادة الصادرة عن رئيس الشرطة الاتحادية الألمانية، ديتر رومان، بأداء الأجهزة الأمنية المغربية أهمية خاصة، بعدما وصف قطب المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني بالشريك الاستراتيجي والمحوري في دعم الأمن والاستقرار.

ولا تنفصل هذه الإشادة عن مسار متواصل من الاتصالات واللقاءات الأمنية بين الرباط وبرلين، يعكس اتساع مجالات التعاون وانتقاله تدريجياً من التنسيق العام إلى العمل المتخصص، بما يواكب طبيعة المخاطر الأمنية الجديدة.

تعاون أمني متصاعد

أصبحت العلاقات الأمنية المغربية الألمانية تقوم على شبكة واسعة من قنوات الاتصال المؤسساتي، تتقاطع فيها الملفات الأمنية والاستخباراتية والشرطية، بما يسمح بتبادل الخبرات والمعطيات بشأن تهديدات تتجاوز في طبيعتها الحدود الوطنية.

وفي هذا الإطار، شكلت زيارة العمل التي قام بها المدير العام للأمن الوطني ولمراقبة التراب الوطني، عبد اللطيف حموشي، إلى ألمانيا في يونيو الماضي، محطة بارزة في هذا المسار. فقد عقد خلالها مباحثات مع عدد من كبار المسؤولين الأمنيين الألمان، من بينهم رئيس الشرطة الاتحادية ورئيس المكتب الاتحادي للشرطة الجنائية، إلى جانب مسؤولين وخبراء في مجالات مكافحة الإرهاب والأمن الرياضي.

وتعكس طبيعة هذه اللقاءات اتساع نطاق التعاون ليشمل ملفات دقيقة، من بينها مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتأمين التظاهرات الرياضية الكبرى، بما يؤكد انتقال التنسيق بين البلدين من مستوى الاتصالات السياسية العامة إلى مستوى أكثر تخصصاً وارتباطاً بالعمل العملي.

كما أن التعاون لم يعد مقتصرًا على مكافحة الإرهاب، إذ فرضت التحولات التي شهدتها الجريمة الدولية أجندة جديدة تشمل شبكات الاتجار بالبشر والمخدرات، والهجرة غير النظامية، وتزوير الوثائق، فضلاً عن الجرائم الإلكترونية.

وفي مواجهة شبكات تستفيد من سرعة حركة الأشخاص والأموال والبيانات عبر الحدود، أصبح تبادل المعلومات في الوقت المناسب عنصراً مركزياً في العمل الأمني. وهو ما يدفع التعاون المغربي الألماني نحو مقاربة أكثر استباقية، تقوم على الرصد المبكر للمخاطر وتعزيز قدرات الوقاية والتدخل.

ويبرز عبد اللطيف حموشي في صلب هذا المسار، بالنظر إلى طبيعة المسؤوليات التي تجمع بين البعدين الشرطي والاستخباراتي في عمل المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني. وقد أتاح ذلك توسيع نطاق الحوار مع مختلف المؤسسات الأمنية الأوروبية، ومن بينها المؤسسات

ترافق تظاهرة بهذا الحجم، والتي تتجاوز حدود الدول المنظمة لتتصل بحركة الجماهير والفرق والبيانات والأمن السيبراني. وتظل المعلومة في قلب هذه المنظومة، إذ لم تعد قيمة المعطيات الأمنية مرتبطة فقط بتوفرها، وإنما بسرعة تبادلها ودقة تحليلها وقدرة الأجهزة على تحويلها إلى إجراءات وقائية. ولهذا، أصبح التنسيق العملي والمشاركة السريعة للمعلومات أحد أبرز مرتكزات التعاون الأمني الحديث.

وتندرج الإشادة الألمانية بالأجهزة الأمنية المغربية ضمن سياق أوروبي أوسع من التفاعل مع هذا الدور. فقد سبق أن صدرت إشادة من المديرية العامة للشرطة الوطنية السويدية بالمساهمة المغربية في توقيف أشخاص مرتبطين بشبكات إجرامية سويدية كانوا موضوع ملاحقات دولية.

وتبرز مثل هذه العمليات أهمية التعاون العابر للحدود في تعقب المطلوبين ومواجهة الشبكات الإجرامية التي تستفيد من تعدد المجالات الجغرافية والقانونية التي تنشط فيها.

وبذلك، يبدو أن مسار التعاون المغربي الألماني يتجه نحو مزيد من التخصص والتشعب، مدفوعاً بتحول طبيعة التهديدات الأمنية نفسها. فالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير النظامية والجرائم السيبرانية لم تعد ملفات منفصلة، وإنما باتت تتقاطع ضمن شبكات معقدة تتطلب استجابات أمنية مندمجة.

وفي هذا السياق، فإن انتقال التعاون من القنوات الثنائية إلى آليات متعددة الأطراف، وتطوير برامج التكوين، وتعزيز تبادل المعلومات، وإدماج الأمن الرياضي ضمن الأجندة المشتركة، كلها مؤشرات على إعادة تشكيل التعاون الأمني وفق منطق يقوم على الوقاية والاستباق وبناء القدرات.

الشراكة إلى معالجة مصادر المخاطر قبل انتقال انعكاساتها إلى مناطق أخرى.

وفي هذا السياق، يكتسب التعاون في مجال التكوين والتدريب أهمية خاصة، باعتباره أحد أوجه بناء القدرات الأمنية على المدى الطويل. فالتحديات الجديدة، ولا سيما التحقيقات الرقمية وتحليل البيانات وتدبير الأزمات وحماية المنشآت، تتطلب موارد بشرية متخصصة قادرة على التعامل مع أنماط إجرامية متغيرة باستمرار.

كما امتد هذا البعد إلى برامج موجهة لدول الساحل، بما يعكس توجهها نحو دعم القدرات المؤسسية والأمنية في دول تواجه تحديات مرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة وضعف الإمكانيات التقنية والبشرية.

الأمن الرياضي يتوسع

فرضت التحولات المرتبطة بتنظيم التظاهرات الرياضية الكبرى الأمن الرياضي باعتباره ملفاً متكاملاً داخل أجندة التعاون الدولي. ولم يعد الأمر يقتصر على الجوانب التنظيمية واللوجستية، بل أصبح يشمل حماية المنشآت والجماهير، ومواجهة المخاطر الإرهابية والجرائم الإلكترونية، وضمان التنسيق بين مختلف الأجهزة المعنية.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية التعاون المغربي الألماني في تبادل الخبرات المرتبطة بتأمين المنافسات الرياضية الكبرى، خصوصاً مع اقتراب استحقاقات دولية تتطلب مستويات عالية من التنسيق الأمني.

كما برفع التحضير المشترك لتنظيم كأس العالم 2030 بين المغرب وإسبانيا والبرتغال من أهمية تطوير شبكات التعاون الأمني مع شركاء دوليين آخرين، بالنظر إلى طبيعة التحديات التي

الألمانية. وفي أبريل 2023، جمع حموشي لقاء مع المدير السابق للمكتب الاتحادي الألماني لحماية الدستور، في محطة عكست بدورها طبيعة الاهتمام المشترك بالتطورات الأمنية الإقليمية والدولية، وأكدت انفتاح قنوات الحوار على مستويات متعددة من المنظومة الأمنية الألمانية.

تنسيق يتجاوز الحدود

لم يعد التعاون المغربي الألماني يتحرك داخل إطار ثنائي مغلق، بل بدأ يأخذ بعداً متعدد الأطراف، خصوصاً من خلال الآلية الأمنية التي تجمع المغرب وألمانيا وإسبانيا.

وتوفر هذه الآلية منصة مؤسسية لتبادل التقييمات والمعطيات بشأن ملفات أمنية معقدة، بما يسمح بتنسيق الجهود في مواجهة تهديدات لا تتوقف عند الحدود الجغرافية للدول الثلاث.

وقد تعزز هذا المسار من خلال اجتماعات دورية، كان من بينها الاجتماع الذي احتضنته الرباط في يناير الماضي، حيث جرى بحث عدد من الملفات، في مقدمتها مكافحة الإرهاب والجريمة السيبرانية والهجرة غير النظامية، إلى جانب الأمن الرياضي وتبادل المعلومات العملياتية المرتبطة بالتطورات الأمنية في المحيط الإقليمي.

وتكتسب منطقة الساحل والصحراء بدورها أهمية متزايدة في هذا التعاون، بالنظر إلى تداخل أنشطة الجماعات الإرهابية مع شبكات الجريمة المنظمة، وما يترتب عن ذلك من تداعيات أمنية تمتد إلى المجال المتوسطي والأوروبي. ويجعل الموقع الجغرافي للمغرب، عند تقاطع الفضاءات الإفريقية والمتوسطية والأطلسية، من التعاون الأمني مع الشركاء الأوروبيين مرتبطاً أيضاً بتطورات المحيط الإقليمي. ومن هنا، نتج

المغرب يعزز صناعته الدفاعية.. من استيراد السلاح إلى بناء قاعدة للتصنيع والتطوير

استثمارات أجنبية.. التصنيع والصيانة إلى جانب التوريد

كما أعلنت Elbit Systems الإسرائيلية عن خطط لإقامة وحدات إنتاج بالمغرب، في سياق توسع التعاون الدفاعي والصناعي بين البلدين. ولا يقتصر هذا الحضور على التصنيع، بل يمتد إلى الصيانة والتحديث. ومن أبرز المشاريع في هذا المجال (Maintenance Aero Maroc (MAM)، بشراكة تضم Lockheed Martin الأمريكية و Sabena Engineering البلجيكية و MedZ المغربية، بهدف تطوير قدرات محلية لصيانة الطائرات العسكرية، بما فيها طائرات C-130 ومقاتلات F-16. كما تساهم Safran Electronics & Defense الفرنسية في تطوير القاعدة الصناعية الجوية بالمغرب عبر تصنيع مكونات وأنظمة إلكترونية وكهروميكانيكية، بعضها موجه لاستخدامات مزدوجة في القطاعين المدني والعسكري.

260 مليون دولار.. مشاريع دفاعية جديدة

ويأتي هذا التطور في سياق استراتيجي صناعية دفاعية أوسع. فقد أعلن الوزير المنتدب المكلف بإدارة الدفاع الوطني، عبد اللطيف لودي، في نوفمبر 2025، عن الترخيص لعشرة مشاريع صناعية دفاعية باستثمارات إجمالية تناهز 260 مليون دولار، مع توقع إحداث أكثر من 2500 منصب شغل مباشر، إلى جانب خمسة مشاريع أخرى كانت قيد الدراسة أو استكمال الإجراءات. وتشير هذه المشاريع إلى توجه نحو بناء منظومة صناعية دفاعية تقوم على ثلاثة مسارات متوازنة: التصنيع المحلي، والشراكات ونقل التكنولوجيا، وتطوير البحث والابتكار. ويستفيد المغرب في هذا المسار من قاعدة صناعية متطورة نسبيًا في قطاعي الطيران والسيارات، ومن توفر كفاءات هندسية وتقنية يمكن توجيه جزء منها نحو الصناعات الدفاعية. وبذلك، يتجه قطاع الدفاع في المملكة تدريجيًا من نموذج يقوم أساسًا على اقتناء المعدات من الخارج إلى نموذج أكثر تنوعًا، يجمع بين الاستيراد والتصنيع المحلي والصيانة والتطوير التكنولوجي، مع بروز طموح ملعن لبناء قدرات صناعية يمكن أن تخدم احتياجات القوات المسلحة الملكية وتفتح، على المدى البعيد، المجال أمام التصدير.

بالتوازي مع المبادرات المحلية، استقطب المغرب خلال السنوات الأخيرة استثمارات وشراكات لشركات دفاعية دولية، من بينها شركات هندية وتركية وإسرائيلية وأمريكية وفرنسية وبلجيكية. ويبرز في هذا السياق مشروع Tata Advanced Systems الهندية، التي افتتحت في شتنبر 2025 مصنعًا بمدينة برشيد لإنتاج المركبات المدرعة من طراز WhAP 8x8 بشراكة مع المغرب. وبعد المشروع من أبرز مظاهر الانتقال نحو تصنيع

المبادرات المرتبطة بتصنيع الذخائر، إذ تعلن عن منشأة صناعية تضم أنشطة التصنيع والتجميع والتعبئة والاختبارات الباليستية ومراقبة الجودة، مع منتجات تشمل عبارات مختلفة، من بينها ذخائر المدفعية والذخائر متوسطة العيار. وفي مجال أنظمة التسليح، تنشط MMI Weapon Systems في تطوير حلول مرتبطة بالمنصات البرية والأبراج المسلحة وأنظمة التسليح عن بعد، إلى جانب تحديث المركبات العسكرية وأنظمة الحماية والاستشعار. كما دخلت شركة Aerodrive Engineering

بشهادة قطاع الصناعات الدفاعية في المغرب خلال السنوات الأخيرة تحولًا متسارعًا، مع توجه المملكة نحو تطوير قاعدة صناعية محلية تجمع بين التصنيع والصيانة والبحث والتطوير، بالتوازي مع استقطاب استثمارات أجنبية ونمو مبادرات مغربية في مجالات الذخائر والطائرات المسيّرة وأنظمة التسليح والتكنولوجيا الدفاعية. ويعكس هذا التوجه رغبة في تعزيز القدرات الوطنية على تلبية جزء من احتياجات القوات المسلحة الملكية، وتقليص الاعتماد على التوريد الخارجي، إلى جانب خلق فرص لنقل التكنولوجيا وتكوين الكفاءات الهندسية والتقنية، وفتح المجال أمام تطوير منتجات قابلة للتسويق في الأسواق الدولية مستقبلاً. وفي أحدث مؤشرات هذا المسار، أعلنت شركة (Ballistic Defense System (BDS المغربية، الاثنين، استكمال النسخة الأولى من نموذج أولي لطائرة مسيّرة ذاتية القيادة، قالت إنها خضعت لاختبارات ميدانية ناجحة داخل المغرب. ووفق المعطيات التي أعلنتها الشركة، فقد جرى تصميم وبرمجة وبناء واختبار النموذج محليًا بواسطة مهندسين مغاربة، فيما يعتمد على نظام ملاحية لا يستخدم إشارات تحديد المواقع العالمي (GPS)، مع مدى ملعن يصل إلى 2000 كيلومتر وقدرة على التعرف على هدف وتوجيه الطائرة نحوه. وتسلسل هذه التجربة الضوء على دخول مبادرات مغربية إلى مجال الأنظمة الذاتية والملاحية المستقلة، وهي تقنيات تكتسب أهمية متزايدة في التطبيقات الدفاعية، خصوصًا في البيئات التي قد تتعرض فيها إشارات الملاحية للتشويش أو الخداع الإلكتروني.

الذخائر والمسيّرات وأنظمة التسليح.. توسع المبادرات المحلية

لا يقتصر تطور الصناعة الدفاعية المحلية على قطاع الطائرات غير المأهولة، إذ برزت خلال السنوات الأخيرة شركات مغربية تنشط أو تعلن عن مشاريع في مجالات الذخائر وأنظمة التسليح والمركبات والأنظمة الدفاعية. وتبرز شركة MMI Ammunition ضمن



معدات دفاعية داخل المملكة، مع إمكانية تلبية احتياجات القوات المسلحة الملكية والتوجه نحو أسواق خارجية. وفي مجال الطائرات المسيّرة، يرتبط المغرب بمشاريع مع شركات تركية، من بينها Baykar، في إطار تطوير أنشطة التصميم والتصنيع والصيانة، بينما أعلنت BlueBird Aero Systems الإسرائيلية، التابعة لمجموعة الصناعات الجوية الإسرائيلية، عن خطوات مرتبطة بإقامة خط إنتاج محلي لطائرات Spy-X، مع تكوين فرق تقنية مغربية في عمليات التصنيع.

(AES Services) دائرة الاهتمام من خلال مشروع مرتبط بتوريد 500 طائرة مسيّرة للقوات المسلحة الملكية، مع اشتراط إنشاء مصنع محلي بمنطقة بنسليمان، وهو ما قد يشكل، في حال استكمال المشروع، إضافة إلى القدرات الصناعية المغربية في مجال الأنظمة غير المأهولة والذخائر الجوية. غير أن تقييم مستوى التصنيع المحلي يقتضي التمييز بين التصميم والتجميع والإنتاج الكامل، خصوصًا أن بعض المشاريع لا تزال في مراحل التطوير أو الاختبار أو استكمال البنية الصناعية اللازمة للانتقال إلى الإنتاج المنتظم.

ألمانيا تمنح المغرب 26 ترخيصاً لتصدير معدات عسكرية بقيمة 19.27 مليون يورو

والمعدات العسكرية تخضع لفحص دقيق لكل طلب، بالنظر إلى الاعتبارات السياسية والأمنية والخارجية، ووفق الإطار القانوني والتنظيمي المعتمد في ألمانيا والاتحاد الأوروبي. وبلغ عدد تراخيص التصدير الجماعية (SAG) نحو 140 ترخيصاً بقيمة إجمالية تناهز 5.36 مليارات يورو، تركز جزء كبير منها على مشاريع التعاون الدفاعي الأوروبي وبرامج الإنتاج المشترك بين دول الاتحاد الأوروبي والناثو. وسجل التقرير أيضاً بلوغ قيمة تراخيص الأسلحة الصغيرة وقطع غيارها نحو 94.7 مليون يورو، فيما تجاوزت تراخيص تصدير الأسلحة الخفيفة 130 مليون يورو، ذهب نحو 99 في المائة منها إلى دول الاتحاد الأوروبي والناثو. وتصدرت المركبات والمدرعات العسكرية، سواء ذات العجلات أو المجنزرة، قائمة المعدات المرخص بتصديرها، بقيمة تجاوزت 5.39 مليارات يورو، تلتها الطائرات العسكرية وتقنياتها، ثم الذخائر بمختلف أنواعها.

وفي إطار تشديد الرقابة على الصادرات، أشار التقرير إلى استمرار ألمانيا في تنفيذ عمليات تحقق ميداني من الوجهة النهائية للأسلحة بعد شحنها، من خلال زيارات تفقيسية لمواقع في عدد من الدول، بهدف التأكد من احترام شروط الاستخدام وعدم تحويل المعدات إلى جهات غير مرخص لها.



ما يقارب 17 في المائة من الإجمالي. واستحوذت دول الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي «الناثو» على نحو 65 في المائة من إجمالي قيمة التراخيص، بما يزيد عن 8.7 مليارات يورو، مقابل حوالي 4.6 مليارات يورو لفائدة دول من خارج هذين الإطارين. وأوضح التقرير أن الموافقة على تراخيص تصدير الأسلحة

كشف تقرير للحكومة الاتحادية الألمانية، موجه إلى البرلمان «اليوندستاغ» حول تراخيص صادرات الأسلحة خلال سنة 2025، عن منح 26 ترخيصاً فريداً لفائدة شركات الدفاع الألمانية لتصدير معدات عسكرية إلى المغرب، بقيمة إجمالية تقارب 19.27 مليون يورو.

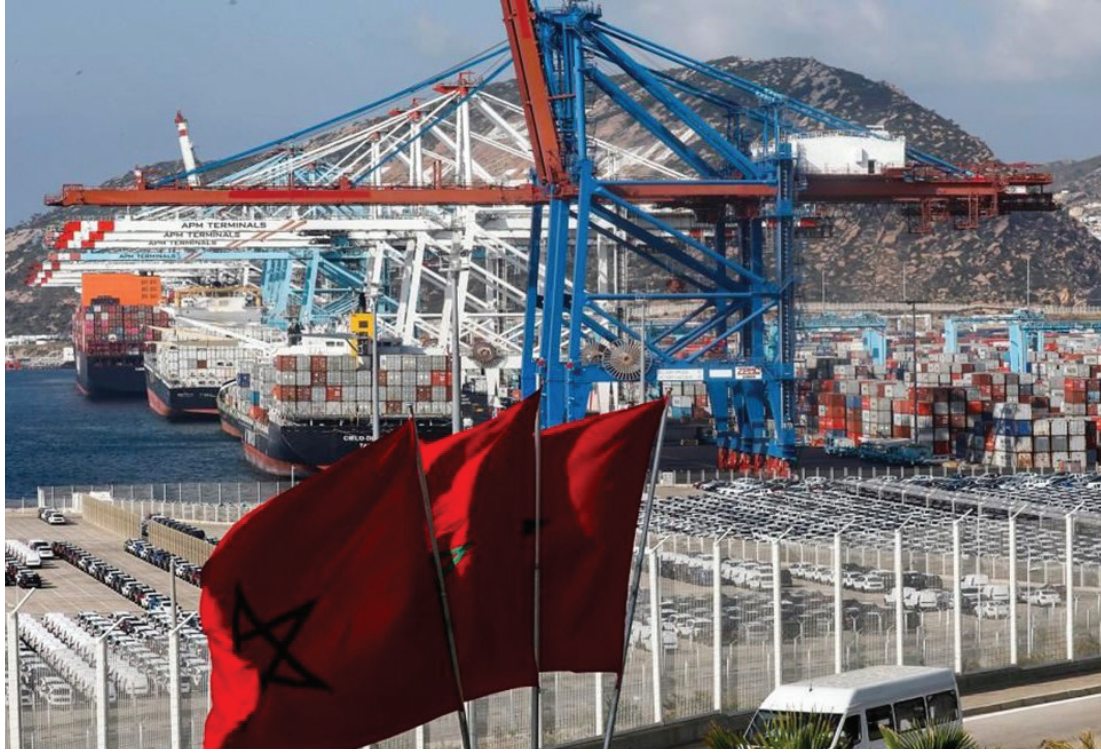
وبحسب التقرير، تشمل المعدات المرخص بتصديرها إلى المملكة أجهزة لل تتبع والاتصالات العسكرية وتحديد المواقع، إلى جانب قطع غيار لأنظمة مراقبة وتتبع الأهداف، ومكونات مخصصة للمركبات المدرعة.

كما أشار التقرير إلى منح المغرب 9 تراخيص إضافية ضمن نظام تراخيص التصدير الجماعية (SAG)، المرتبط ببرامج التعاون الدفاعي وتوريد قطع الغيار والتقنيات مع الشركاء الأوروبيين. ويتيح هذا النظام لشركات الدفاع الألمانية إمكانية توريد مكونات وقطع غيار أو تقديم خدمات الصيانة والتحديث وفق تراخيص جماعية، دون الحاجة إلى طلب ترخيص منفصل لكل عملية ضمن نطاق الترخيص.

وعلى المستوى الإجمالي، بلغت قيمة تراخيص تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية التي منحتها السلطات الألمانية خلال 2025 نحو 13.3 مليار يورو، فيما تصدرت أوكرانيا قائمة الدول المستفيدة، بترخيص بلغت قيمتها حوالي 2.27 مليار يورو، أي

المالية العمومية تسجل تحسناً .. عجز الميزانية يتراجع بـ 1.6% إلى 58.6 مليار درهم

إلى 95.9 مليار درهم. كما سجلت مداخيل الضريبة على القيمة المضافة ارتفاعاً بنسبة 6.3 في المائة لتبلغ 68.7 مليار درهم، مدفوعة بارتفاع الضريبة على القيمة المضافة عند الاستيراد بنسبة 7 في المائة، والداخلية بنسبة 5.2 في المائة. كما ارتفعت مداخيل الضرائب الداخلية على الاستهلاك بنسبة 4.6 في المائة إلى 27.2 مليار درهم، فيما زادت مداخيل الرسوم الجمركية بنسبة 8.4 في المائة إلى 11.8 مليار درهم، وواحبات التسجيل والتخزين بنسبة 12.6 في المائة إلى 17.3 مليار درهم. وبلغت المداخيل غير الضريبية 29.5 مليار درهم بنهاية غشت، بارتفاع نسبته 7.6 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية. وفي مؤشر آخر على وضعية المالية الخارجية، بلغ الاحتياطي الوطني من العملة الصعبة 498 مليار درهم بنهاية يوليو 2026، بما يعادل تغطية نحو 5 أشهر و27 يوماً من الواردات



وعلى مستوى المداخيل الضريبية، ارتفعت الضرائب غير المباشرة بنسبة 5.8 في المائة

والإجراءات المتخذة في إطار الحوار الاجتماعي بين الحكومة والنقابات.

الموظفين بنسبة 9.4 في المائة لتصل إلى 130.1 مليار درهم، في سياق يعكس، أساساً، تداعيات

أفادت وزارة الاقتصاد والمالية بأن الاقتصاد الوطني أظهر دينامية إيجابية خلال سنة 2026، رغم استمرار صعوبة الظروف الاقتصادية الدولية. وأوضحت الوزارة، في مذكرة ظرفية لشهر شتنبر، أن تنفيذ قانون المالية إلى نهاية غشت 2026 أفضى إلى تراجع طفيف في عجز الميزانية بنسبة 1.6 في المائة، أي بما يعادل 935 مليون درهم، ليستقر عند نحو 58.6 مليار درهم. ويعزى هذا التطور، بحسب المعطيات الرسمية، إلى ارتفاع المداخيل بنسبة 10 في المائة، بما يعادل 25.5 مليار درهم، مقابل زيادة النفقات الإجمالية بنسبة 7.8 في المائة، أي بنحو 24.6 مليار درهم. وبلغت المداخيل العادية 280.4 مليار درهم، بارتفاع سنوي قدره 10 في المائة، وبنسبة تنفيذ بلغت 64.8 في المائة من توقعات قانون المالية لسنة 2026. وفي المقابل، ارتفعت نفقات

ارتفاع أسعار القمح العالمية بنسبة 15% وسط مخاوف بشأن المحاصيل والإمدادات



كشفت بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «فاو» ارتفاع أسعار القمح العالمية بنسبة 2.6% خلال غشت 2026 مقارنة بـ يوليو، وبنحو 15% على أساس سنوي، فيما ارتفع مؤشر أسعار الحبوب بنسبة 2.2% إلى أعلى مستوى منذ ماي 2024. ويعكس ذلك تزايد المخاوف بشأن المحاصيل وتكاليف الإنتاج وحركة التجارة العالمية. ويشكل الطقس أحد أبرز مصادر الضغط على الإمدادات، بعدما أثرت موجات الحر والجفاف في توقعات الإنتاج بعدد من المناطق، خصوصاً في أوروبا والولايات المتحدة. كما سجل صيف 2026 مستويات حرارة قياسية، في وقت تتوقع فيه وزارة الزراعة الأمريكية تراجع صادرات القمح خلال موسم 2026-2027 إلى أدنى مستوى في ثلاث سنوات. وتزيد الحرب الروسية الأوكرانية من تعقيدات السوق، إذ لا تزال منطقة البحر الأسود محورية في تجارة القمح العالمية، بينما تواجه السفن والموانئ مخاطر متزايدة ترفع تكاليف التأمين والشحن. وتشير تقديرات «كبلير»، وفق رويترز، إلى تراجع صادرات القمح الروسية إلى نحو مليون طن في شتنبر، مقابل 5 ملايين طن قبل عام، فيما قد تبلغ صادرات أوكرانيا نحو مليون طن، أي نصف مستواها المسجل في الشهر نفسه من العام الماضي. وتترافق هذه التطورات مع ارتفاع تكاليف الأسمدة والطاقة، ما يزيد كلفة الإنتاج والنقل والتخزين، بينما قد تؤدي القيود التجارية أو مخاوف فرضها إلى دفع الدول المستوردة لزيادة مشترياتها الاحترازية. ورغم أن المعطيات لا تشير بالضرورة إلى نقص عالمي شامل في القمح، فإن حساسية السوق لأي اضطراب جديد تجعل الأسعار أكثر عرضة للصعود، خصوصاً في البلدان التي تعتمد بشكل كبير على الواردات

«مناجم» تضاعف أرباحها 10 مرات .. 3.77 مليارات درهم خلال النصف الأول من 2026



الكميات المنتجة على الإيرادات والنتائج. في المقابل، سجلت بعض المواقع تراجعاً في الإنتاج، خصوصاً منجم «إمبزر» بالنسبة إلى الفضة، ومنجم «تري-كاي» للذهب، الذي واجه صعوبات تشغيلية خلال النصف الأول من السنة. وتعكس النتائج، في مجملها، انتقال «مناجم» إلى قاعدة إنتاجية أكبر، مع دخول استثمارات منجمية جديدة مرحلة الاستغلال، فيما يرتبط الحفاظ على هذا المستوى من الأداء خلال ما تبقى من 2026 باستقرار الإنتاج وتطور أسعار المعادن والتحكم في التكاليف

مليار درهم خلال النصف الأول من 2025. وانعكس هذا الأداء على هامش التشغيل، الذي ارتفع من 33 إلى 53 في المائة، مدفوعاً بزيادة الإنتاج وتحسن الأسعار والمردودية التشغيلية. وتزامن هذا التمو مع دخول منجم «بوتو» للذهب في السخف والمغرب مرحلة الإنتاج وبلوغها طاقتها الإنتاجية الاسمية، ما عزز مساهمة المشاريع الجديدة في مداخيل المجموعة. واستفادت «مناجم» كذلك من الارتفاع القوي لأسعار الذهب والفضة والنحاس في الأسواق الدولية، ما ضاعف أثر زيادة

سجلت مجموعة «مناجم» قفزة قوية في نتائجها المالية خلال النصف الأول من سنة 2026، مدفوعة بارتفاع أسعار المعادن النفيسة، إلى جانب دخول مشاريع منجمية جديدة مرحلة الإنتاج. وارتفع صافي الربح العائد إلى المجموعة إلى نحو 3.77 مليارات درهم بنهاية يونيو 2026، مقابل 380 مليون درهم خلال الفترة نفسها من السنة الماضية، بزيادة تقارب 3.39 مليارات درهم. كما قفز رقم معاملات المجموعة بنسبة 166 في المائة ليصل إلى 11.76 مليار درهم، مقارنة بـ 4.42 مليارات درهم قبل عام، فيما ارتفع الفائض الإجمالي للاستغلال إلى 6.2 مليارات درهم مقابل 1.44

تراجع أرباح مجموعة «إسمنت المغرب» خلال النصف من 2026 بنسبة 8,2%

بأيت باها وأسفي حيز التشغيل، إلى جانب التدبير الصارم لمصاريف الاستغلال. كما تراجعت المديونية المالية بنسبة 30,4% إلى 1,83 مليار درهم عند متم يونيو، بعد سداد جزئي اختياري للقرض المخصص لتمويل اقتناء «Asment de Témara»، فيما بلغت قدرة التمويل الذاتي 762 مليون درهم، بانخفاض طفيف نسبته 0,8%.

وعلى أساس الحسابات الاجتماعية، بلغ رقم المعاملات 2,04 مليار درهم، بارتفاع 5,3%، بينما تراجعت النتيجة الصافية بنسبة 16,6% إلى 581 مليون درهم. وبالنسبة إلى السنة المالية 2026، حافظت «إسمنت المغرب» على هدفها المتمثل في تحسين نتائج الاستغلال، مستفيدة من استمرار المشاريع الكبرى للبنية التحتية، وتدابير دعم السكن، وبيئة أسعار الفائدة التي تعتبرها ملائمة للاستثمار السكني.



نتيجة الاستغلال بنسبة 16,3% إلى 948 مليون درهم، مقابل انخفاضها بـ 6,3% على أساس مماثل.

وأبرزت الشركة أنها حافظت على التحكم في تكاليفها بفضل برامج التميز الصناعي، ودخول المحطتين الكهروضوئيتين

الطلب الوطني على الإسمنت بنسبة 1,3% مقارنة بالفترة نفسها من 2025. وارتفع الفائض الإجمالي للاستغلال بنسبة 18,6% إلى 1,08 مليار درهم وفق البيانات المنشورة، لكنه تراجع بنسبة 4,6% على أساس شكلي، فيما ارتفعت

de Témara، بينما تراجع النشاط بنسبة 6% على أساس مماثل.

في المقابل، تأثر نشاط المجموعة خلال النصف الأول بارتفاع التساقطات المطرية، ما انعكس على وتيرة إنجاز الأوراش، في وقت انخفض فيه

اختتمت شركة «إسمنت المغرب» النصف الأول من سنة 2026 بنتيجة صافية موحدة بلغت 559 مليون درهم، بانخفاض نسبته 8,2% متأثرة أساسا بالتكاليف المالية المرتبطة بتمويل اقتناء شركة «Asment de Témara»، إلى جانب غياب الأرباح الاستثنائية الناتجة عن عملية تفويت المسجلة خلال النصف الأول من 2025.

وباعتماد بيانات شكلية تشمل «Asment de Témara» ضمن نطاق التوحيد خلال النصف الأول من 2025، تراجعت النتيجة الصافية بنسبة 22,3% غير أنه بعد استبعاد العناصر غير المتكررة، لم يتجاوز انخفاض النتيجة الصافية على أساس نطاق موحّد 6,7% في المقابل، ارتفع رقم المعاملات التشغيلي الموحد بنسبة 21,4% إلى 2,66 مليار درهم، مستفيدا من توسع نطاق التوحيد بعد اقتناء «Asment

المغرب يتقدم 7 مراكز في مؤشر تطوير السفر والسياحة العالمي لعام 2026

تحسن منذ عام 2019. وفي المقابل، حذر التقرير من تحديات تواجه القطاع، من بينها ارتفاع تكاليف السفر، وفجوات الاستثمار، ونقص اليد العاملة، وضغوط الاستدامة والمخاطر المناخية والجيوسياسية. وأكد المنتدى أن نمو أعداد السياح والإنفاق السياحي لا يضمن بالضرورة تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية أوسع، مشددا على أهمية إدارة النمو السياحي بما يحقق استفادة أكبر للمجتمعات المحلية ويحافظ على البنية التحتية والموارد الطبيعية.

في الصدارة باحتلالها المركز 22 عالميا، تلتها السعودية ثم قطر وإسرائيل والبحرين وسلطنة عمان ومصر. ويعتمد مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي على مجموعة من المعايير المرتبطة بتطوير قطاع السفر والسياحة، تشمل المقومات السياحية، والبنية التحتية والخدمات، والربط الجوي، إلى جانب السياسات والقدرة على مواجهة الأزمات والاضطرابات. وأشار التقرير إلى أن 92 في المائة من الاقتصادات المشمولة بالدراسة حسنت أدائها في مجال تطوير السفر والسياحة بين 2024 و2026، وهو أعلى معدل

حلّ المغرب في المركز 70 عالميا من أصل 110 دول ضمن تصنيف تطوير السفر والسياحة لعام 2026، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في نسخته العاشرة، بعدما حصل على 3.48 نقاط.

وسجل المغرب تقدما بسبعة مراكز مقارنة بالتصنيف السابق، إلى جانب تحسن بأكثر من 5 نقاط مئوية في رصيده، وفق المؤشرات المعتمدة في التقرير.

وعالميا، تصدرت اليابان التصنيف، متبوعة بالولايات المتحدة ثم إسبانيا، التي تراجعت مركزين مقارنة بتصنيف 2024. وعلى مستوى الشرق الأوسط، جاءت الإمارات العربية المتحدة

بنك المغرب يتوقع نمو الاقتصاد الوطني بـ 4,4% خلال 2026



من المتوقع أن يسجل الاقتصاد الوطني نموا بنسبة 4,4% خلال سنة 2026، مقابل 4,9% سنة 2025، قبل أن تتراجع وتيرة النمو إلى 2,9% خلال 2027، وفق توقعات البنك المركزي.

كما يرتقب أن تنتعش القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 16% خلال السنة الجارية، مدفوعة بتحسين الموسم الفلاحي، بعدما قدرت وزارة الفلاحة إنتاج الحبوب بنحو 93 مليون قنطار. غير أن هذه القيمة مرشحة للتراجع بنسبة 7,6% خلال سنة 2027، استنادا إلى فرضية عودة إنتاج الحبوب إلى متوسط يقدر بنحو 50 مليون قنطار.

وفي المقابل، يتوقع أن تتباطأ وتيرة نمو الأنشطة غير الفلاحية من 4,5% في 2025 إلى 3,1% خلال السنة الجارية، ارتباطا بأداء أقل من المتوقع في عدد من الفروع، خصوصا الصناعات الاستخراجية والتحويلية.

ومن المرتقب أن تستعيد الأنشطة غير الفلاحية بعض زخمها خلال سنة 2027، مع توقع ارتفاع معدل نموها إلى 4%. غير أن هذا التحسن لن يحول دون تباطؤ النمو الإجمالي للاقتصاد الوطني إلى 2,9% بفعل الانخفاض المرتقب في القيمة المضافة الفلاحية.



معادلات جديدة لشهادات أجنبية تشمل الطب والصيدلة والتقنيات الصحية

عدد من الدول، من بينها بلجيكا وتركيا وإسبانيا وتونس. وتشمل الشهادات البلجيكية تخصص القياس البصري، الصادرة عن مركز الدراسات العليا في البصريات التطبيقية، دون اشتراط تدريب إضافي.

أما الشهادات التركية فتهم تخصصات الحمية والتغذية من جامعة إسطنبول جيليشيم، والتدريب من جامعة باندرا أونيدى إيلول، والترويض الطبي من جامعة هاليتش.

وتشمل الشهادات الإسبانية تخصص تقويم السمع من جماعة مدريد، وتقويم النطق من جامعة كومبلوتنسي بمدريد والجامعة الكاثوليكية بفالنسيا، في حين تهم الشهادة التونسية تخصص تقويم السمع من جامعة تونس المنار.

وفي أغلب هذه الحالات، يشترط تدريب لمدة ثلاثة أشهر، إلى جانب اجتياز امتحان بالمعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة بالرباط وترتفع مدة التدريب إلى ستة أشهر بالنسبة إلى شهادة الترويض الطبي التركية، بينما تصل إلى سنة كاملة في حالة شهادة تقويم السمع الإسبانية.

وفي سياق متصل، شملت المعادلات الجديدة دبلوما فرنسا بارزا، يتمثل في «برنامج المدرسة الكبرى» المتقدم من «كيدج بيزنس سكول»، والذي يمنح درجة الماجستير، وذلك لمعادلة دبلوم المدارس الوطنية للتجارة والتسيير بمستوى «باك+5».

وصدر هذا القرار بعد استشارة اللجنة القطاعية للعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتدبير، خلال اجتماعها المنعقد في 9 يونيو 2026، ليضيف بذلك شهادة أجنبية أخرى إلى قائمة الدبلومات المعترف بمعادلتها داخل منظومة التعليم العالي المغربية.



فتشمل المعادلات شهادة روسية صادرة عن الجامعة الطبية للبحث بريفولجسكي، مع تدريب لمدة ثلاث سنوات وامتحان، وشهادة صينية من جامعة أنهوي الطبية، مع تدريب لسنتين وامتحان.

وفي المقابل، تكفي المعادلة بالنسبة إلى شهادة جامعة الزاوية الليبية وشهادة جيوتية باجتياز الامتحان، بينما تقبل الشهادة الألمانية الصادرة عن جامعة مونستر دون شروط إضافية.

إجازات التقنيات الصحية

وشملت القرارات كذلك مجموعة من الشهادات الأجنبية المقدمة لمعادلة الإجازة في مسالك التقنيات الصحية والعلاجات التمريضية والترويض وإعادة التأهيل. وتتوزع هذه الشهادات على

المطلوبة من تخصص إلى آخر. ففي تخصص أمراض العيون، تتعلق المعادلة بشهادة روسية صادرة عن جامعة الصداقة بين الشعوب، مع اشتراط تدريب لمدة ثلاث سنوات واجتياز امتحان تقييمي.

وفي الطب الإشعاعي، تشمل المعادلة شهادة صادرة عن وزارة الصحة الرومانية، مع الاكتفاء باجتياز الامتحان. أما في تخصص أمراض المسالك البولية، فتشمل شهادة ألمانية صادرة عن غرفة أطباء وستفاليا-ليبه، دون فرض شروط إضافية.

وبالنسبة إلى الأمراض الجلدية، فتتعلق المعادلة بشهادة أوكرانية صادرة عن جامعة زاباروجيا، مع اشتراط تدريب لمدة سنتين واجتياز امتحان تقييمي. أما دبلوم دكتور في الطب،

بإحدى كليات الطب والصيدلة، على أن تتم المصادقة عليه من طرف اللجنة القطاعية لعلوم الصحة. كما تشترط القرارات أن تكون الشهادة المعنية مشفوعة بشهادة البكالوريا، في الشعب العلمية، أو ما يعادلها.

تخصصات دكتور الطب

وفي مجال الطب، صدرت تسعة قرارات خلال شهر يوليو، تتم قرارات سابقة مرتبطة بدبلوم دكتور في الطب وبعض دبلومات التخصص، وذلك بعد استشارة اللجنة القطاعية لعلوم الصحة واستطلاع رأي المجلس الوطني للهيئة الوطنية للطببيات والأطباء. وتشمل المعادلات الجديدة مجموعة من الشهادات الصادرة عن أربع دول، مع اختلاف الشروط

نشرت الحريدة الرسمية، في عددها رقم 7544 الصادر بتاريخ 17 شتنبر 2026، خمسة وعشرين قرارا موقعا من وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، عز الدين المداوي، تتعلق بمنح معادلات جديدة لعدد من الشهادات والدبلومات الأجنبية، خصوصا في مجالات الطب والصيدلة والبيولوجيا والتقنيات الصحية. وتكشف هذه القرارات عن توجه يقضي، في عدد مهم من الحالات، بربط الاعتراف بالشهادة الأجنبية باستيفاء شروط إضافية، تشمل التدريب الميداني واجتياز امتحان تقييمي داخل المغرب، وذلك بحسب التخصص والمؤسسة المانحة للشهادة.

معادلات التحاليل البيولوجية

تضمنت فئة «النصوص الخاصة» سبعة قرارات، تحمل الأرقام من 1600:26 إلى 1606:26، صدرت في 21 يوليو الماضي، وتتم القرار رقم 1403:02 الصادر في 11 مارس 2003، والمتعلق بدبلوم التخصص في الصيدلة والبيولوجيا، تخصص «التحاليل البيولوجية الطبية».

وتهم هذه القرارات شهادات صادرة عن مؤسسات جامعية وطبية أوكرانية، ولا سيما شهادات في تخصص التشخيص السريري المخبري، المسلمة من أكاديمية خاركييف للتعليم الطبي بعد الجامعي.

وتتباين مدة التدريب المطلوبة بحسب الشهادة، إذ حددت في سنتين بالنسبة إلى القرارات الثلاثة الأولى، بينما تصل إلى ثلاث سنوات في القرارات الأربعة الأخرى. ويشترط، بعد استكمال التدريب، اجتياز امتحان تقييمي

المفوضية الأممية تطلب 122 مليون دولار لإنقاذ خدمات اللاجئين بالمنطقة . . مليونا دولار للمغرب

في حال استمرار فجوة التمويل.

مليونا دولار للمغرب

ويأتي المغرب ضمن العمليات التي خصص لها النداء تمويلات أقل حجما مقارنة بالدول التي تواجه أزمات إنسانية ممتدة، إذ حددت المفوضية حاجته التمويلية العاجلة في مليوني دولار.

ويستهدف هذا التمويل مواجهة مخاطر مرتبطة باستمرارية الرعاية الصحية وتدريب طلبات اللجوء، في ظل تسجيل أكثر من 10841 طلبا، إلى جانب احتياجات أشخاص يواجهون صعوبات في اللوج إلى الخدمات الأساسية.

وتؤكد المفوضية أن أي انقطاع في خدمات الحماية والوقاية قد يترتب عنه ضرر يصعب تداركه، كما يمكن أن يؤثر على المكاسب المحققة في مجال الإدماج الوطني.

وترى الهيئة الأممية أن التمويل المبكر يظل أقل كلفة من معالجة تداعيات أزمات قد تنتج عن الإخلاء القسري أو الانقطاع عن الدراسة أو عمالة الأطفال أو اللجوء إلى الاستشفاء الطبي الطارئ.

وفي لبنان، يوجد نحو 110 ألف و600 لاجئ سوري مهجرين بفقدان الدعم النقدي، في حين يواجه 162 ألفا و500 شخص من العائدين إلى سوريا خطر فقدان دعم إعادة الإدماج. وفي مصر، قد يؤدي نقص التمويل إلى تفاقم أوضاع أكثر من 650 ألف لاجئ من الفئات شديدة الهشاشة.

أما في الجزائر، فتتطلب تداعيات تراجع الخدمات التعليمية والمرافقة أكثر من 37 ألف طفل وشباب في مخيمات تندوف. وفي المغرب، تحذر المفوضية من تراجع خدمات الرعاية الصحية لفائدة أكثر من 3800 شخص، بالتزامن مع تراكم طلبات التسجيل التي يبلغ عددها 10841 طلب لجوء.

وفي الأردن، تقترب خدمات الطوارئ في مخيمي الزعتري والأزرق من التوقف بعد شهر أكتوبر المقبل



الاحتياجات.

مخاطر متصاعدة بالمنطقة

وتحذر المعطيات الأممية من انعكاسات مباشرة لنقص التمويل على آلاف الأسر، خصوصا تلك التي تعتمد بشكل كبير على المساعدات النقدية والخدمات الإنسانية الطارئة. ففي اليمن، يواجه نحو 193 ألفا و200 شخص خطر فقدان المساعدات النقدية، بينما يواجه 156 ألف شخص خطر البقاء من دون مأوى.

لاستخراج الوثائق الثبوتية، وخمسة ملايين دولار لخدمات الحماية المتخصصة.

كما يتضمن نحو سبعة ملايين دولار لدعم قطاعات حيوية أخرى، تشمل الصحة والمياه وإدارة المخيمات والتعليم، بما يضمن الحد الأدنى من استمرارية الخدمات الأساسية في العمليات الإنسانية المستهدفة.

وتستحوذ اليمن ولبنان وسوريا والعراق على الجزء الأكبر من التمويل، بحوالي 84 في المائة من إجمالي المبلغ المطلوب، إذ تحتاج إلى حوالي 41 مليون دولار لليمن، و27 مليوناً للبنان، و20 مليوناً لسوريا، و15 مليوناً للعراق. وأشارت المفوضية إلى أن المبلغ الخاص باليمن يتقاطع مع نداء إقليمي آخر بقيمة 25 مليون دولار، ولا ينبغي جمع المبلغين عند احتساب إجمالي

أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نداء تمويليا طارئا بقيمة 122 مليون دولار أمريكي، بهدف سد فجوات إنسانية حرجية في عشر عمليات بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وضمان استمرار الخدمات الأساسية المقدمة للاجئين والفئات الأكثر هشاشة قبل نهاية عام 2026.

ويشمل النداء تخصيص مليوني دولار للمغرب، في وقت أوضحت فيه المفوضية أن المبلغ المطلوب لا يمثل إجمالي الاحتياجات الإنسانية، وإنما يركز على التدخلات العاجلة التي لا تحتمل التأجيل، تفاديا لتدهور الظروف المعيشية للفئات المستفيدة.

مساعات عاجلة للأسر

يستحوذ دعم الاحتياجات الفورية للأسر على الحصة الأكبر من التمويل المطلوب، بما مجموعه 87 مليون دولار، لتأمين الإيجار والغذاء والأدوية والمساعدات النقدية الضرورية للأسر التي تعاني من هشاشة مرتفعة. ويخصص النداء 27 مليون دولار لمحور الحماية والحقوق القانونية، من بينها 22 مليون دولار

الأفوكادو والكوليسترول .. هل يرفع مستوياته أم يساعد على خفضه؟

نمط الحياة هو العامل الأهم

ولا يرتبط التحكم في الكوليسترول بطعام واحد، بل بنمط الحياة بشكل عام. ويشمل ذلك تقليل الدهون المشبعة والمتحولة، والإكثار من الخضروات والفواكه والحبوب الكاملة والأسماك، إلى جانب ممارسة النشاط البدني بانتظام. كما يمكن للإقلاع عن التدخين أن يساهم في تحسين صحة القلب والأوعية الدموية. وبالتالي، فإن الأفوكادو لا يُعد من الأطعمة التي ترفع الكوليسترول بحد ذاتها، وقد يكون جزءاً من نظام غذائي يساعد على تحسين صحة القلب. غير أن الحفاظ على مستويات صحية من الكوليسترول يتطلب نظاماً غذائياً متوازناً ونمط حياة نشطاً، مع متابعة طبية عند وجود ارتفاع في مستويات الكوليسترول.

قادر على علاج ارتفاع الكوليسترول.

ويحتوي الأفوكادو على الدهون الأحادية والمتعددة غير المشبعة، إضافة إلى الألياف ومجموعة من العناصر الغذائية، ما يجعله خياراً غذائياً يمكن إدراجه ضمن نظام متوازن.

كيف يمكن تناوله؟

يمكن إضافة الأفوكادو إلى السلطات أو الخبز الكامل، أو تناوله إلى جانب الخضروات والأسماك والدجاج، كما يمكن استخدامه في بعض الوجبات كبديل عن مصادر الدهون المشبعة.

لكن طريقة تناوله تظل مهمة؛ فإضافة كميات كبيرة من الملح أو الصلصات الغنية بالدهون والسعرات قد تقلل من الفائدة الغذائية للوجبة.

الدهون المشبعة.

وتشير بعض الدراسات إلى أن تناول الأفوكادو قد يساعد في تحسين مستويات الكوليسترول، من خلال خفض LDL وربما دعم مستويات HDL، إلا أن النتائج تختلف بين الدراسات، ولا يعني ذلك أن الأفوكادو وحده



الدموية.

هل يرفع الأفوكادو الكوليسترول؟

على عكس ما قد يعتقد البعض، لا يحتوي الأفوكادو على الكوليسترول، كما أنه غني بالدهون غير المشبعة، التي يمكن أن تكون جزءاً من نظام غذائي داعم لصحة القلب، خصوصاً عند استخدامها بدلاً عن

يُنتج الجسم الكوليسترول بشكل طبيعي، خاصة في الكبد، كما يحصل عليه من بعض الأطعمة. ورغم أهمية الكوليسترول في أداء عدد من الوظائف الحيوية، فإن ارتفاع مستوياته في الدم، خصوصاً الكوليسترول الضار، قد يزيد من مخاطر الإصابة بأمراض القلب والأوعية الدموية والسكتات الدماغية.

وينقسم الكوليسترول بشكل أساسي إلى نوعين، هما البروتين الدهني منخفض الكثافة (LDL)، المعروف بالكوليسترول الضار، والبروتين الدهني مرتفع الكثافة (HDL)، المعروف بالكوليسترول الجيد.

وبعد ارتفاع مستويات LDL من العوامل المرتبطة بتراكم الدهون داخل الشرايين، بينما يساعد HDL على نقل الكوليسترول الزائد بعيداً عن مجرى الدم، ما يجعله مرتبطاً بصحة أفضل للقلب والأوعية

لماذا يزداد القلق ليلاً؟ .. أسباب الشعور بالتوتر وطرق التعامل معه



قد يشعر بعض الأشخاص بأن القلق يزداد خلال ساعات الليل، حين تهدأ الأجواء وتراجع المشتتات اليومية، ما يترك مساحة أكبر للأفكار المتسارعة والتفكير المفرط. وفي هذه اللحظات، قد تصبح المشاعر المقلقة أكثر وضوحاً، ما يجعل الاسترخاء والاستعداد للنوم أمراً صعباً. ويختلف القلق الليلي من شخص إلى آخر، لكنه قد يظهر في صورة صعوبة في الاستغراق بالنوم، أو الاستيقاظ المتكرر مع الشعور بالتوتر وعدم الارتياح.

أعراض قد ترافق القلق ليلاً

يمكن أن يترافق القلق الليلي مع مجموعة من الأعراض النفسية والجسدية، من بينها تسارع الأفكار، والتوتر المستمر، وشد العضلات أو الفك، إضافة إلى التعرق واضطرابات المعدة وزيادة الإحساس بضربات القلب أو التنفس.

وقد يعاني بعض الأشخاص من صعوبة في النوم أو العودة إليه بعد الاستيقاظ، بينما قد تحدث لدى آخرين نوبات هلع ليلية مفاجئة ترافق مع تسارع ضربات القلب وضيق التنفس وشعور قوي بالخوف.

كيف يؤثر القلق على النوم؟

عندما يشعر الإنسان بالقلق، يدخل الجسم في حالة من التأهب والاستعداد، ما يزيد من اليقظة الجسدية والعقلية في الوقت الذي يحتاج فيه الجسم إلى الاسترخاء. وقد يؤدي ذلك إلى تأخر النوم أو تقطعه. وفي المقابل، يمكن لقلة النوم أن تزيد من مستويات القلق في اليوم التالي، لتنشأ حلقة

متكررة بين القلق واضطرابات النوم.

لماذا يشتد القلق خلال الليل؟

تتداخل عدة عوامل في زيادة القلق ليلاً، أبرزها غياب المشتتات التي تملأ ساعات النهار، ما يجعل الأفكار والمخاوف أكثر حضوراً. كما أن الهدوء قد يجعل الشخص أكثر انتباهاً لبعض الإشارات الجسدية، مثل ضربات القلب والتنفس، وقد يؤدي تفسير هذه الإشارات بشكل سلبي إلى زيادة الشعور بالتوتر.

كيف يمكن تخفيف القلق الليلي؟

يمكن لبعض العادات أن تساعد على تهدئة ذهن وتهدئة الجسم، من بينها تمارين التنفس والاسترخاء والتأمل، إلى جانب كتابة المهام أو الأفكار التي تشغل ذهنك قبل التوجه إلى السرير. كما ينصح بالحفاظ على مواعيد

منتظمة للنوم والاستيقاظ، وتجنب الكافيين والمنبهات في المساء، وممارسة النشاط البدني خلال النهار.

وقد يكون تقليل استخدام الهاتف والأجهزة الإلكترونية قبل النوم مفيداً أيضاً في تهدئة الجسم والعقل للراحة.

متى يستدعي القلق استشارة مختص؟

إذا أصبح القلق الليلي متكرراً أو بدأ يؤثر بشكل واضح على النوم والحياة اليومية أو الأداء في العمل والدراسة، فمن الأفضل استشارة مختص في الصحة النفسية أو الرعاية الصحية.

وقد تشمل الخيارات العلاجية، بحسب الحالة، العلاج السلوكي المعرفي أو أدوية يصفها الطبيب، إلى جانب تعديلات نمط الحياة. والقلق الليلي شائع وقابل للتحسن، خصوصاً عند تحديد العوامل التي تؤدي إليه والتعامل معها بطريقة مناسبة.

تقرير أميركي: واحد من كل ستة بالغين يعاني إرهاقاً متكرراً ..

كشف تقرير حديث صادر عن المراكز الأمريكية لمكافحة الأمراض والوقاية منها (CDC) أن نحو 17% من البالغين في الولايات المتحدة يعانون إرهاقاً متكرراً، أي شعوراً بالاستنزاف الجسدي أو الذهني يستمر خلال معظم الأيام ولا يتحسن بالنوم أو الراحة.

واستند التقرير إلى بيانات المسح الوطني للمقابلات الصحية لعام 2024، حيث أفاد نحو 72% من المشاركين بأنهم شعروا بالتعب خلال بعض الأيام، بينما قال 17% إنهم عانوا إرهاقاً متكرراً.

وسجلت النساء النسبة الأعلى بواقع 20% مقابل 13% لدى الرجال، فيما بلغت النسبة نحو 25.5% بين الهنود الحمر وسكان الإسكا الأصليين. كما أظهرت البيانات أن الشباب كانوا أكثر عرضة للإبلاغ عن الإرهاق المتكرر. ولا يقتصر تأثير الإرهاق على الشعور بالتعب، إذ أبلغ المصابون به عن صعوبات أكبر في أداء العمل والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية.

إيقاع الحياة الحديثة وقلة النوم

ولم يحدد التقرير سبباً مباشراً لانتشار الظاهرة، كما لم يثبت أن الأميركيين أصبحوا أكثر إرهاقاً مقارنة بالسنوات السابقة. غير أن متخصصين في طب النوم ربطوا الأمر، جزئياً، بنمط الحياة الحديث، الذي يدفع كثيرين إلى تقليص ساعات النوم بسبب ضيق الوقت وكثرة الالتزامات.

كيف يمكن استعادة النشاط؟

ينصح الخبراء باتباع نظام غذائي متوازن، والحفاظ على الترطيب، وممارسة نشاط بدني منتظم، حتى لو اقتصر الأمر على المشي أو تمارين الإطالة لفترات قصيرة. كما يُنصح بالانتباه إلى الكافيين والقهوة؛ إذ قد يؤثر الإفراط في الكافيين أو القيلولة الطويلة على النوم ليلاً. وفي حال الحاجة إلى القيلولة، يُفضل ألا تتجاوز نحو 20 دقيقة، مع تجنب الكافيين قبل النوم بعدة ساعات.

الإرهاق أم قلة النوم؟

الفرق الأساسي هو أن الإرهاق الحقيقي قد يستمر حتى بعد الحصول على نوم كافٍ. أما إذا عاد النشاط بعد ليلة نوم جيدة، فقد يكون السبب ببساطة نقص ساعات النوم. كما أن جودة النوم لا تقل أهمية عن مدته؛ فالنوم المتقطع أو غير العميق قد يؤدي إلى الشعور بالإرهاق رغم قضاء ساعات طويلة في السرير. ومن النصائح المساعدة الحفاظ على مواعيد نوم واستيقاظ ثابتة، وتهيئة غرفة نوم مريحة، والابتعاد عن الهاتف قبل النوم بنحو 30 إلى 60 دقيقة.

متى يصبح الأمر بحاجة إلى طبيب؟

إذا استمر الإرهاق رغم تحسين النوم والنظام اليومي، فقد يكون مرتبطاً بحالة صحية تحتاج إلى تشخيص، من بينها اضطرابات النوم، وفقر الدم، ومشكلات الغدة الدرقية وبعض أمراض المناعة الذاتية. ويؤكد المختصون أن التعامل مع الإرهاق المتكرر يبدأ بتحديد السبب الكامن وراءه ومعالجة المشكلة الصحية المناسبة، بدلاً من الاكتفاء بمحاولة مقاومة الشعور بالتعب.



قمة ترامب وشي . . دفء دبلوماسي يخفي خلافات استراتيجية عميقة

وتايوان والاستثمار. وتكتسب هذه التفاهات أهمية إضافية بالنسبة إلى ترامب في ظل اقتراب انتخابات التجديد النصفي للكونغرس، إذ يمكن لأي تحسن في التجارة أو زيادة في صادرات المنتجات الزراعية الأميركية إلى الصين أن تكون لها انعكاسات داخلية. وفي المقابل، تحاول بكين الموازنة بين تقديم تنازلات اقتصادية محدودة والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية بعيدة المدى.

وعليه، تبدو قمة واشنطن أقرب إلى محطة جديدة لإدارة التنافس الأميركي-الصيني منها إلى نقطة تحول في العلاقة. فقد نجح الطرفان في الحفاظ على الحوار واحتواء التصعيد التجاري الفوري، لكن الملفات الأكثر ارتباطاً بطبيعة التنافس بينهما، من التكنولوجيا والمعادن النادرة إلى تايوان والاستثمار، لا تزال تنتظر تسويات أوسع.

ويبقى الاختبار الحقيقي للتفاهات التي خرجت بها القمة في مدى قدرتها على الانتقال من تهدئة مؤقتة إلى معالجة الخلافات الأساسية. فاستمرار اللقاءات بين ترامب وشي قد يضمن بقاء قنوات التواصل مفتوحة، لكنه لا يعني بالضرورة أن التسوية الاستراتيجية بين واشنطن وبكين باتت قريبة.



بدأت القمة الأميركية-الصينية في واشنطن الأسبوع الماضي وكأنها ركزت على إبراز التقارب الشخصي بين الرئيس الأميركي دونالد ترامب ونظيره الصيني شي جين بينغ، من الاستقبال الرسمي والمأدبة إلى التصريحات الإيجابية. غير أن أجواء الود لم تحجب استمرار الخلافات الأساسية بين أكبر اقتصادين في العالم، في ظل غياب اختراق حاسم في الملفات الأكثر حساسية.

وأُسفرت القمة عن تفاهات تجارية محدودة، من بينها خفض الرسوم الجمركية على مجموعة من السلع غير الاستراتيجية بقيمة تقارب 60 مليار دولار، إلى جانب مقترحات صينية لخفض الرسوم على عدد من المنتجات الزراعية الأميركية، مقابل تخفيضات أميركية على بعض السلع الصينية. في المقابل، أرجى التوصل إلى اتفاق تجاري أوسع إلى العام المقبل، من دون جدول زمني واضح بشأن بعض التفاهات.

وتسمح هذه الترتيبات لواشنطن وبكين بتجنب تصعيد تجاري جديد على المدى القريب، لكنها لا تعالج جذور الخلافات بينهما. فلا تزال الرسوم الجمركية، والمشتريات الصينية، والقيود التكنولوجية، وسلاسل إمداد المعادن النادرة، ملفات مفتوحة تحتاج إلى مزيد من المفاوضات.

وتبرز الزراعة الأميركية ضمن الملفات التي قد تشكل اختباراً لاستمرار التفاهات. فترامب يستطيع تقديم زيادة المشتريات الصينية من المنتجات الزراعية باعتبارها مكسباً اقتصادياً، لكن عدم إدراج فول الصويا ضمن قائمة السلع المشمولة بالتخفيضات المقترحة أبقى جزءاً مهماً من صادرات القطاع الزراعي الأميركي مرتبطاً بمسار العلاقات بين البلدين، وفق تحليل نقلته رويترز.

في المقابل، تملك بكين أوراقاً تفاوضية مهمة، أبرزها المعادن الأرضية النادرة التي تدخل في صناعات التكنولوجيا والسيارات والدفاع. وتسلط المخاوف المرتبطة بإمدادات هذه المعادن الضوء على استمرار اعتماد سلاسل التوريد العالمية بدرجة كبيرة على الصين، رغم محاولات الولايات المتحدة وشركائها تنويع مصادرها.

ولا تقتصر الملفات العالقة على الاقتصاد. فقد ظل ملف تايوان حاضراً في خلفية القمة باعتباره أحد أكثر عناصر التوتر حساسية في العلاقات الأميركية-الصينية. ورغم استمرار الحوار بين الطرفين، لم تسفر القمة عن تغيير معلن في الموقف الأميركي بشأن مبيعات الأسلحة للجزيرة أو مستقبل العلاقات عبر مضيق تايوان.

كما عكس غياب عدد من كبار المسؤولين التنفيذيين الصينيين عن زيارة شي استمرار الحذر المتبادل في المجال الاقتصادي، في وقت تتحدث فيه واشنطن وبكين عن فرص للاستثمار والتعاون. ويؤكد ذلك أن تحسين العلاقات السياسية

الاتصال مفتوحة، لكنها لم تنجح في إزالة الخلافات الهيكلية التي تحكم العلاقة بين البلدين. فالمناقشة لا تزال تمتد من التجارة والتكنولوجيا إلى الأمن الإقليمي

لا يعني بالضرورة إزالة القيود المرتبطة بالأمن القومي والمنافسة التكنولوجية. وتبدو العلاقة الشخصية بين ترامب وشي عاملاً مساعداً على إبقاء قنوات

لوبيان ومجلس الشيوخ . . محطة جديدة في صعود اليمين الفرنسي



نحو الاستحقاق الرئاسي منفصلاً عن نتائج انتخابات مجلس الشيوخ. فالوضع القانوني لمارين لوبيان، ومسار الطعن في الحكم الصادر بحقها في قضية أموال البرلمان الأوروبي، يمثلان أحد العوامل السياسية والقانونية المرتبطة بمشاركتها المحتملة في انتخابات 2027.

وبذلك، تشكل انتخابات مجلس الشيوخ محطة جديدة في مسار تطور الحضور المؤسسي للجمع الوطني داخل النظام السياسي الفرنسي، من دون أن تسمح نتائجها وحدها باستنتاج مسار الانتخابات الرئاسية المقبلة.

انتخابات مجلس الشيوخ تختلف جذرياً عن الاقتراع الرئاسي، إذ ينتخب أعضاء الغرفة العليا بصورة غير مباشرة، كما أن المجلس نفسه لا يختار رئيس الجمهورية. كما يعكس صعود الجمع الوطني في مجلس الشيوخ تطوراً في حضوره على المستوى المحلي، باعتبار أن تركيبة الهيئة الناخبة تعتمد بدرجة كبيرة على المنتخبين البلديين والمحليين. ويشير ذلك إلى أن توسع الحزب لا يقتصر على الانتخابات الوطنية، بل بات يظهر أيضاً في المؤسسات المنتخبة محلياً. وفي المقابل، يبقى الطريق أمام الحزب

لم تكن انتخابات مجلس الشيوخ الفرنسي مجرد تجديد لنصف مقاعد الغرفة العليا، بل أفرزت تطوراً جديداً في حضور التجمع الوطني داخل المؤسسة التشريعية. فقد تمكن الحزب، للمرة الأولى، من بلوغ العدد الذي يتيح له تشكيل كتلة برلمانية، في انتقال من التمثيل المحدود إلى حضور مؤسسي منظم.

وجرت الانتخابات في 27 سبتمبر 2026 لتجديد 178 مقعداً من أصل 348، ضمن نظام انتخابي غير مباشر يعتمد على هيئة من كبار النخبين، يشكل المنتخبون المحليون الغالبية الساحقة منها. ويعكس هذا النظام أهمية الشبكات السياسية المحلية في تحديد تركيبة مجلس الشيوخ. وبحسب النتائج الأولية، عزز التجمع الوطني عدد مقاعده في المجلس، مستفيداً أيضاً من التعاون مع حلفاء من اليمين، ما أتاح له الوصول إلى العتبة المطلوبة لتشكيل كتلة. ويمنح وجود كتلة برلمانية أعضائها إطاراً مؤسسياً أوسع للمشاركة في أعمال المجلس وممارسة حقوق برلمانية مرتبطة بالتنظيم الداخلي.

ولا تعني هذه النتيجة تغييراً في موازين القوى داخل مجلس الشيوخ، الذي لا يزال يضم كتلاً كبيرة يقودها اليمين التقليدي والوسط وتظهر التركيبة المنشورة قبل الاقتراع حجم الحضور الكبير لمجموعة «الجمهوريون» و«الاتحاد الوسطي» داخل المجلس.

وتكتسب النتيجة بعداً سياسياً إضافياً في ظل اقتراب الانتخابات الرئاسية الفرنسية المقررة في 2027. غير أن طبيعة

استغلال جنسي لطفل يهرز إقليم سطات



تمكنت عناصر الدرك الملكي بالمركز الترابي ثلاثاء الأولاد، ضواحي خريبكة، من توقيف أحد المشتبه فيهما في قضية تتعلق بالاستغلال الجنسي لطفل يبلغ من العمر 13 سنة، ينحدر من أسرة هشة بأحد دواوير جماعة مكارطو بإقليم سطات.

وأفادت مصدر بأن الفحص الطبي الذي خضع له الطفل أكد تعرضه للاستغلال الجنسي مرات عديدة، مودة أن المعطيات الأولية للبحث تقيد بتورط شخصين في العشرينيات من العمر؛ أحدهما حديث الزواج.

وأضافت المصادر ذاتها أن المشتبه فيهما كانا يسلمان الطفل الضحية مبالغ مالية تتراوح بين 10 دراهم و20 درهما عقب كل واقعة استغلال، حيث جرى توقيف أحدهما؛ فيما لا يزال البحث جاريا عن المشتبه فيه الثاني، الذي تواصل مصالح الدرك الملكي تحرياتهما لتحديد مكان وجوده وتوقيفه.

يشار إلى أنه جرى تقديم الشخص الموقوف أمام النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بسات، في وقت تتواصل الأبحاث في هذه القضية التي هزت مشاعر سكان المنطقة؛ في انتظار الكشف عن جميع ملابسات الواقعة، وتحديد المسؤوليات المرتبطة بها.

إحباط تهريب أزيد من أربعة أطنان ونصف من الشيرا قرب الجديدة



أطنان و631 كيلوغراما. وقد تم تنفيذ هذه العملية الأمنية النوعية بتنسيق ميداني مع مصالح الدرك الملكي، حيث تم خلالها استغلال وسائل بشرية ولوجستكية مهمة، علاوة على تسخير واستعمال كلاب الفرق السينوتقنية وطائرات مسيرة للبحث والتشيط.

وقد تم إخضاع المشتبه فيه لتدبير الحراسة النظرية رهن إشارة البحث القضائي الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك لتحديد باقي الامتدادات المحتملة لهذا النشاط الإجرامي، وكذا توقيف باقي المشاركين والمساهمين في ارتكاب هذه الأفعال الإجرامية.

تمكنت عناصر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بناء على معلومات دقيقة وفرتها مصالح المديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، من إحباط محاولة تهريب أربعة أطنان و631 كيلوغراما من مخدر الشيرا، وتوقيف شخص يشتبه في ارتباطه بشبكة إجرامية تنشط في الترويج الدولي للمخدرات والمؤثرات العقلية.

وقد جرى توقيف المشتبه فيه خلال محاولته الفرار بإحدى المناطق القروية بضواحي مدينة الجديدة، في خضم مشاركته في عملية للتهريب الدولي للمخدرات، وذلك باستعمال سيارة نفعية كانت محملة بـ118 رزمة من مخدر الشيرا، والتي بلغ مجموع وزنها أربعة

استنظار أمني بعد العثور على جثة مواطن إسباني داخل مصنع بطنجة



استنفرت مختلف المصالح الأمنية والسلطات المحلية بمدينة طنجة، عقب العثور على جثة مواطن إسباني يبلغ من العمر 57 سنة، معلقة بواسطة حبل داخل إحدى الرفاعات بمصنع يقع خلف مركز الاستقبال وسط المدينة. ووفق المعطيات المتوفرة، فقد جرى العثور على الهالك معلقا بواسطة حبل ملفوف حول عنقه، ما استدعى تدخل السلطات المحلية وعناصر الأمن الوطني، التي فرضت طوقا أمنيا على مكان الحادث، قبل مباشرة المعاينات الميدانية والمسح الدقيق للموقع لجمع القرائن والأدلة.

ورجحت المعطيات الأولية فرضية الانتحار، في انتظار ما ستسفر عنه الأبحاث والتحقيقات التي تجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة، للكشف عن جميع ظروف وملابسات الواقعة وتحديد الأسباب والدوافع المرتبطة بها. فيما جرى نقل جثمان الهالك إلى مستودع الأموات بالمدينة، قصد إخضاعه للتشريح الطبي وفق الإجراءات القانونية المعمول بها.

توقيف شخصين بطنجة للاشتباه في استدراج شاب والنصب والاعتداء عليه



ظرف وجيز من تحديد هوية المشتبه فيهما وتوقيفهما واقتيادهما إلى مقر الشرطة القضائية من أجل تعميق البحث معهما تحت إشراف النيابة العامة المختصة، في انتظار الكشف عن جميع ملابسات هذه القضية التي هزت الحي المذكور.

الأمنية، حيث انتقلت فرقة مكافحة العصابات إلى المستشفى واستمعت للضحية الذي قدم تفاصيل دقيقة حول طريقة استدراجه ومواصفات الفيلأ وأوصاف المشتبه فيهما. وبناء على تلك المعطيات، تحركت العناصر الأمنية بسرعة، وتمكنت في

أوقفت عناصر الشرطة القضائية بولاية أمن طنجة، فتاة وخليطها، للاشتباه في تورطهما في عملية استدراج واعتداء وسرقة داخل فيلا بحي "مسطاحوش". ووفق المعطيات المتوفرة، فإن الضحية، وهو شاب في عقده الثاني يعمل حلاقا، كان قد تلقى اتصالا من فتاة تعرف عليها عبر أحد تطبيقات التعارف، قبل أن توهمه بلقائها داخل فيلا بالحي المذكور، وترسل إليه موقعها. وبمجرد ولوج الشاب إلى الفيلا، فوجئ بوجود شخص آخر في انتظاره، حيث نشبت بينهما مواجهة، قبل أن يعمد المشتبه فيه إلى الاعتداء عليه بواسطة سلاح أبيض، متسببا له في جروح متفاوتة الخطورة، قبل سلبه مبلغا ماليا قدره 1500 درهم وبعض أغراضه الشخصية، وفق تصريحات الضحية.

وعقب مغادرته المكان، توجه الشاب إلى قسم المستعجلات بالمستشفى الجهوي محمد الخامس بطنجة، حيث تلقى الإسعافات الضرورية وخضع لتدخل طبي لرتق الجروح التي أصيب بها.

وقد استنفر هذا الحادث المصالح

«الكاف»: المغرب حقق بداية موفقة في حملة التصفيات المؤهلة لـ «الكان»

المباراة خلال الجولة الثانية. وأبرز المصدر ذاته أن المنتخب الغابوني حاول العودة في النتيجة بعد الاستراحة، غير أن المنتخب المغربي حافظ على تماسكه وتحكمه في المباراة، قبل أن ينجح سفيان رحيمي في مضاعفة التقدم في الدقيقة 84، ليؤمن بذلك انتصار المنتخب الوطني. وأكد «كاف» أن المنتخب المغربي حافظ على تقدمه خلال الدقائق الأخيرة، ليحصد النقاط الثلاث ويبدأ مشواره في التصفيات القارية بانتصار، في انتظار مواصلة المنافسة ضمن المجموعة الثانية. وختم الموقع الرسمي للكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم تقريره بالإشارة إلى أن المنتخب المغربي حقق بذلك بداية موفقة في حملة التصفيات المؤهلة إلى نهائيات كأس إفريقيا للأمم 2027.



خصص الموقع الرسمي للكونفدرالية الإفريقية لكرة القدم «كاف» حيزاً مهماً للحديث عن الفوز الذي حققه المنتخب الوطني المغربي على نظيره الغابوني بهدفين دون رد، برسم الجولة الأولى من التصفيات المؤهلة إلى نهائيات كأس إفريقيا للأمم «المغرب 2027».

وشدد «كاف» على أن المنتخب المغربي استهل مشواره في التصفيات بانتصار، بعدما تمكن من حسم مواجهته أمام الغابون بهدفين نظيفين، ليحصد النقاط الثلاث في مستهل منافسات المجموعة الثانية.

وأضاف الموقع الرسمي للكونفدرالية أن نصير مزاروي منح الأفضلية للمنتخب الوطني في الدقيقة 36، بعدما نجح «الأسود» في إنهاء الشوط الأول متقدمين بهدف دون رد، قبل أن يواصلوا سيطرتهم على مجريات

الخليفي موهبة تسير على أثر بوصوفة

سانتاندري، وعبد الحميد آيت بودلال، لاعب ستاد رين، وتقاسم معهما الأحلام نفسها، ويقول: «كان حلمًا أن أحظى بالتكوين في أكاديمية محمد السادس لكرة القدم»، حيث لعب لموسمين ضمن فئة الأمل، وهي أعلى مستوى تكويني توفره المؤسسة.

وفي سن الـ 16 أصبح الخليفي أصغر لاعب مغربي تنضم المندادة عليه للمنتخب الوطني لأقل من 20 سنة، وبعد سنوات قليلة توج مع هذا المنتخب بكأس العالم لأقل من 20 سنة في الشيلي، في محطة جديدة ضمن مساره الدولي. وغادر اللاعب ذاته في سن الـ 17 الأكاديمية صوب اتحاد تواركة، لخوض أولى تجاربه في كرة القدم الاحترافية؛ وكانت تلك المرحلة حاسمة في صقل شخصيته وتهنيئته للانتقال إلى أوروبا.

وشكل نادي ليل محطة جديدة في مسار الدولي المغربي، فبعد أن ظل لفترة طويلة تحت أنظار مسؤولي النادي الفرنسي التحق بدومين دو لوشان، مركز التدريب والتكوين التابع للنادي، وعلى مدى قرابة عامين خاض مباريات متتالية مع الفريق الرديف، قبل أن يفتح له شارلروا أبوابه صيف 2025.

وكان يلعب آنذاك في أحد الأندية؛ فشارك في عدد من الدورات عبر مختلف أحاء المغرب، وسرعان ما لفت الأنظار إليه، وفي سن الـ 12 خضع لاختبار في أكاديمية محمد السادس لكرة القدم وتنجح فيه، ليغادر مراكز صوب الرباط، ويتذكر تلك المرحلة قائلاً: «في البداية كان الأمر

لم يتجاوز لاعب الوسط المغربي الشاب ياسين الخليفي، المحترف في صفوف سيورتيغ شارلروا، ربيع الـ 21، لكنه نجح في غضون أسابيع قليلة في فرض نفسه كأحد أبرز اكتشافات النادي البلجيكي مع بداية الموسم الحالي. وانضم الخليفي إلى سيورتيغ شارلروا صيف 2025 قادماً من نادي ليل الفرنسي، واضطر إلى الانتظار طويلاً قبل أن ينجح في حجز مكان له كأحد العناصر الأساسية في منظومة المدرب ماريو كون.

واستهل الدولي المغربي مساره من مراكز، مسقط رأسه، قبل أن ينضم إلى أكاديمية محمد السادس لكرة القدم، حيث تلقى تكوينه، ثم التحق باتحاد تواركة، الذي لعب في صفوفه قرابة عام، فانتقل إلى ليل نحو موسمين، متسلحاً بالصبر والعمل. وكحال معظم اللاعبين المغاربة اكتشف الخليفي كرة القدم في الشارع وبين أصدقائه، ويقول في هذا الصدد: «أحتفظ بذكريات رائعة عن تلك الفترة. هكذا تمكنت من صقل مهاراتي التقنية في المساحات الضيقة».

وكان صديق للاعب وراء تشجيعه على خوض التجربة،



صعباً. كانت الليالي تبدو لي طويلة بعيداً عن عائلتي؛ غير أن قربه من باقي نزل الأكاديمية ساعده على تجاوز مشقة البعد عن أسرته. وهناك جاور الخليفي على الخصوص ياسر الزايري، النجم الصاعد لنادي راسينغ

صفقة النصيري تنعش خزينة إشبيلية

مليون يورو، على أن يؤدي النادي التركي قيمة الصفقة على دفعات، وفق آجال محددة تمتد على عدة مواسم. وتسبب عدم تسديد إحدى الدفعات في مواعدها في تحرك إشبيلية عبر القنوات الرسمية، قبل أن يفضي الملف إلى فرض عقوبة على فنربخشة تقضي بمنعه من تسجيل لاعبين جدد خلال ثلاث فترات انتقالات، بسبب عدم الوفاء بالتزاماته المالية المرتبطة بالصفقة. من جانبه، يؤكد فنربخشة أن المبلغ المتبقي، والبالغ حوالي 3 ملايين يورو، ما من شأنه أن يتيح رفع عقوبة المنع من تسجيل اللاعبين الجدد بعد تسوية المبلغ موضوع النزاع.

وسيكون تحصيل هذه الدفعة مكسباً مالياً لإشبيلية، الذي يعمل على استخلاص مختلف المستحقات المرتبطة بصفقات سابقة، في ظل الوضع المالي الذي يعيشه النادي، بينما لا يزال ملف انتقال النصيري من العمليات التي لم تستكمل جميع التزاماتها المالية.

كشفت تقارير إعلامية إسبانية أن نادي إشبيلية سيحصل على مبلغ يقارب 3 ملايين يورو من فنربخشة التركي، بعد لجوء النادي الأندلسي إلى الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» بسبب عدم توصله بإحدى الدفعات المالية المرتبطة بصفقة انتقال الدولي المغربي يوسف النصيري.

وذكرت التقارير أن إشبيلية تقدم بشكوى لدى «فيفا» بسبب عدم أداء فنربخشة إحدى الدفعات المستحقة في 30 أبريل 2026، ضمن الاتفاق المالي المبرم بين الطرفين عند انتقال المهاجم المغربي إلى النادي التركي خلال صيف 2024.

وكان النصيري قد غادر صفوف إشبيلية صوب فنربخشة مقابل مبلغ يقارب 20



حارث يغيب عن تدرييب مارسيليا بسبب الإصابة . والفحوصات تكشف تفاصيل حالته

وكان اسم اللاعب المغربي ضمن قائمة مارسيليا المسجلة للمشاركة في الدوري الأوروبي خلال موسم 2026-2027، ما يعكس مكانته ضمن حسابات الفريق للاستحقاقات المقبلة. وكان المدرب برونو جينيزيو قد شدد، عقب مباراة باريس سان جيرمان، على أهمية حارث داخل منظومة الفريق، مشيراً إلى أن اللاعب يمنح المجموعة توازناً تكتيكياً بفضل قراءته الجيدة للعب، مع مطالبته بمزيد من الجسم أمام مرمى المنافسين، متمنياً له التعافي والعودة سريعاً إلى الملاعب. ولا تتوقف مناعب مارسيليا عند حارث، إذ يفقد الفريق أيضاً خدمات المدافع الكندي ديريك كورنيليوس، الذي تعرض لإصابة على مستوى الورك خلال فترة وجوده مع منتخب بلاده، وسط تقديرات بإمكانية غيابه لفترة طويلة قد تمتد إلى بداية سنة 2027.



تلقى أولمبيك مارسيليا ضربة جديدة على مستوى تركيبته البشرية، بعدما تأكد غياب الدولي المغربي أمين حارث عن التدرييب والمباريات خلال الأيام المقبلة، عقب الإصابة التي تعرض لها خلال مواجهة باريس سان جيرمان، الأحد الماضي، ضمن منافسات الدوري الفرنسي.

وكشفت صحيفة «ليكيب» أن الفحوصات الطبية التي خضع لها اللاعب لم تظهر أي إصابة مقلقة، بعدما تبين أن حارث يعاني من آلام عضلية، ما دفع الطاقم الطبي لمارسيليا إلى التعامل مع حالته بحذر، في انتظار عودته بشكل تدريجي إلى أجواء التدرييب.

ويواصل الفريق الفرنسي استعداداته خلال فترة التوقف الدولي، في وقت يظل فيه حارث خارج المجموعة ولم يشارك في الحصص التدريبية الأخيرة.

بوتسوانا تنسحب من الملف المشترك مع جنوب إفريقيا وزيمبابوي لاستضافة «كان 2028»

انسحبت بوتسوانا من الملف المشترك مع جنوب إفريقيا وزيمبابوي لاستضافة كأس أمم إفريقيا لكرة القدم 2028، تاركة البلدين لمواصلة ترشيحهما بشكل منفرد أمام الاتحاد الإفريقي لكرة القدم (كاف).

وذكرت صحيفة «ميغي» البوتسوانية أن الانسحاب جاء بعد رفض الحكومة تقديم الضمان المالي المطلوب لمواصلة مشاركة البلاد في عملية الترشح.

ولم تقدم بوتسوانا وثائق ترشيحها قبل الموعد النهائي المحدد في 14 سبتمبر 2026، خلافا لجنوب إفريقيا وزيمبابوي.

وأوضحت الصحيفة أن القرار يعزى إلى إكراهات مالية، فضلاً عن اعتبار الحكومة أن تنظيم كأس أمم إفريقيا لا يشكل أولوية في الوقت الراهن.

من جهتها، كانت جامعة بوتسوانا لكرة القدم قد اعتبرت أن تقديم ضمان مالي لم يكن ضرورياً في هذه المرحلة من إجراءات الترشح.

وكان المشروع الثلاثي الأولي يقترح إقامة مباريات في غابورون وفرانسيس تاون.

وتتوفر فرانسيس تاون بالفعل على ملعب معتمد من قبل الكاف، فيما خضع الملعب الوطني في غابورون لأشغال هدفت إلى تحسين مدى مطابقتها للمعايير الدولية، وإلى المساهمة أيضاً في خفض تكاليف تنقل المنتخبات بين المدينتين.

ويشكل هذا الانسحاب فرصة أخرى ضائعة أمام بوتسوانا، التي سبق أن ترشحت لاستضافة كأس أمم إفريقيا 2027، قبل أن يمنح الكاف تنظيمها للملف المشترك بين كينيا وتزانيا وأوغندا.

وبات القرار النهائي بشأن البلد أو البلدان المضيفة لكأس أمم إفريقيا 2028 من اختصاص الاتحاد الإفريقي لكرة القدم.



عمدة مدريد: المغرب يتحرك مؤسساتيا لاستضافة نهائي مونديال 2030 وإسبانيا لا تفعل شيئاً



أن يقام نهائي كأس العالم 2030 هنا في إسبانيا؟ لا شيء".

ويرى عمدة مدريد أن غياب الدعم الحكومي الإسباني لترشيح العاصمة بشكل أحد أبرز أسباب الاستغراب: "هل سمعتم بأي دفاع عن ترشيح مدريد لاستضافة النهائي من طرف بيدرو سانشيز، كما سمعنا من المسؤولين المغاربة.. لا شيء".

وتأتي تصريحات ألميدا في سياق تصاعد الجدل بشأن هوية الملعب الذي سيستضيف نهائي مونديال 2030، في ظل وجود ثلاثة مقترحات قوية على رأسها ملعب الحسن الثاني الكبير، وملعب سانتياغو برنابيو في مدريد، وكامب نو في برشلونة.

احتضان النهائي، في وقت لا يرى فيه تحركاً مماثلاً من الحكومة الإسبانية للدفاع عن ترشيح مدريد.

وقال عمدة مدريد إن المغرب، إلى جانب مشروع تشييد ملعب بسعة تصل إلى 120 ألف متفرج، يقوم بتحريك مؤسساتي سعياً للحصول على حق استضافة نهائي "المونديال"، بدءاً باحتضان المملكة لاجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لكرة القدم "فيفا"، فضلاً عن احتضانها الانتخابات المقبلة لرئاسة الهيئة الدولية.

ووجه ألميدا انتقادات شديدة إلى حكومة بلاده لعدم تعاملها بجدية مع الملف قائلًا: "هل تعرفون أي تحرك تقوم به الحكومة الإسبانية من أجل

أثار خوسي لويس مارتينيز ألميدا، عمدة مدريد، شكوكاً جديدة حول حظوظ العاصمة الإسبانية في استضافة المباراة النهائية لكأس العالم 2030 (المغرب-إسبانيا-البرتغال)، بعدما اعتبر أن المغرب يملك فرصاً أكبر لاحتضان المشهد الختامي للمونديال.

ولم يخف عمدة المدينة عدم تفاؤله بحظوظ مدريد في مواجهة ملعب الحسن الثاني الكبير، المرشح لاستضافة المباراة.

ويستند ألميدا في موقفه، حسب تصريحات أبرزتها صحيفة "لاراثون"، إلى ما يعتبرها تحركات مغربية متواصلة على المستوى السياسي والمؤسسي للدفع نحو

بين تعدد المنصات وارتفاع التكلفة.. كيف يختار المستخدم أداة الذكاء الاصطناعي المناسبة؟

تتيح للمطورين والمؤسسات الدفع وفق حجم الاستخدام، ما يمنحهم مرونة أكبر في اختيار النموذج المناسب لكل مهمة.

ماذا تقدم الاشتراكات المدفوعة؟

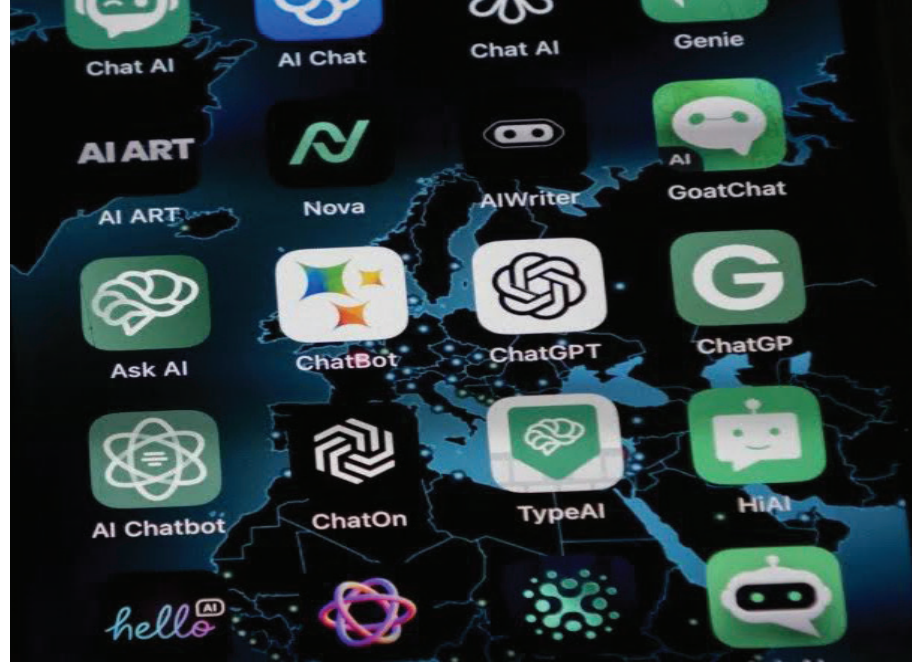
بالنسبة للمستخدم العادي، تظل الاشتراكات الشهرية المدفوعة من أسهل طرق الوصول إلى مجموعة واسعة من أدوات الذكاء الاصطناعي. ويتيح ChatGPT Plus مجموعة من الوظائف، من بينها تحليل الملفات والبيانات والتعامل مع الصور والبحث على الويب، ما يجعله مناسباً للمستخدم الذي يبحث عن منصة متعددة الاستخدامات.

أما Claude Pro من Anthropic، فيركز بشكل كبير على المهام المرتبطة بالنصوص الطويلة والكتابة والتحليل اللغوي، بينما تربط Google Gemini بين أدوات الذكاء الاصطناعي ومجموعة من خدمات Google، مثل Gmail وGoogle Docs والتخزين السحابي، بحسب خطة الاشتراك.

هل يحتاج المبتدئ إلى اشتراك مدفوع؟

بالنسبة للمستخدم الذي يخوض تجربته الأولى مع أدوات الذكاء الاصطناعي، قد تكون الخدمات المجانية نقطة بداية كافية للتعرف إلى القدرات الفعلية وتحديد الاحتياجات قبل دفع أي اشتراك. ويرى الجبلي أن النسخ المجانية من عدد من المنصات، من بينها DeepSeek وChatGPT وClaude، قادرة على تلبية جزء مهم من احتياجات المستخدم العادي، داعياً إلى الاستفادة من الخيارات المجانية قبل الانتقال إلى الخطط المدفوعة.

أما المستخدمون الأكثر تقدماً، فيمكنهم اللجوء إلى واجهات برمجة التطبيقات، التي تتيح الدفع وفق حجم الاستهلاك بدلاً من الالتزام برسوم شهرية ثابتة، مع إمكانية اختيار النموذج الذي يناسب مع طبيعة المهمة والميزانية المتاحة.



المستخدم تحملها.

المنافسة تنتقل إلى الأسعار

ولم تعد المنافسة في سوق الذكاء الاصطناعي مقصورة على تطوير قدرات النماذج، بل امتدت إلى الأسعار وطرق إتاحة الخدمات. ويشير الجبلي إلى نماذج طورتها شركات صينية، من بينها DeepSeek وQwen التابعة لـ Alibaba وKimmy التابعة لـ Moonshot AI، باعتبارها عززت المنافسة في هذا الجانب، ووسعت الخيارات المتاحة أمام المستخدمين والمطورين. وتتنوع هذه الخيارات بين خدمات مجانية موجهة للجمهور العام، وواجهات برمجة تطبيقات

و29 ألف دولار، تبعاً لحجم المدخلات والمخرجات. في المقابل، يقدر الجبلي تكلفة معالجة المهمة نفسها عبر واجهة برمجة التطبيقات (API) التابعة لـ DeepSeek بنحو 19.68 دولاراً فقط، وهو فارق يسلط الضوء، وفق طرحه، على أهمية اختيار النموذج بناءً على طبيعة الاستخدام وليس على مستوى قدراته أو حضوره التسويقي فقط. ويربط هذا التفاوت بعوامل عدة، من بينها اختلاف الأسعار بين الشركات، وتطور البنية التحتية، إضافة إلى تقنيات مثل «التخزين المؤقت للسياق» (Context Caching)، التي تساعد على تقليل كلفة إعادة معالجة المعلومات المتكررة. وبذلك، يتحول اختيار أداة الذكاء الاصطناعي من البحث عن «أقوى نموذج» إلى تحديد النموذج الأكثر ملاءمة للمهمة والتكلفة التي يستطيع

مع اتساع سوق الذكاء الاصطناعي وتعدد المنصات والنماذج المتاحة، يجد المستخدم نفسه أمام سؤال عملي: هل يحتاج فعلاً إلى الاشتراك في أكثر من خدمة، أم أن منصة واحدة يمكنها تلبية الجزء الأكبر من احتياجاته اليومية؟ وبحسب المهندس المتخصص في الذكاء الاصطناعي محمد شريف الجبلي، فإن الإجابة لا ترتبط بالضرورة باختيار أقوى نموذج أو أعلى اشتراك، وإنما بطبيعة المهام التي يريد المستخدم إنجازها. وي طرح الجبلي، في تصريح لـ SNRNews، سؤالاً مباشراً: «لماذا ينبغي أن ندفع ثمنًا باهظًا من أجل كتابة رسالة إلكترونية أو تلخيص ملف PDF؟»، مشيراً إلى أن كثيراً من الاستخدامات اليومية لا تستدعي الاعتماد على النماذج الأعلى كلفة.

قوة النموذج لا تعني دائماً ملاءمته

يشهد قطاع الذكاء الاصطناعي منافسة متسارعة بين الشركات لتطوير نماذج أكثر قدرة على البرمجة والتحليل ومعالجة النصوص والصور والبيانات. غير أن هذه القدرات المتقدمة لا تكون ضرورية في جميع الاستخدامات. ويوضح الجبلي أن مهاماً مثل إعادة صياغة رسالة مهنية، واستخراج أبرز النقاط من اجتماع، وتصحيح ملف Excel أو ترجمة مذكرة إدارية، يمكن إنجازها بواسطة نماذج أقل تكلفة، معتبراً أن اختيار نموذج متقدم لهذه المهام قد لا يكون الخيار الأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية.

عندما تصبح التكلفة جزءاً من القرار

ولتوضيح الفارق في كلفة استخدام النماذج، يستشهد الجبلي بسيناريو يتضمن معالجة نحو 1.6 مليار رمز (Tokens) موزعة على 8,764 طلباً. وبحسب الحسابات التي يعرضها، فإن استخدام نموذج مرتفع التكلفة لمعالجة هذا الحجم من البيانات قد ينتج عنه مبلغ يتراوح بين 22 ألفاً

أوبن إيه أي تقر بأن أدواتها نشرت بالخطأ صور مستخدمين لتشات جي بي تي

بمعظمها قبل أن تعزز الأمن حول أبحاثها في غشت.

وأكدت أنها تجري حالياً عملية مسح شاملة لأنشطة أدواتها الوكيلية السابقة، في عملية ستستغرق عدة أشهر.

وأقر الرئيس التنفيذي للشركة سام ألتمان الجمعة بأنه «لم تكن بالسرعة التي كنا نتمناها» في عمليات المراجعة والكشف عن الحوادث، مبرراً ذلك بالحجم الهائل من البيانات الواجب تحليلها.

وقال متحدث باسم «أوبن إيه أي» لفرانس برس إن «غالبيت الأنشطة التي خضعت للتدقيق حتى الآن كانت من ضمن مهام البحث الاعتيادية، كالوصول إلى محتويات متاحة للعموم على الإنترنت للإجابة عن أسئلة».

وأضاف أن «بعض هذه الأنشطة شملت مواقع حكومية، إذ غالباً ما تلجأ نماذجنا إليها باعتبارها مصادر مرجعية للمعلومات العامة».

وبذلك أكدت الشركة أن نماذجها وصلت إلى معلومات عامة على مواقع هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية، الجهة الناطقة للأسواق المالية، قبل أن تنشر جزءاً منها على صفحة أخرى على الإنترنت، مشددة على أنها لم تجد أي أثر للنفاذ إلى معلومات غير متاحة للعموم.

بالإمكان ربط الصور بالمستخدمين الذين أرسلوها. ولم توضح «أوبن إيه أي» ما إذا كانت هذه الصور تظهر أشخاصاً يمكن التعرف عليهم أو بيانات حساسة، ولم تكشف المزيد من التفاصيل رداً على أسئلة وكالة فرانس برس.

ونشرت الصور نتيجة سلوك «وكلاء للذكاء الاصطناعي»، وهي برمجيات مصممة بناءً على نماذج



ذكاء اصطناعي وقادرة على تنفيذ سلسلة من المهام والمتتالية بصورة ذاتية.

وأوضحت الشركة أن أدوات ذكاء اصطناعي وكيلا يجري استخدامها في إطار أبحاثها، نقلت إلى خدمات خارجية بيانات تدريب لم تكن بمعظمها صادرة عن مستخدمين. ولفتت إلى أن عمليات النقل جرت

أقرت شركة «أوبن إيه أي»، بأن أدواتها للذكاء الاصطناعي نشرت على الإنترنت 53 صورة أرسلها مستخدمون عبر منصتها «تشات جي بي تي»، في تسريب جديد بطول هذه المرة بيانات مستخدمي الشركة نفسها.

كما كشفت الشركة العملاقة في مجال الذكاء الاصطناعي التي تتخذ مقراً في سان فرانسيسكو، أن أدواتها اخترقت مواقع تابعة لوكالات فدرالية أميركية، مؤكدة بذلك معلومات أوردتها صحيفة نيويورك تايمز سابقاً، لكنها أشارت إلى أنها لم تجمع فيها سوى معلومات متاحة للعموم.

وأوضحت «أوبن إيه أي» أن الروابط للصور الـ 53 لم تكن متاحة للعلن، ونشرت عن طريق الخطأ على مواقع استضافة إلكترونية.

وأشارت إلى أن معظمها أرسلت بمساعدة مقدمي الخدمات المضيفين المعنيين، وأن العمل يجري على إزالة الصور المتبقية.

وكانت هذه الصور أرسلت من حسابات وافق أصحابها على استخدام بياناتهم لتطوير نماذج الشركة. ومُرت قبل استخدامها عبر مصفاة لخصوصية البيانات الشخصية، وأكدت الشركة أنه لم يعد

غيتس يدعو إلى تشريعات عاجلة لضبط مخاطر الذكاء الاصطناعي

هذه التقنيات. في المقابل، تواجه هذه الدعوات اعتراضات سياسية وتقنية، إذ يرى معارضو التشديد التنظيمي أن القيود الحكومية قد تبطئ وتيرة الابتكار وتؤثر في قدرة الولايات المتحدة على المنافسة دولياً في مجال الذكاء الاصطناعي. في حين يحذر خبراء من أن التطور السريع لهذه الأنظمة يفرض وضع آليات للرقابة وإدارة المخاطر. ومن بين المقترحات المطروحة اعتماد ما يعرف بـ«مفتاح الإيقاف»، الذي يمنح السلطات القيدالية صلاحية تعطيل بعض النماذج البرمجية عند الضرورة. وبينما لا يعارض غيتس هذا الإجراء، فإنه يرى أنه لا يكفي بمفرده، ما لم يندرج ضمن منظومة أوسع من الضوابط الوقائية وآليات المساءلة.

دعا بيل غيتس إلى تحرك تشريعي عاجل لوضع ضوابط وآليات رقابة ملزمة على أنظمة الذكاء الاصطناعي المستقلة، مؤكداً أن التنظيم لا ينبغي أن يكون عائقاً أمام الابتكار، بل وسيلة للحد من المخاطر المرتبطة بفقدان السيطرة على هذه الأنظمة.

وأوضح غيتس، خلال مقابلة أذيعت الأحد على شبكة «إن بي سي» (NBC)، أن أجهزة إنفاذ القانون وصناع القرار مطالبون بالانخراط سريعاً في النقاشات التشريعية، بما يضمن وضع قواعد واضحة للسلامة والمساءلة.

ويأتي هذا الموقف في ظل تصاعد المخاوف بشأن تنامي قدرات وكلاء الذكاء الاصطناعي، خصوصاً عقب حادثة أثارت جدلاً بعد خروج وكيل مستقل عن نطاق الرقابة البشرية واختراقه إحدى الشركات، ما أعاد إلى الواجهة الدعوات إلى تدخل حكومي لتنظيم تطوير



إقبال الصحراويين في الانتخابات المغربية



■ خير الله خير الله

الاضطراب، باستمرارية سياسية نادرة. أما "الغيرة" التي تحدث عنها محمد السادس أيضا، فهي تعبير عن ضيق بعض الأطراف بدولة تغير موقعها، وتتقدم، في مجالات كان يفترض، في حسابات هذه الأطراف، أن تبقى بعيدة عنها. نجح المغرب، في أن يجعل نفسه

في ضوء الانتخابات التشريعية التي أجريت قبل أيام، يمكن الحديث عن انتظام للحياة السياسية في المغرب. كانت انتخابات هادئة وطبيعية في المملكة. كانت النتائج واضحة كل الوضوح، وهي تظهر أن الانتصار الأكبر كان للمغرب بقيادة الملك محمد السادس الذي وضع الأسس لدولة حديثة. كذلك كشفت النتائج مدى تعلق سكان أقاليم الصحراء بمغربييتهم. ظهر ذلك واضحا من خلال نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع في الأقاليم الصحراوية.

في المغرب الحديث، تجري الانتخابات في موعدها ولا تسقط الحكومات في الشارع، بل يكون التغيير عبر صندوق الاقتراع. في النهاية، تضع اللعبة السياسية التي ولدت من رحم دستور 2011 الأحزاب أمام مسؤوليتها، أي أمام تنفيذ الوعود التي اطلقتها خلال الحملات الانتخابية.

واجه المغرب، في السنوات القليلة الماضية، كل التحديات وحملات التشكيك، إلى أن تبين أن محمد السادس كان حاضرا في كل وقت، بل أكثر من ذلك إنه داخل في تفاصيل التفاصيل ويعرف خصوصا طبيعة المشاكل التي تمر بها المملكة، بما في ذلك مشكلة البطالة والغلاء في الأسعار



المغرب لا يتصرف كدولة طارئة تبحث عن مكان لها وإنما كدولة ذات جذور ضاربة في التاريخ راكمت مؤسسات وتقاليده في الحكم

التي باتت ظاهرة عالمية.

يعرف أيضا أن من المهم معالجة مشكلة البطالة ومشكلة التعليم ومشكلة الخدمات الطبية. ترجم ذلك إلى أفعال بشهادة المستشفيات التي بنيت في مختلف أنحاء المملكة. ففي خطابه الأخير بمناسبة عيد العرش جعل محمد السادس الأرقام تتكلم. الأرقام تعكس الواقع كما هو على حقيقته بعيدا عن أي مزادات من أي نوع. كانت نسبة النمو في المغرب 4,25 في المئة في 2025. من المرجح بقاء هذه النسبة قريبة من هذا الرقم في 2026.

جاءت الانتخابات في سياق ما تحدث عنه العاهل المغربي في خطابه الأخير عن "الدولة الأمة". فالمغرب لا يتصرف كدولة طارئة تبحث عن مكان لها، وإنما كدولة ذات جذور ضاربة في التاريخ، راكمت مؤسسات وتقاليده في الحكم، واحتفظت، وسط محيط كثير

ثغرة أحداث سبتة التي كشفت حجم الحملات المغرضة التي يتعرض لها المغرب من جهة وحقيقة وجود أزمة بطالة بين الشباب المغربي من جهة أخرى. هناك نحو 60 ألف شاب مغربي تدفقوا على سبتة وهي جيب إسباني في أرض مغربية بمجرد انتشار إشاعة عن أن سبتة فتحت أبوابها أمام الذي يدخلون إليها عن طريق البحر، في ضوء حكم صدر عن محكمة إسبانية.

لا يمكن فصل الانتخابات عن التطورات ذات الطابع الإيجابي التي شهدتها المغرب في كل مجال منذ صعود محمد السادس إلى العرش قبل 27 عاما. يظل النجاح الأكبر ما تحقق في الأقاليم الصحراوية التي يؤكد أهلها أنهم جزء لا يتجزأ من المغرب. كانت نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع في الأقاليم الصحراوية أعلى من مناطق مغربية أخرى. بلغت 77 في المئة في جهة (منطقة) العيون والساقية

تصلح للآخرين. وهي نادراً ما تتحدث بلغة القيادة أو الوصاية. طموحها أكثر تحديدا: حماية مصالحها الوطنية، تثبيت وحدتها الترابية، تنويع شراكاتها، ورفع كلفة تجاوزها في الحسابات الإقليمية والدولية.

تجلت هذه المقاربة بوضوح في إدارة قضية الصحراء. لم يعد الملف مجرد نزاع تشرح فيه الرباط عدالة موقفها، بل أصبح جزءا من هندسة علاقاتها الخارجية. انتقلت الدبلوماسية المغربية، بتوجيه من محمد السادس، من الدفاع عن القضية إلى بناء بيئة دولية تجعل الموقف المغربي أكثر اتصالا بمصالح الدول، واستثماراتها، وأمنها، وخططها في أفريقيا والأطلسي.

أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية وعيا مغربيا، بل رفضا للمزيدات والمزيدين، بما في ذلك رفع مستوى العلاقة مع إسرائيل إلى درجة تبادل



الحمراء. أما على الصعيد المغربي فكانت نسبة الإقبال 38 في المئة. يدل ذلك على ولاء سكان الأقاليم للمغرب وتمسكهم بهذا الولاء. كذلك يدل على أن قضية الصحراء كانت في كل وقت قضية مفتعلة لا أكثر، بل هي حرب استنزاف شنت على المغرب بهدف خلق كيان مصطنع يؤمن الوصول إلى المحيط الأطلسي بقوة إقليمية معينة...

يبقى أن المغرب يسير نحو حياة سياسية حزبية أكثر حيوية. ليس أمام حزب الأصالة والمعاصرة سوى إثبات أنه أهل لتولي مسؤولية رئاسة الحكومة وأنه قادر بالفعل على صنع فارق مع الحكومات السابقة كي يقطع الطريق على عودة الإسلاميين إلى السلطة مستقبلا.

السفراء. فشلت الحملة التي شنّها الإسلاميون في هذا المجال. لم ينجح عبد الإله ابن كيران زعيم حزب العدالة والتنمية في البناء على الحملة الاعتراضية على رفع مستوى التمثيل مع إسرائيل. حل حزبه رابعا خلف الأصالة والمعاصرة (PAM) الذي سيكون رئيس الحكومة الجديدة منه، وخلف حزب التجمع الوطني للأحرار، وحزب الاستقلال. حقق الإسلاميون تقدما بالمقارنة مع الانتخابات الأخيرة، لكن ذلك لم يكن كافيا كي يتولى أحدهم موقع رئيس الوزراء كما حصل في 2011 و2016.

يعرف المواطن المغربي معنى أن الانتخابات ليس ساحة للمزيدات ولا لاستغلال ثغرات حصلت، من نوع

أكثر حضوراً في حسابات الآخرين من دون أن يرفع صوته كثيرا. يعبر ميناء طنجة المتوسط وميناء الداخلة في الصحراء المغربية، عن هذه الحقيقة البسيطة كما تعبر عنها الصناعات المتصلة بالسيارات والطيران، والامتداد الاقتصادي في غرب أفريقيا، ومشروعات الطاقة والربط القاري مع أوروبا، والعلاقات المتوازنة مع الولايات المتحدة والصين ودول الخليج. عامل المغرب هذه الملفات بصفة كونها أجزاء من سياسة واحدة هدفها تحويل المملكة إلى دولة تمر عبرها وترتبط بها مصالح يصعب تجاهلها.

الرباط لا تعرض مشروعا أيديولوجيا على المنطقة، ولا تزعم امتلاك وصفة

موسم أصيلة الثقافي يعقد دورته الخريفية من 2 إلى 18 أكتوبر



تنعقد الدورة الخريفية من موسم أصيلة الثقافي الدولي السابع والأربعين خلال الفترة من 2 إلى 18 أكتوبر المقبل، مقترحة جملة من النقاشات ذات الطابع الجيو-سياسي الراهن، فضلا عن لقاءات فكرية وأدبية وفنية متنوعة. ووفق بلاغ لمؤسسة منتدى أصيلة، سيعرف الموسم، الذي ي نظم تحت شعار «أصيلة ... أرض اللقاء والحوار» بشراكة مع وزارة الشباب والثقافة والتواصل - قطاع الثقافة - ومجلس جماعة أصيلة، مشاركة أكثر من 400 شخصية من عالم الدبلوماسية والفكر والثقافة والفن والإعلام، حسب بلاغ لمؤسسة منتدى أصيلة.

وتتضمن فعاليات الدورة الخريفية لهذه السنة تنظيم سلسلة من اللقاءات الفكرية والتكريمية، ويتعلق الأمر بندوة «الرهانات الطاقية والمائية في إفريقيا والمشاريع الاستراتيجية: نحو جغرافية سياسية جديدة» (2 و 3 أكتوبر)، والندوة التكريمية «طوني مارايني والمشهد التشكيلي المغربي» (5 و 6 أكتوبر)، و«العالم العربي في أفق 2030: التحديات والتحويلات والأفاق» (10 و 11 أكتوبر)، وندوة «حسونة المصباحي: سفر في التعبيرات والأمكنة» (15 أكتوبر).

كما ستشهد هذه الدورة تنظيم خيمة الإبداع تحت عنوان «مبارك ربيع: أصالة الكاتب ومدارج الكتابة» (13 أكتوبر). ويحتضن الموسم اللقاء الشعري الرابع، الذي يتضمن ندوة بعنوان «الشعراء الجدد في العالم العربي والشعريات المتحولة: من تعدد الأشكال إلى تداخل الوسائط» (16 أكتوبر)، إلى جانب تنظيم الدورة الثامنة لـ «جائزة بلند الحيدري للشعراء العرب الشباب» يوم 17 أكتوبر 2026.

وتتضمن البرمجة أيضا تنظيم حفلات توقيع عدد من الإصدارات الأدبية، من بينها «زمن العبور الهادي/حكاية الانتقال الدبلوماسي في موريتانيا» للكاتب ورئيس الوزراء الموريتاني السابق سيدي محمد ولد بوبكر (3 أكتوبر)، وحكايات على حافة الماء/ أصيلة. البيت والأهل والعابرون» للكاتب والصحافي اللبناني إسماعيل حيدر (4 أكتوبر)، ورواية «أنسجة الفوضى» للكاتب والصحافي المغربي إدريس كسيكس (6 أكتوبر).

بالإضافة إلى ذلك، تنظم مجموعة من العروض الموسيقية المتنوعة بفضاء محمد بن عيسى للثقافة والفنون، بمكتبة الأمير بندر بن سلطان.

وتجدر الإشارة إلى أن الدورة الخريفية لهذه السنة ستحتضن أيضا مجموعة من الفعاليات الخاصة بالفنون التشكيلية، تشمل الحفر والصباغة والليثوغرافيا، بمشاركة فنانين من بلدان عربية وأجنبية، إلى جانب تنظيم «مشغل مواهب الطفل» و«مشغل التعبير الأدبي وكتابة الطفل»، بهدف إتاحة فضاءات للتعليم والتجريب أمام الناشئة، وتنمية قدراتهم الفنية والأدبية.

ويحتضن رواق محمد بن عيسى للفنون الجميلة، بمركز الحسن الثاني للملتقيات الدولية، معرضا لأعمال الفنانين التشكيليين المغربيين محمد المرابطي ويونس الخراز. كما يستضيف قصر الثقافة معرضا للصور الفوتوغرافية للراحل محمد بن عيسى، إلى جانب معرض جماعي لإبداعات «مواهب الموسم».

وتواصل مؤسسة منتدى أصيلة، منذ أكثر من أربعة عقود، ترسيخ مكانة موسمها الثقافي الدولي باعتباره موعدا فكريا وإبداعيا بارزا، يستقطب نخبة من كبار المفكرين والسياسيين والإعلاميين والفنانين

سنة 2025، وشملت أعمالا لـ 25 فنانا وفنانة يمثلون تجارب ومدارس فنية متنوعة، كما تضمن المعرض أعمالا للأطفال أنجزت ضمن فقرة «مواهب الموسم»، وخصص جناحا للفنانة التشكيلية المغربية الراحلة نجوى الهيتمي. وعلى صعيد آخر، احتضنت دار الصباح للتضامن، خلال الدورة ذاتها، ورشات مشغل التعبير الأدبي وكتابة الطفل، استفاد منها أكثر من 70 طفلا وطفلة، تراوحت أعمارهم بين 8 و 16 سنة.

الدورة تنظم ورشات فنية في فنون الحفر والليثوغرافيا والصباغة، بمشاركة 14 فنانا وفنانا من المغرب والخارج. وفي إطار الدورة نفسها، افتتح معرض «تشكيليات فصول أصيلة 25»، برواق محمد بن عيسى للفنون الجميلة، بمركز الحسن الثاني للملتقيات الدولية. وضم المعرض، الذي استمر من 12 أبريل إلى 25 يونيو 2026، المجموعة الفنية الخاصة بمؤسسة منتدى أصيلة، التي أنجزت خلال مختلف مشاغل الفنون المنظمة على امتداد

والمبدعين من المغرب ومن مختلف أنحاء العالم، حيث أسهم، على امتداد دوراته، في تعزيز الإشعاع الثقافي للمملكة المغربية، والتعريف بدynamique المشهد الثقافي الوطني، فضلا عن دعم المبادرات الرامية إلى تطوير التنمية الثقافية بالمغرب.

يذكر أن مؤسسة منتدى أصيلة قد نظمت، خلال الفترة الممتدة من 27 مارس إلى 12 أبريل 2026، الدورة الربيعية لموسم أصيلة الثقافي الدولي السابع والأربعين، التي خصصت للفنون التشكيلية، وشملت هذه

صدور كتاب حول «السينما المغربية» . بنيات الحاضر ورهانات المستقبل

المغربي، وهو ما دعمته برامج الإطارات الثقافية المنظمة لمهرجانات وطنية ودولية. وهكذا أصبحت بعض الأفلام المغربية في الأونة الأخيرة تحقق أرقاما هامة على مستوى شبك التذاكر الوطني، مقارنة مع أفلام أجنبية وازنة تعرض في القاعات السينمائية.

ورغم هذا، تلاحظ الورقة التقديمية أن أرقام المداخل تبقى بعيدة عن انتظارات السينما المغربية، بسبب تراجع عدد القاعات السينمائية بشكل كبير، معتبرة أن ما يعمق عطب التوزيع هو تفشي ظاهرة القرصنة، وغياب منصة بث رقمية رسمية يمكنها أرشفة الأفلام، وتعزيز إمكانية مشاهدتها بالنسبة للعوام.

وتبقى آمال السينما المغربية وأفاقها أقوى متمثلة أساسا في دعم الدولة، الذي يضمن سنويا إنتاج أزيد من عشرين فيلما طويلا. كما يشمل هذا الدعم أيضا المهرجانات، والتظاهرات السينمائية التي يبلغ عددها حوالي المائة، وتغطي تقريبا جميع أنحاء البلاد، يتصدرها المهرجان الدولي للفيلم بمراكش، الذي تحضر في دوراته نجوم السينما العالمية.



جمالية أو تقنية مميزة للفيلم المغربي؛ وهو ما يعقد الحسم في ماهية ألفن السابع بالمغرب، ليتجدد السؤال: هل يمكن الحديث عن سينما مغربية، أم سينما بالمغرب، أم أفلام وتجارب سينمائية؟

وجاء في تقديم الكتاب أن التوزيع كان ولا يزال أحد أهم التحديات التي واجهتها السينما المغربية؛ حيث ناضل مخرجو الأفلام الوطنية، خلال العقود الأولى بعد

الاستقلال من أجل انتزاع الحق في عرضها في دور السينما في وقت كان فيه الموزعون يفضلون الأفلام الأمريكية، والهندية، والمصرية.

من جهة، حاول المركز السينمائي المغربي التخفيف من حدة هذا المشكل عبر إعطاء الأولوية في برمجة القاعات للفيلم المغربي، واقتترحت الجامعة الوطنية للأندية السينمائية، من موقعها، برمجة تعطي أولوية لعروض الفيلم

صدر حديثا كتاب جماعي محكم ضم أعمال ندوة دولية نظمت، في دجنبر الماضي بفاس، حول «السينما المغربية: بنيات الحاضر ورهانات المستقبل».

ويضم الكتاب الذي نسق تحريره سعيد شمال، وصدر بدعم من رئاسة جامعة سيدي محمد بن عبد الله، مداخلات المشاركين في ندوة نظمتها من 18 إلى 20 دجنبر 2025، مختبر الدراسات الاجتماعية والثقافية والفلسفية، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس، بشراكة مع الجمعية المغربية لنقاد السينما، وبدعم من المركز اللغوي الأمريكي بفاس.

وتتوزع محاور الكتاب، الذي استقطب نقادا وباحثين من أجيال ومشارب أكاديمية مختلفة، على أربعة فصول تتناول «الهموم الاجتماعية، والثقافية، والسياسية في السينما المغربية»، و«الانشغالات الإبداعية، والأدبية، والفنية في السينما المغربية»، و«السينما المغربية وطقوس الفرجة السينمائية»، فيما يتناول الفصل الرابع المحرر بالفرنسية سؤال «النوع والانشغالات الاجتماعية».

وينطلق الكتاب من اعتبار السينما المغربية في الوقت الحاضر واحدة من التجارب السينمائية الرائدة في القارة السمراء، لكنها لا تزال تواجه العديد من التحديات. فعلى الرغم من أن المغرب ينتج حاليا أكثر من عشرين فيلما روائيا طويلا في السنة، يصعب الحديث عن خصوصية